





456

رسائل الفقير الى رحمة ربه القديم سليمان بن احمد القسطنطيني

غفر الله له ولوالديه وللمشايخ

ولجميع المؤمنين امين

يا محب السائلين

بحسبته محمد بن سليمان

صلى الله عليه

وعلى اله

واصحابه

اجمعين

عقود وجمان نغمتها يد المحسنين  
ملاها

صيف في قالب التدقيق بل روضه

في اقدتها الفوائد ونسخته في

الخط العثماني

بمحرقة ربنا في فوائدها عليها شواهد

السلطنة العثمانية

بمحرقة ربنا في فوائدها عليها شواهد

السلطنة العثمانية



456



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعد للمتقين جنات تجري من تحتها الانهار والصلوة و  
السلام على من ارسل الله كافة الناس بالنبوة والارشاد وعلى  
آله الاتقياء الابرار واصحابه الاصفياء الاخيار وما وابت  
السموات والارض وما تحاقت الظلمات والنور **ومر** فمده  
في السقوى انتخبنا من كتاب الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية للعالم  
الرباني والعامل الصمداني محي الملة والدين الشيخ محمد الهادي تفتة **باب**  
بغضانه واسكنه جنة جنة **وسميت** مفتاح الفلاح وما في  
الآيات عليه توكلت واليه انيب **اعلم** ان السقوى واجبة على كل  
مكلف **قال** الله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب  
من قبكم وايامكم ان اتقوا الله والسقوى عبارة عن اجتناب المنكر  
كلها والمنكر اما مختص ببعض معين او لا والاول في الغالب  
قلب ولسان واذن وعين ويد ورجل وفرج ورجل فليست ذلك  
في سورة فضول **الاول** في منكرات القلب واقامة **منها** الكفر بالله  
العبادة بالله تعالى منه وهو الكبر الكبر على الاطلاق وهو عدم  
الايمان عن من شأنه ان يكون مؤمنا والايمان هو التصديق بالقلب  
بجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى والافواه  
به الا ان التصديق ركن لا يحتمل السقوط اصله والافواه قد يحتمل  
في حالة الكراهة **منها** اعتقاد البدعة وصدقة اعتقاد اهل السنة و  
الجماعة وهو اعتقاد ان العالم حادث والصانع قديم متصف  
بصفات قدسية ليست عينه ولا غير واحد لا شبيه له ولا ضد له  
ولانه لا نهاية له ولا صورة ولا حدة ولا يحل في شيء ولا يقوم به  
حادث ولا يصح عليه الحركة والاشتغال ولا الجس ولا الكذب والنقص

وانه يرى في الاخرة ليس في مكان ولا جهة ما شاء الله كان وما  
لم يشاء لم يكن لا يحتاج الى شيء ولا يحجب عنه شيء وكل الخلق  
بقضاءه وقدره وارادته ومشيئته لكن البقاء منها ليست رضا  
واحدة ومحبته وان المعاد الجسماني وسائر ما ورد به السمع من عذاب  
العقوبة والحب والصراط والميزان وغير ذلك حق وان الكفا  
محملة من في النار دون الغتق وان العفو والشفاعة حق وان  
اشراط الساعة من خروج الدجال وبأجوج وماجوج ونزول  
عيسى عليه السلام وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الارض  
حق واول الانبياء آدم واخبرهم محمد صلى الله عليه وسلم واول  
الخلق ادم ابو بكر ثم عثمان ثم علي والافضلية بهذا الترتيب فمده  
عقائد اهل السنة والجماعة عصمت الله من ابتغى الهوى ونبتت  
على فتنة الهدي **منها** الجمل وهو عدم العلم عن من **ثم**  
عالم وهو نوعان بسيط اصي به كالانعام لفقدهم ما به يتميزون  
عنما بل هم اضل لئلا يفرحوا بما لاهم فاما وجب علمهم جهنم ومالا  
فلا وعرب هو اعتقاد غير مطابق للواقع وهو شر من الاول  
التقليد وهو الاعتقاد بالغير محذور حسن الظن من غير حجة وتحقيق وذا  
لا يجوز في العقائد بل لا بد من نظر واستدلال ولو غلب طريق الاجمال  
قال الله تعالى قل انظر اياما في السموات والارض والايات فيه  
وفي ذم المقلدين في الاعتقاد وكثرة جدا والاجماع معتقده عليه المقلد  
في الاعتقاد وان كان ايمانه صحيحا واما التقليد في الاعمال  
فجائز لمن كان عدلا مجتهدا ولكن لا انقطع الاجتهاد منذ زمان طويل  
المحصر طريق معرفة مذهب المجتهد المقلد في نقل كتب معتبر متداول  
بين العلماء الشافعية مصلح من قدر على مطالعة واستخراج احوال  
عدل موثوق به في علمه وعمله فلا يجوز العن بكل كتاب ولا بقول  
كل من تزايد برزى العلم **منها** الاصرار على المعصية وهو وادام



ولو صدرت ايجاناً او مرة ولو  
تخلل الغداة والرجوع فليس  
باصار

قصد المعاشي ولو صدرت في يوم واحد سبعين مرة هكذا ورد عن  
البن علي السلام وضرره غني عن البيان وكيفيك جعل الصغرة و  
كبيرة كورودان لا صغرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار  
وضدة الالامة والتوبة وهي الرجوع عن قصد المعصية والعزم  
على ان لا يعود اليها تعظيماً لله تعالى وشوقاً من عقابه وهي حجة  
على الفور قال الله تعالى وتوبوا الى الله جميعاً ايها المؤمنون الاية  
وقال تعالى وتوبوا الى الله توبة نصوحاً **ومنها** الرياء وهو ارادة  
نفع الدنيا بعمل الآخرة وهو حرام وضده الاخلاص وهو تجريد  
قصد التقرب الى الله تعالى بالطاعة عن نفع الدنيا وغيره  
الاحث وهو ان يقصد الله كأنك تراه **ومنها** الكبر وهو الركوع  
الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فلما بدله منه بخلاف العجب  
والكبر حرام وضده التواضع وهو الركوع الى رؤية النفس  
ودون غيره **ومنها** التذلل كالعالم اذا وضع عليه اسكاف فتخلى له عن  
محمب واحب فيه ثم تقدم وسوى له غيره وعدا الى باب الدار  
خلفه فهدى مسيرته وتذلل وانما تواضعه بالقيام والنفس والفرق  
في السؤال واجابة دعوته والسعي في حاجته وان لا يري نفسه حياً  
منه ولا يحقره ولا يستغفره **ومنها** العجب وهو استعظام العمل الصالح  
وذكر حصول ثمره بشيء دون الله تعالى من النفس والناس  
وقد يطلق على مطلق استعظام النعمة والركون اليها مع نسيان  
اضافتهما الى المنعم وضده ذكر المنعم وهو ان يذكرانه بتوفيق الله تعالى  
وانه الذي شرفه وعظم ثوابه وقدره وهذا الذكر فرض عند ذهاب العجب  
**ومنها** الحسد وهو ارادة زوال نعمة الله تعالى عن احد محال فيه صلاح  
دينه او ديني من غير ضرر في الآخرة او عدم وصولها اليه وجه  
من غير انكار له ولو وقع في قلبك من غير اختيار ووجدت الانكا  
لوقوعه فيه فلا بأس به بالاتفاق فانه لم يجد او وقع جتياً

دارادة

دارادة زوال او عدم وصول فان عملت بمقتضاها او ظهر اثره في بعض  
الموارح فحرام بالاتفاق وان لم تكن تقتضاه ولم يظهر اثره  
اصلاً وكان الموجود في القلب لفظ فقط فحرام اخلاصاً في  
صحته وكون صاحبه شاك وان لم يرد زوال النعمة ولكن اردت التفتك  
مشهاً فهو غبطة ومغنافة ليست بحرام بل مندوب في الدين وهو  
حرم مذموم في الدينوي وسيجي ان شاء الله تعالى وان لم يكن  
في النعمة صلاح لصاحبها بل في ذم معصية فاردت زوالها  
عنه او عدم وصولها اليه فذلك ناشئ من غيرة المؤمن بالله تعالى  
وهي كراهية المعصية وما لا يحب الله تعالى وهي واجبة وضده المحبة  
النفس والنصيحة وهي ارادة بقائه نعمة الله تعالى على احد محال في صلاح  
فيها او عدم وثباتها وان شئت قلت ارادة الخير للغير وهي واجبة  
**ومنها** البخل والتقيير وهو ملكة امك المال حيث يجب بذله بحكم  
الشرع او المروءة وهو ترك المضائق والاستقصاء في  
المحقات وذلك يختلف باختلاف الاشياء والاحوال من الاقارب  
والاجانب والغنى والفقر ونحو ذلك **ومنها** الخجل الامسك  
عن نفسه بان لا يسمع ان ياكل او يلبس او يتداوى من يسمي شياً  
**ومنها** الاسراف والتبذير وهو ملكة بذل المال حيث يجب  
امسك بحكم الشرع او المروءة وهي رغبة للنفس في الافادة  
بتقيد ما يمكن والفتوة اخص منها وهي كلف الاوى وبذل الذي  
والصنف عن العثرات ومسة العورات وهما في مخالفة الشرع  
حرامان وفي مخالفة المروءة مكرهان تنزيهاً وضدهما وهو وسط  
بين ذنبي الطرفين التعريط والافراط مع الميل الى البذل السخي  
والجود فهو ملكة بذل المال زائداً على الواجب ليس الثواب  
او فضيلة الجود وتطهير النفس عن رذالة البخل لا الغرض آخره  
الا حراز عن الاسراف واعلى السخي والابشار وهو بذل المال



مع الحاجة **ومنها** كثر ان النعمة وضده الشكر وهو تعظيم المنعم على مقابلة  
 نعمه على حد يمنحه عن جفاء المنعم وقيل معرفة النعمة **ومنها** السخط بعدم  
 حصول المرام وهو ذكر نية ما قضاها الله تعالى بانه اولى به واصح  
 له فيما لا يتحقق صلاحه وفاداه والتضيق ما قضاها الله تعالى  
 وضده الرضا وهو طيب النفس فيما يصيبه وقوته  
 مع عدم التغير والتسليم وهو الانقياد لامر الله تعالى وترك  
 الاعتراض فيما لا يلزم طبعه والشروع والمواضي مقضيات  
 لا قضاها فلا يرد ان الرضا بالكفر كفر وبالمعصية معصية  
**ومنها** الجوع والشكوى وهو عدم تحمل المحن والمصائب واظهارها  
 قولاً او فعلاً وضده الصبر وهو حبس النفس عن المزعج  
**ومنها** الجأرة على الله والامان من عذابه وسخطه وضده الخوف  
 فان كان مع الاستعظام والمهابة بسبب خشية وحقيقة رعدة  
 تحدث في القلب عن ظن مكرهه يناله ويثير الحزن وهو حصر النفس عن  
 النهوض في الطرب والتوجه على الذنب الماضي والتاسف على  
 العجز والطاعة الفاتية والخشوع وهو قيام القلب بسبب  
 الحق بهم مجوع وقيل مثل القلب لعدم الغيوب واليقين وهو عند  
 الصوفية استيلاء العلم على القلب واستمراة والعبودية  
 وهو ان يكون عبده في كل حال كما انه ركن على كل حال وهي  
 انهم من العبادة ويترجمها كونه وهي ان لا يكون تحت رق المخلوق  
 ولا يجري عليه سلطان المكنونات ويلزمها الارادة ايضا وهي  
 نهوض القلب في طلب الحق بالخروج عن العادة **ومنها** اليأس  
 من رحمة الله تعالى وهو ترك فوات رحمة وفضله تعالى وقطع  
 القلب عن ذلك وهو كونه كالامن وضده الرجاء وهو تعلق  
 القلب بمعرفة فضل الله تعالى واسترواحه الى سعة رحمة  
**ومنها** خبث الفسقة والركون الى الظلمة قال الله تعالى ولا تكونوا

الذين ظلموا فاستكروا وضده البغض في الله تعالى لكل واحد من لعباده  
 لا يستحق المبتدئين والظلمة تكون معصيته متعدي فلا بد من اظها  
 البغض لهم ان لم يخف بخلاف غيرهما من العصاة **ومنها** البغض  
 العلماء والصالحين وضده جهنم في الله تعالى **ومنها** التيقن  
 وهو ترك قوام بدتك عن شيء دون الله تعالى وضده التوكل وهو  
 ترك قوام بدتك من الله تعالى وقيل كلمة الامر كلمة اليأس  
 والتوكل على كماله وقيل ترك السعي فيما لا يسوقه الله تعالى  
 المسببات فلا يصير السعي في الاسباب **ومنها** حياء الجاه وهو  
 ملك القلوب فان كان للتوكل في ما حرم من شبهات النفس  
 وحراداتها فحرام وان كان للتوكل في ما اخذ الحق وتخصيص المرام  
 المستحب او المباح او دفع الظلم والشوغل والتفريط للعبادة  
 او الى تنفيذ الحق واعزاز الدين واصلاح الخلق بالامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر فهذا ان خلا من المحذور كالرياء والتبليس وترك  
 الواجب والسنة فجايز بل مستحب والافعال لا ينبت الا في  
 المجرعات والكرويات وان كان للتوكل في نفسه وظنه كما لا  
 فهذا كبت المال للشتم والتكذوب فان خلا من المحذور فليس حرام ولكنه  
 مذموم يكون صاحبه مقصورا لهم على مراعاة الخلق وخوف تكويته  
 الى الماياة لا جهم والنفاق باظهار ما ليس فيه من الكمالات  
 لاقتصاص القلوب والتبليس والخدعة والكذب والحجب ونحوها  
 الجاه بواجب له من عليه لئلا العجزة فليس مذموم فاني جاز  
 اعظم من جاهد الانبياء والخلفاء الراشدين **ومنها** خوف الله  
 والتعظيم **ومنها** حب المدح والثناء وحكمها حكم حب الجاه **ومنها**  
 اتباع الهوى وضده المجاهدة وهي قضم النفس عن المأكولات  
 وخيلها على خلاف هواها في عموم الاوقات **ومنها** الامان وهو  
 ارادة الحياة لكوقت المتراخي بالحكم اعني بما استثنى ولا يشرط



صلاح واما ارادة طول الحياة بالاستتار وسرط الصلاح لزيادة  
العبادة فليس بامل مذموم بل هو مندوب اليه قال ان كان  
للتلذذ بالمحرمات محرام والافليس محرام ولكنه مذموم جدا ولو كان  
لتمتية الطاعات **ومنها** الطمع وهو ارادة احوال الملاذ او شي  
المخاطرة عن النوافل والمباحات بالحكم فطمع المحرام حرام وطمع النافع  
ليس محرام ولكنه مذموم جدا وفتح الطمع الطمع من الناس وضد  
الطمع التقوى وهو ارادة ان يحفظ الله عليك مصالحك  
فيما لا تمان فيه المخاطر عن النوافل والمباحات فان كان فيه صلاح  
يسير والا متعك **ومنها** الحقد وهو ان يزدحم نفسا مستقالا  
والنفاق عنه والبغض له وهو ان لم يكن بظلم اصابه منه بل بحق وعدل  
كالا وحيد في نفسه والنهي عن المكر فحرام وان كان فليس محرام فان  
عليه اخذ الحق في التاخير الى يوم القيمة والعفو هو افضل وانه  
قد رفته العفو ايضا وهذا افضل من العفو الاول والا متعك راي  
استيفاء حقه من غير زيادة وهو العدل المفضل لكن قد يكون  
افضل من العفو بعارض مثل كونه العفو سببا لتكمية ظلمه والافضا  
للتكمية لتقليد اهداه او نحو ذلك وان زاد فجو وظلم **ومنها**  
الشهامة وهي الفرح والسرور ببلية العدو وهو مذموم جدا خصوصا  
اذا جعلها على كرامة نفس واجابة دعائه بل عليه ان يخاف ان  
يكون مكره الدين ويدفع بالبليته وان خلفه خير مما فات الا ان  
يكون ظالما فاصابه ببلية تمنع من الظلم وتكون لغيره من الظلمة  
عبرة وفيها لا فخره حينئذ زوال الظلم **ومنها** الهجر والعداوة فوق  
ثلثة ايام لاجل الدنيا والجل الاخرة والمعصية والتأديب  
فما يترتب من سخط من غير تقدير لوروده عن النبي عليه السلام وصحابة  
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين **ومنها** الغدر وهو نقض العهد  
والميثاق بلا ايدان وهو حرام وضده واجب وهو حفظ

العهد وعند الحاجة الى النقض وجب ايدانه **ومنها** الخيانة و  
هو ايضا حرام وضده وهو المانة واجب **ومنها** خلف الوعد  
وضده الخيانة الوعد والوفاء به فالوعد مستحب بخلاف كذب عهد  
حرام واما بنية الوفاء فمما يترتب ان لا يجب عند اكثر العلماء ان يتج  
فيكون خلفه نكروها تنزهها وعند الامام احمد ومن تبعه الوفاء  
واجب وخلف حرام مطلقا ففيه شبهة الخلاف واية النفاق  
وشان الى كذا الاجتناب من الخلف والاخذ بالوفاء **ومنها**  
سوء الظن بالمتقاة وبالمؤمنين بحمد الوهم والشك في اية  
حرام واما اهل المعصية والفسق الى هذين اول عيبه فليس بغير  
تفقد غلبة الظن فليست ان يفضيهم في الله تعالى فليس بغير  
من سوء الظن في شيء وضده سوء الظن حسن الظن بالمتقاة  
وبالمؤمنين اما الاول فواجب واما الثاني فمندوب اليه  
فيما يشك من امرهم ويحتمل الصلاح والفسق خصوصا في المسلم  
الظاهر العدة المحمودة على الف حرام وعلى الصالح مستحب **ومنها**  
التطير والطيرة وهو التثاؤم وهو حرام وضده الغال وهو  
متعك وهو التيمن والتبرك بالكلمة الموافقة للبر او كالرأى  
والنجح ويلمح بهار روية الصالحين والايام الشريفة ونحوها **ومنها**  
حب المال لا للتصدق وقوام البدن واقامة الواجب وهو  
لحرام حرام والميل الى الكثرة مذموم **ومنها** حب الدنيا على شمول  
والذات العاجلة قبل الموت وحكمه حكم حب المال وضده  
الزهد اعني كراهة الدنيا وبرودتها على القلب **ومنها** المحص  
وضده القناعة وهي الاكتفاء باليسير من الدنيا بلا طلب الزيادة  
**ومنها** السفة وهو ضعف العقل وخفته وسخا فته وركا كنه  
وضده الرشاد وهو قوة العقل وبلوغه كماله **ومنها** الكسل و  
البطالة **ومنها** العجدة وهي المعنى الراتب في القلب البعث



على حصول المرام بسرعة اولى الاقدام على شيء باول خاطر دون تأمل و  
استطلاع ونظر بالغ اولى الاتمام بدون توفيق كل جزء حقه وصد  
الحجة مطلقا الاناءة وصد الاول حسن الانتظار وصد الثاني  
التوقف والتثبت حتى يتبين له رشده وصد الثالث التلذذ في  
والتؤدة حتى يؤدي كل جزء حقه **ومنها** التسويف وهو مذموم في كل  
الاشياء وصد السارعة والمباذرة والمباينة **ومنها** الغفلة  
وغفلة القلب قال الله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب  
الاية وصدها التيسر والرفق وهي التأذي عن اذى يلقى الخير والرفق  
والشفقة وهي صرف الهم الى ازالة المكروه عن الناس **ومنها** الوقفة  
وصدها الحياء وهو انحصار النفس خوفا ارتكاب القبائح  
**ومنها** الخزن في امر الدنيا وهو التوجع والتسفف على ما فات  
من النعم الدينية ويلزمه الفرح بآياتها واقبالها وكثرتها اعلم  
ان الخزن اذا اخرج صاحبه من الصبر الى الخزع والفرح من الشكر  
الى الطغنى والبطر امان والافلا ولكن الكمال استواء ايمان  
الدنيا وقواتها وهو مقام التسم والتفويض وذلك عزيز جدا  
**ومنها** الخوف في امر الدنيا وهو انقباض القلب كراهية ان  
يصبه مكروه دينوي وهو غير الخزن لانه لما مضى والخوف لما يقبل  
وغير الخبز لانه نقص الغضب ولا يستلزم الخوف **ومنها**  
الغش والغفل وهو عدم تحييز النصح بان لا يجنب من اصابه  
اشر للغير وان لم يرد ابتداء وقصد ان يرد ازالة متاع  
محب له فيكتم عيبه فيسببه وهذا غير المحمد وهذا ايضا حرام **ومنها**  
الفتنه وهي ايقاع الناس في الاضطراب والاختلال و  
الاختلاف والمحنة والبلاء بلا فائدة وينه كان يغري الناس على  
البنى ومخروج على السطوة **ومنها** الهذيانته وهي الفتور والضعف  
في امر الدين كالسكون عند مشاهدة المعاصي والمناهي مع

القوة على التغيير بلا ضرر فهذا حرام وصد الصلابة في الدين  
فان كان سكونه لدفع ضرر عن نفسه او غيره فهو مذموم جائرة  
بل سميحة في بعض المواضع **ومنها** الانس بالناس والوحشة  
لغيرهم وهذا مذموم وكذا الانس بالانسان بل اللابق  
لنك الانس بذكر الله وطاعته والوحشة والضيق عند  
ملاقاة العوام للكبر والحجب عن المنعم عن الذكر والفكر والطاعة  
**ومنها** الطيش والخفة ونظيره ذلك في الاعضاء وصد الوفاء  
والسكون وهو الاحتراز عن فضول النظر والكلام والحكمة فهو على  
قوة العلم والحكم وسبب الصالحين كمن لا بد من ان لا يكون  
للمرء الكبر وعلاقة الاخلاص استواء الخلوعة والحلطة  
**ومنها** العناد ومكابرة الحق والمكابر بعد العلم به **ومنها** التمر والاباء  
وهو عدم قبول العظة والاطاعة لمن هو فوقه **ومنها** الصدف وهو  
نزكية النفس واظهار القدرة على الامور الشاقة والاخبار عن  
الامور الغريبة مع عدم المبالاة عن الكذب وعدم التصديق **ومنها**  
النفاق وهو عدم موافقة الظاهر للباطن والقول للفعل **ومنها**  
الجزلة وهي ملكة ادراك تدعو الى اطلاع ما لا يمكن موفته كالشئ  
كما تشاء به وبكث القدر او يصدر بها افعال تنضر الغير بها  
**ومنها** الخفاوة وهي ملكة تنهاى التقدم على امور لا ينبغي ان يتقدم  
عليها **ومنها** الجبن وهو ملكة تنهاى الجح عن مباشرة ما ينبغي ان يتقدم  
وقصد بها الشجاعة وهي ملكة تنهاى التقدم على امور ينبغي ان يتقدم بها  
**ومنها** الشرة والفجور وهو ملكة تنهاى تناول المشتهيات مطلقا  
**ومنها** الجور وهو ملكة تنهاى يقصر عن استيفاء ما ينبغي من مشتهيات  
وقصد بها العفة وهي ملكة تنهاى باسنة المشتهيات على وفق الشرع  
والمرودة **ومنها** في تهذيب الاخلاق الخلق ملكة يقصد عنها الاثار  
النفسانية بسهولة من غير روية ويمكن تغييره لورود الشرع

يقصر بها صحتها عن ادراك الخير  
والشره وصد هي الحكمة وهي ملكة  
يدرك بها الصواب من اخطا  
**ومنها** الشهور وهو ملكة صح



واتفاق العقل والتجربة ويختلف الاستعدادات فيه بحسب الامزجة  
 ومنشأ هذه قوى النفس وهي ثلث النطق وهو قوة الادراك  
 فاعية الحكمة واخرها بجزرة وتوسط الغاوة والعصب وهو قوة  
 للنفس دفعا لما فرقا عنه الى الشيء واخرها التهور وتوسط الجبن  
 والشهوة وهي حركة للنفس طلب للملايم فاعية لها العفة و  
 واخرها الشهوة والغنى وتوسط الجود والاوساط تخص بآدم  
 الاول والاخيرين والاطراف باستعدادها اياه والاطراف  
 مطلقا والاوساط المشوب بها عرض فاسد ذليل فخلق  
 مذموم ناش منها منفردة او مختمعا بعضها كلها والاوساط  
 الخالية عن الغرض الفاسد فخلق في كل خلق مجموعا منها  
 منفردة او مختمعا بعضها ادم مجموعها المستعمل للعدالة فمن حصل  
 خلق مذموم فليعلم ان بهار تكاثب الفضيلة المقابلة والتكليف  
 في تحصيلها اذا الامراض تعالج بالاصحاد كما ان الصوفى يحفظ  
 بالانزاد ثم التخليف بالتعبير والتوبيخ في السر والعلانية ثم  
 ان ذليله المقابلة في حفظ حتى لا يتجاوز الى الطرف الاخر ثم الرضا  
 ان قد كالتزود والايان والنعوذ على التمام الاعمال التي  
 حتى تدعى ما هو اسهل منها بالطيب والسهولة ومن حصل  
 خلق محمود بحسب وطبعه في حفظ بخله اهله وعدم صحته  
 الا شدة رايه والاسترسال في الملاهي والمزاج والمراء وكثرة  
 نفسه لو طائف عقيمة او عقيمة فليذكر حاله ودوام وصفاته  
 وحجارة الدنيا وزوالها وتكد بها ونحوها من اصدق الصوفى  
 من ينهيه عن عيبه ويتفحص قول اعدائه فيه ويعلم منه عيوبه فيتركها  
 وينظر في معائب الناس فيجتنبها وان راى فتورا طوعها  
 بالرياضات الصعبة **الفصل الثاني** في اخلاق الكفر **من** كثر  
 الكفر الحيا وبالله تعالى وحكمه كان طوعا من غير سبيل

اجبا

اجباط العمل كله ثم لا يعود بعد التوبة فيجب عليه الحج ان كان غنيا ولو لم  
 اوله ولا يجب قضاء ما صلي وصام وزكى ويجب قضاء ما فات  
 منها لان المعصية لا تذهب بالكفر والنفاق النكاح ولو من  
 المرأة طلاق فلا يلزم الحدة بعد الثبوت فلو صدرت من المرأة  
 تجبر على النكاح بعد التوبة ومن الرجل تجبر المرأة ان تائب وحده  
 وتنجته وحل فتنه والا جبار على التوبة وهي الرجوع عما قاله لا جبارا  
 والتجود توبة فان لم يتب يجب فتنه ويتأبد في النار **ومنها** ما فيه  
 خوف الكفر وحكمه ان يؤمر بالتوبة وتجبر على النكاح اجبا **ومنها**  
 الخطاء وحكمه ان يؤمر بالتوبة والاستغفار فقط وتفضيل  
 هذه التوبة يعرف من الضميمة **ومنها** الكذب وهو الاجابة  
 عن الشيء بغير ما هو عليه فان لم يكن عن عمد فمحذوف بليل يمين  
 اللغو وان عن عمد فحرام قطع الا في مواضع عند البعض وسبيل  
 ان ساء الله تعالى قال الله تعالى ولا يمضوا لي اليمين بما كانوا  
 يكذبون وقالوا قول الزور واشهد البهتان واشهد  
 البهتان شهادة الزور والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله وتوبة البهتان  
 ثبتت عنه تركه واستحبابه ان امكن وتكذيب نفسه عند  
 ان معين ومن الكذب الاوغى الى غير ابيه والى غير مواليه ومنه ما  
 في قصة الرؤيا ومنه خلف الوعد اذا كان في نية الخلف وقدر  
 منه حديث كل ما سمع واجد والزل فيه سواء ويجوز الكذب في ثبوت  
 وما في معناها خرج الترمذي عن اسماء بنت زيد انه يقول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يحل الكذب الا في ثبوت رجل كذب امرأته  
 ليهضما ورجل كذب في حب فان احب خذته ورجل كذب بين  
 المسلمين ليصلح بينهما والحق بهذه التهمة ونفع ظلم الظالم واجبا  
 الحق كما في خيار البدوع تقول في النمار بلغت الكائن فليكن النكاح  
 مع انها بلغت بالليل قليل ومنه الوعد والوعيد الكاذبان

يج



المصنعي اذا لم يرغب في المكتسب والالتزام بالغير ومحبة نفسه وحياته  
على غيره لتطبيق قلبه وهذا من الصدق وقيل المباح في هذه المواضع الترضي  
واما الكذب فحرام لا يحل بحال **منها** الترضي وهو اراة غيره الظاهر  
المكتسب ومن الكلام ولا بد من احتياله اراة بحسب اللغة ولا يكفي مجرد  
النية وهو جائز عند الحاجة كالصواب يفتق ويكره بدونها ومن  
الترضي لغيب الكلام بلعن وعسى عن النبي عليه السلام المخرج من الكذب  
اربع ان شاء الله وما شاء الله ولعن وعسى كذا في التناهي  
ومن الترضي ان يقول اشترت هذا بمائة مثقال وقد اشترته  
بستة لان القليل موجود في الكثير فلا يكون كذبا وقد يكون وكبر  
العهد وكناية عن الكثرة فلا يراو به خصوصه كما تقول دعوتك سبعين  
او مائة او الفا فلا يكون كذبا اذا لم يبلغ عدد دعوتك الى احد هذه  
ولكن عدت بين الناس كثيرة وصند الكذب الصدق وهو الجاهل  
عن الشيء على ما هو عليه **منها** الغيبة وهي ذكر ما في اخيك  
المعين المعلوم عند الخي طيب او محاماتها وتقصيرها بالبداد وغيره  
من الجوارح على وجه السب والبغض وهو حرام قطعي قال الله تعالى  
ولا يغيب بعضكم لبعض الا بالتي اعلم ان الغيبة نعم عيوب الدين والادب  
لكن بشرط معرفة الخي طيب وان يكون على وجه السب عند علمنا  
قال قاضي خاين في فتاواه رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل القرية  
كذبا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد جميع اهل القرية فكان المراء هو  
البعض وهو مجهول الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويصبر الناس بالبد  
والذل فذكر ما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان بذلك لغيره  
فلا اثم عليه رجل ذكر ما في اخيه على وجه الاتهام لم يكن ذلك  
غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب انتهى  
وهكذا ذكر في الخلاصة وغيره فذكر العيب لتغيير المنكر والاستغناء  
او للتخدير من شره او التعريف كالا عوج ونحوها ليس بغيبة وكذا

ان كان

ان كان مجاهدا للفسق والظلم فذكرها واما ان ذكر عيبا آخر فغيبة  
والامام الغزالي ضبط حيث لم يشترط السب ولم يلتفت الى  
الاتهام ثم ان الغيبة على ثلاثة اشهر الاول ان يغتاب  
ويقول لست اغتاب لانه اذكر ما فيه فهذا كغير ذكره الفقيه البوشي  
في التنبه لانه يستحيل لادام القطعي والثاني ان يغتاب ويبلغ  
غيبة المختاب فمذمومة محصية لانه التوبة عنها الا بالاحتمال  
لانه اذا كان فيه حق العبد ايضا وان لم تبلغ فكيفه التوبة  
والاستغفار له ولعن اغتابه وهذا التفصيل هو الصواب الذي  
اختاره الفقيه البوشي وعند البعض يحتاج الى الاستحسان  
مطلقا وعند بعضهم لا مطلقا بل كيفية التوبة والاستغفار  
ثم اعلم انه لا بد من اغتيب عند رجل او لست ان يصبره ويد  
عنه **ومنها** النية وهي كشف ما يكره كشفه واذا السر في الا  
تطلق على نقل القول المكروه الى المقول فيه وهي حرام الا ان يكون  
له ضرر فيه لو لم يعلم ولم يمكن دفعه الا بالاعلام فيجب لانه نصيح  
قال الله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين الاية **ومنها** السخرية وهي  
يبتغى من الاستخفاف والاستخفاف وهو حرام قال الله تعالى ولا  
تسخر قوم من قوم الاية **ومنها** اللعن وهو الطرد والابعاد  
من الله تعالى فلا يجوز لشخص معين بطريق الحرم الا ان ثبت ضرورة  
على الكفر كاي جمل ولا يجوز ولا جواز وانما يجوز بالوصف العام  
المدحوم **ومنها** السب خرج مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى  
صلى الله عليه وسلم قال المستبان ما قال لقول الاول وفي رواية  
فعلى الباطل منها حتى يعيدى المظلوم وهذا في نحو با جاهل ويا احمق  
ما يجوز فيه المقابلة واما نحو يا زاني ويا لوطي فلا يجوز فيه المقابلة  
فكلها اثم ان كان اثم المستدي اكثر فعلى الثاني اما الصبر  
مع العفو والدعوة الى القاضى او المقابلة بنحو با جاهل **ومنها**

رضي الله عنهما



الفحش والتعجب عن الامور المستقيمة بالعبارة الصريحة ويجري ذلك في  
الفاظ الوقائع وقضاء الحاجة وهذا مكره عند قدماء النجاة والادب  
ان يذكر بالكنية وهو دأب النصارى **ومنها** الطعن والتعجب قال البغوي  
ولا تلمزوا انفسكم لانتها **ومنها** النياحة **ومنها** المراء وهو طعن في كلام  
الغيب ما ظهر من غير ما في اللفظ من جهة العربية او في المعنى او في قصد  
المتكلم بان يقول هذا الكلام حق ولكن ليس يقصدك منه الحق من غير  
ان يرتبط به عرض سوى تحقير الغيبة واظهار مزية الكياسة وهذا  
حرام والذي ينبغي للمؤمن اذا سمع كلاما ان كان حقا ان يصدقه وان  
كان باطلا ولم يخبر مستغنيا بما مور الدرس ان لم يكت عنه وان كان  
متعلقا بهما يجب اظهار البطلان والاشكار ان رجح القول لانه يفي  
عن المنكر **ومنها** الجدال وهو ما يتبع في اظهار المذهب وتقريره فانه  
قصد تخجيل الخصم واظهار فضله فحرام بل كره عند بعض كما في النكاح  
**ومنها** الخصومة وهي الحجاج في الكلام يستوفى به مال او حق مقصود  
فان كان مبطلا او ضار لم يضر علم او فخرج بالخصومة كلمات مؤذية  
لا يحتاج اليها في نصرة الحق واظهار الحق او كان الخصومة لغير الخصم  
وكسره فقط فحرام وان خلا عن هذا الامور وهو ما درجنا في تركه  
تركه اول ما وجد اليه سبيل **ومنها** الغناء قال الله تعالى ومن الباطل  
من يشترى ليو الحديث وفيه التاتارخانية اعلم ان التعني حرام في  
جميع الاديان قال في الزنادات اذا اوصى بما هو معصية عنه ما  
وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمعنيين والمغنيين وحكي عن  
ظهير الدين الغنياني انه قال من قل لمعني زمانا احسنت عند  
قراءته يحفظ انتهي وجهه ان التعني للناس لا كان حراما بالاجماع  
كان قطعيا فممنه تخجيل الحرام وكذا ان تحسن القبيح القطعي كقوله  
صاحب الهداية والذخيرة يحياه كبيرة هذا في التعني للناس في غير  
الاعباد والعوس ويدخل فيه تعني صوفية زمانا في المساجد

والدعوات بالاشعار والاذكار مع اختلاط اهل الهوى والمرد بها  
استد من كل تعني لانه مع اعتقاد العبادة واما التعني وحده  
بالاشعار لدفع الوحشة او في الاعباد والعوس فاختلغا فيه  
فالصواب منه مطلقا في هذا الزمان وانما قيدنا بالاشعار لان  
التعني بالقرآن والذكر والدعاء يستند للمؤمن الحرام بلا خلاف  
قال الامام البزازي قراءة القرآن بالالحان معصية والتاليل والرسا  
اتمان وكذلك في مجمع الفتاوى وقال البزازي ايضا اللحن فيه حرام بلا خلاف  
قال الله تعالى قرانا عربيا غير ذي عوج وقال الزيلعي لا يحل الترفع  
فيه قراءة القرآن ولا التطيب فيه ولا يحل الاستماع اليه لانه فيه  
تشبه بفعل الفسقة في حال فسقه وهو التعني وقال في التاتارخانية  
التعني بالقرآن والالحان ان لم يغير الكلمة عن موضعها بل يحسنه و  
تحسين الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في الصلوة  
وخارجها وان كان بغير الكلمة عن موضعها يوجب فساد الصلوة  
لان ذلك منهي عنه وقال التورثي القادة على الوجه الذي يبيح الواحد  
في قلوب المعين ويورث الحزن ويكسر الدمع مستحبة ما لم  
يخرج التعني عن التمجيد ولم يصرفه عن مراعاة النظم في الذكر ذلك الكلام  
والخوف فاذا انتهت الى ذلك عاد الاستجاب فيه كراهية واما  
الذي احده المتكلمون وابدعه الماتمون بموثة الاوزان وعلم  
الموسيقى فباخذون في كلام الله تعالى كما خذهم في النشيد والزل  
والمنشويات حتى لا يذكروا السمع يفهم من كثرة النغمات والتقطيعات  
فانه لمن اشنع البدع واسوء الاحداث في الاسلام ونرى اذ  
الا قول واهون الاحوال فيه ان يوجب على الرب مع التكبير وعلى الناس  
التعزير وقال النووي في البتيان قال قاضي القضاة في كتاب الحاوي  
القراءة بالالحان الموضوعة ان اخربت لفظ القرآن عن صفة  
باوخال حرركات فيه او اخراج حرركات منه او قصر مدود او مد



مقصودا وخطيبا يخفى به اللفظ ويتبس به المعنى فهو حرام فليسق به  
القاري ويأثم به المستمع لانه عدل به عن نهج القوم الى الاعوجاج  
والله تعالى يقول قرانا عرييا غير ذي عوج **ومنها** ان الشرايع  
ان ما يقتل في مجلس مما يكره افشاؤه ان لم يخالف الشرع يلزم كتمان  
وان خالف فان كان حق الله تعالى ولم يتحقق به حكم شرعي كالحد  
التعزير فكذلك وان تحقق فلكل الخيار والستر افضل كالزنا وسر  
الخمر وان كان حق العبد فان تعلق به ضرر لاحد او حكم شرعي كالنكاح  
كالقصاص والتضمين فعيك الاعدام ان جعل والشبهة ان  
طلب والا فالكتم **ومنها** الخوض في الباطل وهو الحكم في المعاصي  
كمحايات محاسن الخمر والزنا والزواني من غير ان يتحقق بها  
صحيح وهذا حرام لانه اظهر محصية لغيره او غيره من غير حاجة  
سؤال الحال والمنفعة الدينية عن الحق له فيه وهو حرام الا عند  
الضرورة والضرورة التي تبيح السؤال ان لا يقدر على الكسب للرض  
او الضعف ولا يكون عنده قوت يوم وسؤال الصدقة  
والزكاة سواء بخلاف حق من الدين او من بيت المال المحرم  
واستخدام مملوك واجيره وزوجه في مصالح البيت وتيممه  
باذنه ان كان بالخا او باذن وليه ان صلبا واقبح ما كان بوجه  
الله تعالى ومن السؤال المذموم سؤال المرأة الطلاق او الخلع  
عن زوجها من غير بأس ومنه سؤال العبد والامة البيع من  
المولى من غير بأس وقد ذكر في الفتاوى انه يستحق التعزير **ومنها**  
والتأديب **ومنها** سؤال العوام عن كنه ذات الله تعالى وحققا  
وكلامه وعن احوالهم قديمه ام محدثه وعن قضاء الله تعالى  
وقدره حال لا يبلغ فهمهم **ومنها** السؤال عن المشكوك وموضع الخط  
للتخطيط والتجيد وهو حرام بخلاف السؤال عنها للتعليم والتخيم  
او اختبا اذ ياتهم او تشيخها او حثهم على التامل فانه مستحب

ومنها

**ومنها** الخطأ في التعبير ودقائق الخطأ في الجامع الصغير كره ان يقول  
الرجل في دعائه بحق بنيتك انتي وكذا كل مخلوق لانه على صواب  
المدنية بقوله لانه لاحق للمخلوق على الخلق وجوز في البهائية ان يقول  
بحقه فلان ويكره بمطقة الخمر عن شكك شقكم العين وتأخيره  
في الخصاصه قال محمد اكره ان يقول ايمانى كما يمان جبرائيل ولكن  
يقول انت يا امن به جبرائيل وفي السراجية يكره ان يدعى الرجل  
اباه والمرأة زوجها **ومنها** النفاق القولى وهو مخالفة  
القول الباطن في الشراء واظهار المحب ومنه تصديق الكاذب  
وقيل يخلو عن هذا من يدخل على الامراء والكبراء فيمجدوا المداواة  
وهي ما يكون لدرء الضرر والشكر من يخاف منه وضرب المديته  
وهي ما يكون للموتى وعدم المبالاة لاحد الدين وقد مر هذا في الشبهة  
**ومنها** كلام ذي البين الذي يتكلم من المتعاضدين كل واحد منهما  
بكلام يوافق او يتفق كلام كل واحد منهما الى الاخر او كان يحسن  
واحد منهما ما هو عليه من المعاداة ويشي عليه او يعد كل واحد منهما  
ان ينصره وهذا يتضمن النفاق ويكره عليه **ومنها** الشفاعة السنية  
قال الله تعالى ومن يشفع شفاعته حسنة يمكن له كفى منها وضد با  
الشفاعة الحسنه قال الله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يمكن  
له نصيب منها **ومنها** الامر بالمعروف والنهي عن المعروف وهو صفة  
النافقين قال الله تعالى والمنافقون والمنافقات بعضهم من  
بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المعروف ويخل في الظلم واعانة  
الظلمة على ظلمهم بالقول وضد فرض على الكفاية عند القدرة  
بما ضرر قال الله تعالى ولكن منكم من يدعون الى الخير ويأمرون  
بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم المفلحون ولا يشترط  
في وجوب كونه عاملا با امر به ونهي عنه **ومنها** غلبة الكلام والغف  
فيه وهشك العوض لا سيما في الملائكة غير محرم ومحر الكفرة والمبتدعة



والظلمة والنهي عن المنكر اذا لم ينجح الرفق واللين واقامة الحدود والتعزير  
وانما ديب قال الله تعالى واعظيهم وليجدوا فيكم عنفة وقل  
ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وفيما عداها كسب طيب الكلام  
وطلاقة الوجه والتبسم ومنها السؤال والتفتيش عن عيوب  
الناس وهو التجسس وينبغي عورات المسلمين قال الله تعالى  
ولا تجسسوا **ومنها** فتاح الحيايل الكرام عند العالم والتمني عند  
الاستاذ واعلم او افضل منه قل في الخلاصة قال الزندقي  
سألت الامام الخيرة اخي عن حق العالم على الجاهل والاستاذ  
على التلميذ قال كلاهما واحد وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يكس مكانه  
وان غاب عنه ولا يرده عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيئة وفي تقديم  
المتقدم ومن توقيه المتقدم ان لا يمشي امامه ولا يجلس مكانه ولا يستدعي  
الكلام عنه الا باذنه ولا يكثر الكلام عنه ولا يال شيئا  
عنه عداوته ويراعى الوقت ولا يدق الباب بل يصبر حتى يخرج  
فالحاصل انه يطلب رضاه ويحسب سخطه ويختم امره في غير  
مصلحة الله تعالى انتهى وقد صرحوا في الفتاوى بكراهة ان يقول  
رجل لمن فقه في العلم حان وقت الصلوة او قوموا فصل او  
نحوها لانه ترك ادب وتوقير **ومنها** التكلم عند الاذان والاقامة  
بغير الاجابة قالوا يقطع كل عن باليد والرجل والدين حتى الصلاة  
ان كان في غير المسجد ولا يسمي وآثاره فقد اختلفوا فيه وحي  
ويستحسن بالاجابة واختلفوا في الوجوب والاستحب **ومنها**  
الكلام في الصلوة سوى القرآن والاذكار الماثورة وفي التاخير  
واذا سلم رجل على الذي يصلي او يقرأ القرآن روي عن ابي حنيفة  
انه يرد السلام بقلبه وعن محمد بن عيسى عن القراءة ولا يشغل قلبه  
كما لا يشغل شئ وفي فتاوى ابي حنيفة يوجب تحبسه بعد  
الفراغ **ومنها** الكلام في حال الخطبة والكوسبي او نصيحة او امر

بالموقف

بالموقف او نحوها قال قاضي خان عن ابي يوسف وهو قول الجاهل  
اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
صلى على النبي عليه السلام ومن لم يخطبنا فلو ابانه لا يصل على النبي  
عليه السلام بل يسمع ويكبت لانه الاستماع فرض والصلوة  
على النبي عليه السلام سنة ممكن بعد هذا الحالة انتهى وفي  
التجسس رجل سلم على رجل والى بالخطب روي عنه في نفسه وكذا  
اذا عظم هذا الله تعالى في نفسه لانه رد السلام واجب  
ويمكن اقامة هذا الواجب على وجه التحليل بالاستماع هكذا قال  
ابو يوسف والاصوب ان لا يجيب لانه يحل بالانصات  
وبه يفتي وفي تحاشيه ولا يسم على احد وقت الخطبة ولا يسميت  
العاظم **ومنها** كلام الدنيا بعد طلع الفجر الى الصلوة وقبل طلوع  
الشمس فانه مكروه **ومنها** الكلام في الخلاء وعند قضاء الحاجة  
فانه مكروه ايضا وفي تحاشيه رجل سلم على من كان في الخلاء فخطب  
او يبول لا ينبغي ان يسم عليه في هذا الحالة فان سلم عليه قال  
ابو حنيفة يرد عليه السلام بقلبه لا يلبس وقال ابو يوسف  
لا يرد اصله ولا بعد الفراغ وقل محمد يرد بعد الفراغ من الخلاء **ومنها**  
الكلام عند الجماع فانه ايضا مكروه وكذا تكره الضحك في هذا الموضع  
**ومنها** الدعاء عن ستم خصوصا بالموت على الكفر فانه كفر  
عند بعض مطلقا وعند آخرين ان كان لا يستحي الكفر واما الدعاء  
عبدية بغيره فانه لم يكن ظاهرا في يجوز وان كان يجوز بغيره ولا يجوز  
الشعري والاولى ان لا يدعو عليه اصل **ومنها** الدعاء للمكافرة وال  
الظالم بالبقاء وحصول المآد على شرط الايمان والعمل الصالح  
فانه لا يجوز لانه رضا بالمعصية بل يقتصر في الدعاء على التوبة  
ورفع الظلم **ومنها** الكلام عند قراءة القرآن فان استماع  
القرآن والانصات عند قراءته واجب مطلقا في كل المراتب

والصلح



قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون  
 اللفظ واطلاقه لا بخصوص السبب وتفسيره كما عرف في الاول  
 لكن قالوا من قرأه عند استئذان الناس بما يحل لهم فلا ثم  
 على القارئ فقط ومن ابتداء العمل بعد القراءة فلم يتركه  
 الاستماع او الانصات فلا ثم على السامع قال في التامر خاتمة  
 ويكره السلام عند قراءة القرآن جهرا وعند مذاكرة العلم ولا ثم  
 على احد في مذاكرة العلم واحد بهم وهم يستمعون وان سلم  
 فهو آثم وكذا عند الاذان والاقامة والصحيح انه لا يرد ايضا في هذه  
 المواضع انتهى ويخالف في الرد ما في المحاضرة حيث قال بل يجب  
 الرد متكما في وقت الحاجة انه يجب بخلاف ما اذا سلم وقت  
 الخطبة انتهى وما في المحيط النسخي حيث قال واختار الصدوق  
 انه يجب عليه الرد هكذا حكى عن الفقيه ابي الليث بخلاف السلام  
 وقت الخطبة انتهى **ومنها** كلام الدنيا في المسجد با عذر فانه مكره  
**ومنها** وضع لقب سوء لمسلم وذكره به من غير ضرورة التعريف  
 قال الله تعالى ولا تباذروا بالالقاب واما اللقب الحسن فحاي  
**ومنها** اليمين النجس وهو محلف على الكذب عمدا **ومنها** اليمين  
 بغير الله تعالى وهذا على قسمين الاول ما كان بطريق التعقيب فانه  
 كان المعلق غير الكفر كالطلاق والعتاق والنذر فعند بعضهم كرهه  
 وعند عامتهم لا يكرهه وان كان كراهية احرار ثم ان كان صادقا لا كفر  
 وان كان كاذبا فهذا من اكبر الكبائر حتى ذهب بعضهم الى انه  
 كفر مطلقا ومخفية في نفسه بما اذا لم يوال اليمين والافقيس  
 لا كفر ما نسب او مستقبلا والثاني ما كان بحرف القسم فهذا  
 كبرية يخاف منه الكفر **ومنها** كثرة المحلف ولو على الصدوق قال الله تعالى  
 ولا تجعلوا الله عرضة لآياتكم ولا تطع كل حذاف **ومنها** سؤال  
 الامارة والقضاء فانه لا يحل كسوال المال قال بعضهم لا يجوز

قول

قبول القضاء باختيار المختار جوازه رخصة ان كان بلا سؤال ولا  
 ولا شفاعة والغزيرة تركه وكذا الامارة ووجهه انها تفيد جازا  
 قليا بعد الان عير رعاية حقوقها وكون تركها غزيرة اذا وجد  
 من يصلح لها غير الا فغلبة القول لانها فرضا كفاية **ومنها** سؤال  
 تولية الاوقاف فهو كسؤال القضاء قال ابن همام قالوا لا يجوز  
 من طلب الولاية على الاوقاف كمن طلب القضاء لا يقلد  
**ومنها** طلب الوصاية قال قاضي خان لا ينبغي للرجال ان يقبل الوصية  
 لانها امر على خطا لما روي عن ابي يوسف انه قال الدخول في الوصية  
 اول مرة غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض  
 العلماء لو كان الوصي عمر بن الخطاب لا يجوز عن الضم والحق في  
 لا يدخل في الوصية الا احمق او لصا انتهى **ومنها** دعاء الان على  
 نفسه وقضى الموت قال الله تعالى ويذبحون الان يا ايها الذين  
 بالحق وكان الان يجوز لا **ومنها** وعذر اخيه وعدم قوله **ومنها** تفسير  
 القرآن برأيه **ومنها** اخافة المؤمن من غير ذنب واكرامه على مال  
 كالبهية والسكاح والبيع **ومنها** قطع كلام الغير وحديثه بكلامه من غير  
 ضرورة خصوصها اذا كان في مذاكرة العلم او تكرار الفقه وقدم ان  
 السلام عليه آثم وكذا قطع كلام نفسه بخلاف جنب كمن يقراء  
 او يدعوا ويغير او يحدث او يخطب للناس وليفت في اثنية  
 الى شخص فياخره ببعض جوابه بنية او نحوه وكذا تكلم من في مجلس  
 او تدريس او من فوق حين يتكلم مع من عن يمينه او شماله ولو مع  
 الخفاء وكذا مجرد التفاته وحركه من غير حاجة وكل هذا سوء ادب  
 وخفة وعجدة وسفه بل على المتكلم ان يرد كلامه الى ان ينهي من غير  
 تنكس كلام اجنبي وعلى المخاطب التوجه اليه والانصات والاستماع  
 الى ان ينهي كلامه بلا التفات ولا تحريك ولا تكلم خصوصا  
 اذا كان المتكلم في تفسير كلام الله تعالى او رسوله الا ان يبدو وجا



واعية طبعا او شرعا فلا يجد بد من بعض ما ذكر **ومنها** والتابع كذا  
 ومقابله ومنها لفته وعدم قتوله واطاعته في امر مشروعي كالركبة  
 للميرة والقاضي والولد للوالديه والمملوك لسيده والتلميذ لاستاذه  
 والمراة لزوجها والجاهل للعالم وهذا جميعه يستحق التعزير  
 في الخلاصة رجلا من وقتت بينهما خصومة فاخذ احدهما خطوط  
 المفتين فقال الاخر ليس كما كتبوا ولا يعمل بهذا يجب عليه التعزير  
**ومنها** السؤال عن رجل شرب دوحمة وطهارة ونجاسة  
 صالحة وما لكة تورعا طارية وامارة طاهرة على الحرة والنيسة فمن  
 يريد ان يشترى شيئا فبالب ما لكة وهو مستور او بهد به  
 رجل مستورا ويدعوه الى ضيافة فبال عن جل الهدية والقطعة  
 او بهد به بآتيه جاء في كوز ليس برب او يتوضا او يوش له ثوبا  
 او سجاودة ليصلي وليس فيه علامة نجاسة فبال عن طهارة  
 فهذا اذى له وسوء ظن او رياء او عجب او جهل وكسب ودية  
 فعليك الاعتناء على الظاهر كما اعتمد عليه النصيحة والتابعون فان  
 اليد دليل الملك والامن في الاشياء المحل والطهارة واليقين  
 لا يزول بالشك **ومنها** تاجي اثنين عند ثالث ولو ساكنة فانه  
 منى عنه **ومنها** التكلم مع الشبهة الاجنبية فانه لا يجوز بل حاجته  
 لا شمت ولا يسلم عليها ولا يدسها بها جهر بل في نفسه وكذا ليس  
**ومنها** السلام على الذمي بل حاجته عنه فانه مكروه ومهالما  
 به وعن اصحابنا انه لا يسلم على الفاسق المعطن ولا على الذمي يتغنى والذمي  
 بطريق الحم كذا في التمار خائية وغيره **ومنها** السلام على من يتعوط  
 او يتول وقد قرئ **ومنها** الدلالة على الطريق ونحوه لمن يريد المعصية  
 فانها لا تخوز فانها اعانة على المعصية قال الله تعالى ولا تأتوا  
 على الاثم والعدوان وفي الخلاصة ذمى بالسلام عن طريق السبوة  
 لا ينبغي له ان يبدله **ومنها** الاذن والاجازة فيما هو معصية فان

نقل عن العتابة ويره وسلم  
 الذي يقول عليكم ولا يبر  
 عليه كذا في الحاشية  
 صح

الرضا بالمعصية معصية كان الزوج لاهواءه ان يخرج من بيته غير  
 مواضع مخصوصة وفي الخلاصة وفي مجمع النوازل يجوز للزوج ان ياذن  
 لها بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الابوين وغيا دهما وتوخيها  
 او احدهما وزيارة الحرم فان كانت قابلة او غاسلة او كان  
 لها على اخر حق او لا فخر عليها حتى يخرج بالاذن وبغير الاذن وكما  
 هذا وينما عدد ذلك من زيارة الاحباب وغيا دهم والوليمة  
 لا ياذن لها ولو اذن وفوجت كانا عاصين منع من الحرام فانه  
 ارادت ان تخرج الى مجلس لغير رضا الزوج ليس لها ذلك فان  
 وقعت لها نازلة ان سألها الزوج من العالم واظهر بذلك لا سيما  
 الخروج وان امتنع من السؤال ليسها بالخروج من غير رضا الزوج  
 وان لم يقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج الى مجلس العلم لتعلم سنة  
 من مسائل الوضوء والصلوة ان كان الزوج يحفظ المسألة  
 ويذكر عند الحاجة ان يمنهما وان كان لا يحفظ الاذنين ان ياذن  
 لها احيانا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما يقع  
 لها نازلة انتفى وقال ابن بهام وحيث اجنا لما الخروج فاما  
 بباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون دأبه الى نظر  
 الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا يبرجن بروج الجاهلية  
 الاكاذب وقول الفقيه ومنع من الحمام خالفه فيه قاضي خان في فتاواه  
 حيث قال في فصل الحمام ودخول الحمام مشروع للنساء والرجال  
 جميعا خلافا لما قاله بعض الناس روى ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم دخل الحمام وتورده خالد بن الوليد دخل حمام حمص  
 لكن انما يباح اذا لم يكن فيه ان مكشوف العورة انتهى وعلى  
 ذلك فلا خلاف في منع من دخولها للعلم بان كثير ممن  
 مكشوف العورة وقد وردت احاديث عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم تؤيد قول الفقيه منها ما في النسائي و



الترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط مسلم عن جابر رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
 فلا يدخل جنه الجنة وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجاهل حرام على  
 نبي امتي رواه الحاكم في صحيحه الاستاذ انتهى وقد يكون المأذون  
 بالكوت فهو كالقول لان النبي عن المنكر فرض واما المنع والرد  
 بالقول فيما يجب الاذن فداخل في النبي عن المعروف ومن  
 جملة منع اجازة عن ترضي احد ابويها اذا لم يوجد من يرضيه ويؤم  
 بجوابه فياثم الزوج وعليهما ان يخرج بما اذنه ان لم يمنعهما بالفعل  
**ومنها المباح** في شطط حوازه ان لا يكون فيه كذب ولا  
 روع مسلم وان كان مذموم فمنه عنه ووجهه ان كثرة تنسقط  
 المباح والوقار في ثورت الضعيفة في بعض الاحوال والاشخاص  
 وكثرة الضحك المحبت للقلب **ومنها المباح** وهو جاز في سر وطهنة  
 الاول ان لا يكون لنفسه لان تركية النفس لا تجوز قال الله تعالى  
 فلا تزكوا انفسكم هو اعلم من اتقى وفي حكمها مدح ما يفتي بها  
 من الاولاد والاباء والتفان في التصانيف ونحوها بحيث يستمر  
 مدح المادح قبل الحكم بالصدق البقيع قال شاذ المراد على نفسه  
 الا ان ينوي به التحدث بنبوة الله تعالى او اعلام حاله من العلم  
 والعمل لياتخذ واعنه وليقتدوا به وليعطوا حقه او يدفوا عنه الظلم  
 او نحو ذلك مما لم يقصد به التهمة والافتخار في الاحترار عن  
 الافراط المؤدى الى الكذب والرياء والقول بما لا يخفى ولا  
 سبل الى الاطاع اليه كالسقوي والبورع والزهد فلا يخرم  
 القول بتبليها بل يقول احسب ونحوه والثالث ان لا يكون المدح  
 فاسقا والرابع ان يعلم انه لا يحدث في المدح كبر او مجبا وغورا  
 والخامس ان لا يكون المدح لغرض حرام او مضيا الى فساد

من مدح حسن شخص من المرد والنف بين الاجانب لخيرتك  
 السيرة فيهم وحسنهم الى التواطة والرفا وتلك النفس وتطبيب  
 المجلس واضحا كهم ومثل مدح امرأة لزوجها اجنبية ومثل مدح  
 الاخراء والفضلاء ليتوسل به الى المال الحرام او التسلط على الناس  
 وظلمهم ونحو ذلك واما الذم المذموم فاكثره داخل في الكذب  
 او الغيبة او البغية والذم وماله يدخل ذم الطغام ترضى وكذا ذم  
 اللباس والدابة والمسكن ونحوها وكل هذه داخل في التهمة **ومنها**  
 الشتم وهو جاز اذا خلا عن الكذب والرياء وهو ما لا يجوز  
 صحوه وذكر الفسق والتفني وافات المدح والاشتمال منه ودر  
 التوبة حتى يشغله عن الواجبات او السنن وقيل يخرج عن هذه  
 الافات قال المتقي في الشتم او يتبعهم الغاودون الى احوالهم  
**ومنها السبع** والفضيحة وهما ان كانا بلا تكلف ولا تصنع فلهما  
 في خصوصهما او اكانا في الخطابة والتذكير بل يستحب التكلف لانهما  
 لان فيهما تحريك القلوب وتشويقها وقبضها وبلطها واما فيما  
 عداهما فالتكلف فيهما والتشدد مذموم ناش من الرياء  
 وحسب الشتم **ومنها الكلام** فيما لا يعني من حكاية امصارك  
 وما رأيت من جبال وانهار واطعمة ونبات وجمه سول  
 عما لا يهم وهذا اذا خلا عن الكذب والغيبة والرياء ونحوها  
 من المحرمات لا يجرم بل قد يستحب اذا قارنه بنبه صالحة مثل دفع  
 التهمة بالكم والعجب بعدم التكلم واختصار من في المجلس ودفع  
 المهابة والنجاسة حتى يتكلم صاحبها بما مراده من الاستغناء و  
 غيره ودفع الخزن من الخزون والمصلحة او تلبية النية وحسن  
 المعاشرة معهم او التذلل بالصبيان او لعدم ادراكهم السفر  
 او العمل او نحو ذلك وكذا يستحب المباح في هذه المواضع نعيم هذه  
 النيات يخرج عن حد ما لا يعني فكل ما لا يعني يستحب تركه

بعض صح



**ومنها** فضول الكلام وهو الزيادة فيها يعني على قدر الحاجة وليس منه  
التفصيل في المسائل المشككة حصصا خصوصا في مقام القاصرة  
والتكرار في العظة والتذكير والتعليم والتعميد ونحوها لا بد من وجوبها  
لا حاجة فيه بفتح الهمزة والاختصار وجهه ما ذكرنا الى هنا  
افات الدين من حيث النطق وامافات الدين من  
حيث السكوت فذكر في تعليم القرآن والتشهير والقنوت ونحوها  
مما يجب او يسن او ترك في قراءة وترك الاحكام وف  
والنهي عن المنكر عند القدرة بلا ضرر وظن التاثير وترك النصح  
والاصلاح عند ظن القبول وترك التعليم والفتوى عند  
التعيس وترك الحكم من القاضي بما انزل الله تعالى وترك  
السلام ورده اذا كان مستونا وترك التشميت اذا عطس  
وحمد اذا كان واجبا وترك الاستئذان في دخول والغير  
فان الاستئذان واجب وترك الكلام مع الوالدين وسائر  
المحارم وترك انقاذ المظلوم بالقول عند القدرة وترك  
الشهادة والتشكية عند التعيس وترك تعظيم الله تعالى  
مجلس سبح الله وتبارك الله عند سماعه فانه واجب بخلاف  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يجب في العمرة عند  
الاكثرة وعند بعضهم يجب هو ايضا عن نخل سماع وترك الرثاء  
للعاجز عند محضته فانه فرض ولو غر عن الخروج بغيره على كل  
صالح من علم حاله ان يعطيه بقدر ما يتقوى على الطاعة فان لم يجد  
ما يعطيه بغيره عليه ان يجبر حاله لمن يقدر على اعطائه فاذا فعل  
البعض سقط عن الباقي وبالحكم السكوت عن كل كلام  
واجب او سن حرام او مكروه افه الدين ولا يخلص عن  
جميعها في هذا الزمان الا بالضرورة وعدم اختلاط الناس الا  
في الجملة والجماعات وضروقات المعاش والمعاد **الفصل الثالث**

في باب الاذن **منها** استماع كل ما لا يجوز تكلمه بلا ضرورة دينية  
كجواز السلاك واخذ الحق وكسب المعاش او دينية كافيته واجب  
او سنة كتسبيح جنازة معهما نامة بخلاف اجابة دعوة منكر  
كالغناء واللعب فان الداعي لما ارتكب المعصية لم يستحق الاجابة  
فلم تكن سنة بل حراما وانما لم يجر الاستماع لان المستمع لم يترك  
الغائب **منها** استماع الملاهي بلا اضطار كالكلام كالتجارة والخروج  
والجأ اذا لم يمكن الا مع استماع الملاهي لا يضطر قال قاضي خان عن النبي  
عليه السلام استماع الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتبذير  
من الكفر انما قل ذلك على وجه التشديد وان سمع بغتة فلا اثم عليه  
ويجب عليه ان يجهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روي ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ادخل اصبعه في اذنيه انتهى **منها** استماع الغناء  
بالاتياري قال في التاتارخانية التفتي واستماع الغناء حرام اجمع  
عليه العلماء وبالعوايف وفي الهداية ان المغني للناس لا يقبل  
شهاده لانه يجعدهم على الكبيرة وفي التاتارخانية ايضا والمحصل انه د  
لا رخصة في باب السماع في زماننا لان حبيد اثاب عن السماع  
في زمانه وفي الاختيار عن النبي عليه السلام انه كره رفع الصوت  
عند قراءة القرآن والجنابة والرحف والتذكير اي الوعظ فاطنك  
به عند استماع الغناء المحرم الذي يستمونه وجدا ابتهى وافتح التفتي  
ما كان في القرآن والذكر والدعاء وقد مر في منه في افات الدين  
**ومنها** استماع القرآن ممن يعزله بلحن وخطا بلا تجويد فعليه النهي ان  
الثناء والتعليق القيام والذهاب ان قدر بلا ضرر فلا تقعد بعد  
الذكر مع القوم الظالمين وهذان وان دخل في الافة الاولى  
صحة حياهما لكثرة الالباب بما مع اعتقاد الجواز واشبههم من  
يقول الاثم على القاري لا اب مع **منها** استماع كلام سائر جنسية  
من غير حاجته **منها** استماع حديث قوم يكرهونه الا ان يكون



في قصه اضراره وكل هذه افات الاذن من حيث الاستماع واما  
 افاته من حيث الاعراض عنه فتقدم استماع القرآن والخطبة وخطب  
 المستوع كالامير والقاضي والوالدين والاستاذ والمختص والمفتي  
 الزوج والسيد وكعدم استماع القاضي كلام المصنفين واخذها في  
 كلام المفتي واولي الاحكام المظلم والمسؤول عنه كل من  
 المضطر والكسار والاعنف في كلام الضعفاء والفقراء المستكبرين  
 واستحقاقا ونحو ذلك مما يجب استماعه او يسن **الفصل الرابع**  
 في افات العين **منها** النظر الى غيرة ان قصدوا بها عظمها فيقول  
 المنظور اليه ان كان نفسه او صفة او صفة لم يبلغ الشهرة وقد  
 بان لا يتكلم او منكوبة بنكاح صحيح او امة التي لم تحرم عليه مصاهرة او  
 رضاع او نكاح او حرمة غليظة او يكون بها شربة غير شربة او شربة  
 يجوز النظر من كل منها الى كل عضو منها لكن قالوا لا بد ان لا ينظر الى  
 الفرج وان كان المنظور اليه غير هؤلاء فان كان النظر بعد رطوبة  
 والا فان كان شهوة او بشك في حرم مطلقا والا فان كان المنظور اليه  
 يحرم النظر اليه من تحت السريرة الى تحت الركبة مطلقا وان انش فان كان  
 الناظر ايضا انش في النظر الى الذكر والا فان كانت المنظورة حرة  
 اجنبية غير محرم للنظر محرم اليها النظر سوى وجهها وكفها من غير حاجة  
 مكرهه والا فكل النظر الى الذكر مع رباوة البطن والظهر والعذر المشقة  
 الاول يحل الشهادة كحفي الزنا والثاني او امة الشهادة والثالث  
 حكم القاضي والرابع الولاية للقابلة والخاصة البكارة في العفة و  
 الرد بالحب والسواك الختان والحفص والنجس المداواة منها  
 الاحتقان للبرص والزال لا الجماع والثامن اراءة النكاح والتاسع  
 اراءة الشهادة ففي هذا الاعذار يجوز النظر وان يخاف الشهوة ولكن  
 لا ينبغي ان يقصد بها وفي حكم النظر الى البدن النظر فوق ثيابها ان  
 كانت رقيقة او ملتفة تصفها **منها** النظر الى الفقراء والضعفاء

فطلقا حتى قالوا لا يجوز النظر  
 الى عظم امة بالية في الفقه  
 والنظر اليه ونحوها وكثيرا

بطريق

بطريق الاستخفاف فانه تكبر حرام **منها** شدة المصحة والمكرات  
 بغير ضرورة **منها** اتباع البصر الى انقضاء كوكب **منها** النظر الى  
 من فوقه في امر الدنيا على وجه الرغبة والي من دونه في امر الدين ومنها  
 النظر الى بيت الغير من شق الباب او من ثقب او كشف سر  
 واما افات العين من حيث التغييض وعدم النظر في الصدوة فانه  
 مكروه وكذا في كل موضع يجب النظر وانما يجب اذا توقف عليه واجب  
 محصور المحبة والجماعات اذا لم يمكن بدون النظر وكحكم القاضي و  
 الشهادة ونحوها **الفصل الخامس** في افات اليد واليد هي القتل و  
 الجرح لسف او غيره بلا حق ويجوز قتل النملة بغير القاي في اليد او اوار  
 ابتداء بالاذن وبدونه يكره وقتل القملة يجوز بكل حال وكذا الجرح  
 والدمرة اذا كانت مؤذية تدفع بكمين ولا تضرب ولا تفكر  
 او نفاذ يكره احراق كل حي فمئة او نملة او عقرب او نحوها والضيقة  
 لو القى في الشمس لموت الديان لا بأس به وفي السر جية لا بأس  
 باحراق حطب فيه نمل او المئنة وضرب الوصر مطلقا والضرب  
 بغير حق والغضب والفضول والسرقة واخذ الزكوة والنذر والشر  
 والقطر والكفارة واللفطة وما وجب بصدقة من المال الجنبش  
 ان كان غنيا غنا الاضحية وهو من يملك ما يفي ربهما او ممتلئا  
 فارغين عن الدين والحوائج الاصلية او هاشميا او كان المعطي امة  
 او فرعه فيما عدا الاخير من واخذ الصدقة والهدية من بعد اذن  
 انه انما يعطيه لظنة على صفة من الفقهاء والعلم والصلاح والتقوى  
 او الكرامة والولاية او نحوها وهو خال عنها والاخذ من الوقف باطل  
 او من الصبي على خلاف سطر الواقف ومن بيت المال لمن لم يكن  
 من مصارفه او اكثر من كفايته ومن مملوك لا يغير بلا اذن مولاه و  
 المال له ومن مال من به جنة او عنة او غناء او صغر ولو كان المعطي  
 وليه الا بطريق المعادضة بمش فتمته او اكثر واخذ الميتة والدم ونحو



ونحوها مما يحرم عينه وحملها ولا طعام الهرة ونحوها أو لتطهير المكان  
 والاراقة وتصوير صور الحيوانات وليس ما يحرم نظره أو كبره من  
 ذكر أو أنثى بلا ضرورة غير أنه يجوز مصافحة العجائز وغيرهن إذا  
 احتاجت الشهوة بخلاف مصافحة الذمي فإنه مكروه وإهلاك المال  
 أو نقصه وتعيبه بلا غرض مشروع بالقطع أو الكسر أو الحرق  
 أو الترق أو الاتقاء إلى ما يمكن الوصول إليه لأنه إن كان لغيره  
 فظلم وتعد بوجوب الضمان وإن كان لنفسه فاسراف وهو  
 حرام والأعطى للزنا والمحصنة وانتزاع عظم إن كان من يده  
 فإنه ظلم يستحق التعزير لا الضمان ورفع الزلة فإنه حرام بكل حال  
 إلا ما أذن كذا في الحلاص وغيره إلا عشاء في الحمام بلا ضرورة  
 فإنه مكروه وكل لعب ولهو سوى ملاعبة الزوج والاية وما هو  
 من جنس الاستعداد للزنا كاللذو والشرطي وضرب القضيب  
 والطنبور وجميع المعازف والآلات إلا الدف بلا جمل في البيت  
 الدرس والاطيب الغزاة والمجاج والقافة ولعب الحماة وتحويل  
 بين البهائم وإن أذني الروح عرض وقت صبر الشريك  
 في المسح وفي الذهاب إليه وكتابة ما يحرم تلفظه فإن التقليل  
 الساتين وكتابة القرآن بالحنانية والحيف والنفاق والمحدث  
 وكذا ما من هؤلاء المصحف والتفكير وما كتب فيه آية أو ذكره  
 المصحف وأخذ مال غيره بلا إذنه فهو حرام أو يوجب عنه صفة جدا  
 أو يزل أو يورع المسلم وأخافته بسبل السلاح ونحوه ولو فرأها  
 والفرغ وحلق رأس المرأة ولحية الرجل وقص أذن من متضنة  
 منها ولو بالآلة أو اليد أو النجارة فلا فلاة الظفر والشعر إلى  
 الكسيف أو المغتسل فإنه مكروه يورث داء كذا في الخلاصة و  
 قلع الشوكة والخشيش الرطبتين على القبر فإنه مكروه بخلاف  
 اليابس ونش القبر وإن دفنت مع أن الولد يترك في بطنها

لا ينفق به ملكة فزيرته ولو لم يطبقه  
 نفق وعيب لانه تعرف في ملكا لغيره  
 بلا اذنه

ثم رأيت في المنام وقالت ولدت الآن إن كانت دفنت في ملكك  
 النية فصاحبه مجتبر إن شاء أفصح إن شاء سوى وزرع فوته  
 وأدخال الأصبغ في الدبر والفرج ولو عند الاستنجاء أو اللتد أو  
 الاستنجاؤه والامتناع باليمين فإنه مكروه وينبغي أن يكون  
 بالشمال وكذا أكل ما فيه رفع أذى وخسة فإن اليمين لا يورث نفقة  
 كإخذ المصحف والكتب والأكل والشرب وكذا التقدم اليه في لباس  
 القمص والقباء ويؤخر في النزع وهذا عند عدم العذر والتختم  
 بغير التفقة للرجال والعبرة للحلقة اللفص يجوز أن يكون من ياقوت  
 أو عقيق أو غيره وزج وإخذ الرشوة وأعطى ذهابا لدفع الظلم و  
 أخذ الهدية والصدقة والمبيع ونحوه إذا علم أنها بعينها مفسومة أو  
 حرام وأما المعاصي العدمية فلقبض اليد أو كتمانها عن إلقاء المظلم  
 عند القدرة وعن الرمي بعد علمه وعن قتل الخطار حتى تطول فإنه  
 مكروه وسب لصيق الرزق كذا في الخلاصة وغيره وعن الطنبور  
 وسائر آلات اللهو خصوصا إذا لم يصح لغيره وارقة خمر المسالك  
 وعن محصور الحيوانات الكبيرة عند القدرة بلا ضرورة وعن أخذ  
 اللقيط واللقطة عند خوف الضياع وعن دفع الظالم والحيوان  
 عند قصد أخذ المال وإهلاكه أو إضرار النفس وعن إلقاء جمل  
 عن الحق أو الفرق أو السقوط أو نحوها مما لو حب التلف أو نقص  
 عند القدرة بلا ضرورة وعن كف الصبي والمواشي في أول الليل وعن  
 إغلاق الباب وإطفاء السراج وتخمير الأناة وإيذاء السقاء  
**الفصل الثاني** في أفات البطن هي إدخال الحوام لعينه أو غيره وما  
 يورث منه وما يملكه خبثا بالعقد الفاسد ونحوه مما يجب ضيقه أو  
 نقصه والأكل نوق الشبع بلا قصد صوم الفذ وعدم استنجاء  
 ضيف وأكل كل ما يضر البدن كالكرب والطمين ونحوها وبه  
 وأما أكل ما فيه بحس كالحية وخرميان للتهادى إذا انحصرت فيه



فقد اختلفوا فيه وجوز بعضهم بل الحصار ايضا اذا عرف فيه الشفاء  
 والاحوط الاجتناب مطلقا وينبغي لك ان يعقل الاكل  
 ويحتب عن كثرة ومداوة الشبع فان في الاول صحة الجسم  
 وجودة الحفظ وصفا القلب والذكاء وخفة المؤنة وامكان  
 القناعة وعدم شيا من بلاء الله تعالى وعذابه وتذكر جوع  
 يوم القيامة واهل النار وتبس المواظبة على العبادة سيما بالوضوء  
 وتمكن الاثار والتصدق بما فضل من الاطعمة وفي الثاني فسوة  
 القلب وفتنة الاعضاء لانه ان جاع البطن شبع سائر  
 الاعضاء وسكن وان شبع جاع سائر الاعضاء وبهاج  
 فله الفهم والعلم فان البطنة تذهب الفطنة وقلة العبادة وفقد  
 حلاوتها وخطر الوقوع في الشهوة والحوام وكثرة شغل القلب و  
 البدن بالتجصيل او لا يتم بالتهينة ثانيا ثم بالاكل ثلثا ثم بافراغه والتخلص  
 عنه لا اختلاف في الخفاء رابعا ثم بالسلامة عن الامراض المتولدة  
 عن الشبع خامس والسؤال في الحجب يوم القيمة وخوف الدخول في  
 في وعيد قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا وشدة سكرات  
 الموت او در وفي بعض الاخبار ان شدة سكرات الموت على  
 قدر لذات الحيوة ويكره الاكل في السوق بمرأى الناس وفي الطريق  
 وعند المقابر والضحك ايضا عنده وعند المنازة واكل طعام  
 الميت والاكل من اواني الذهب والفضة والسهر منها للرجل النبى  
 وكذلك الاكل بملعة الذهب والفضة وكذا الاكل من اجل الذهب  
 والفضة وكذا احواف العود في حجر الذهب والفضة واما الذهب  
 والمفضض فحائز عند الامام ابي حنيفة ان لم يضع فيه على الذهب  
 والفضة وكذا الكبرسي اذا لم يمس على موضع الذهب والفضة  
 وكذا حلقة المرأة وحلقة المصنف واما السرج المفضض فحسن  
 ابي حنيفة لا بأس به وكذا الشرف المفضض والجام والركاب

المفضضين

المفضضين واما التوبة الذي لا يتخلص منه شيء فلا بأس به  
 وكرهه ابو حنيفة ان يأكل على خوان الذهب والفضة كله في  
 انما صفة واكل طعاما مضافا عند لعب اولهوا وغنا او  
 غيره من المنكرات واكل طعام اتخذ للزنا والسمعة والمباهاة  
 او اعلم ذلك او غلب على قلبه بالقوانين ويستحب الاكل على  
 السفرة لا الخوان ويكره ترك النسيئة والاكل بالتشمل و  
 الاكل من وسط الطعام وما يلي غيره اذا كان لونا واجوا  
 وقطع اللحم ونحوه باليسر عند عدم الحاجة ويكره رمي ما في الفم  
 والانف من الطعام والبنزاق والمخاط نحو القعدة وفي المسجد  
 الشرب من ثلثة القدح والنفع فيه واعطاؤه بعد الشرب  
 اليه من في ياره بلا اذن من في البين والشرب بنفس واحد  
 والتنفس في الاناء ويكره وضع المذقة على الخنجر والخنجر تحت اليد  
 وتعتيق الخنجر على الخوان واما بوضع بحيث لا يتعلل كرامة ولا  
 ولا بأس بالاكل مكثرا او مكثوف الرأس ومن صلاة عيدي  
 في المختار ويكره مسح الكيس واليد بالخنجر وبعضهم جوز ان اكل  
 بعده واذا اكل اكثر حاجته لسهة ليتقياء قال الحسن البصري  
 لا بأس من قال رابت النس بن مالك يا كى الوان من الطعام  
 ويكثر ثم يتقياء وينفقه في ذلك ولا يأكل طبا ما حارا ولا يبتسم  
 في الخلاصة ولا يجمع بين الفاكة والتف في طبق واحد نهيه  
 عليه السلام عنه كذا في التمارضانية واما اكل طعام الفسقة و  
 اهل الرياء والاحراء اذا لم يعلم انه مغضوب بعينه ولم يوجد سكر  
 فلا يحرم بل لا يستحب واما المعاصي العدمية فترك الاكل والشرب  
 حتى يموت او يمرض او يضعف فلا يقدر على المحبة والمجاهدة ونحوها  
 من الواجبات والسنة منها تركها اذا كان فيه عقوق الوالدين  
 او احدهما او نحوه مما حرم او كره **الفصل الثاني** في افات الفرج



وهي الزنا واللواط ولو برزوحته او امته او عبده فانها حرام مطلقا  
 واثبات البهيمه والحائض والنفساء او استنساها ما تحت الارض  
 واما الاستنسا باليد فحرام الا عند ستر وطئته ان يكون غرابا وبه  
 سبق وفرط شهوة وان يريد به تكميل الشهوة لا قضاء بها و  
 من المعاصي ان يأتي زوجة الصغيرة التي لا تحمل الحرام او الفضة  
 المتصرفة بالمجامع وكذا امته او يجمع عند احد يعرف او يجمع قبل  
 الاستبراء من يجب عليه استبراءها او يفيض وادعية فانها  
 حرام ايضا قبله ومن المكروهات ان يستقبل القبله عند قضاء  
 الحاجة او الشغل او القبر او لم يكونا محجوبين وكذا استبراء القبله  
 والاستنسا باليد فية او وجوب تعظيم من مأكول النسيان  
 او دابة او نحوه او ضرر لمقعده كالرجاج او حاسة كالروث  
 والتخني في الطريق او في ظل الناس او في موارد بهم والبول قايما  
 بلا عذر والبول في الماء الراكد والجاري والحجر والمختل ونقع البول  
 ويكره اخصا به بن آدم فلهذا كرهه ملكهم واستنساهاهم كسهم البضا  
 واما المعاصي العدمية فان لا يجمع زوجته اصلا او يحبسنيوة  
 والمجمعة معها احيانا ان طلبت بغير تقدير زمان وان يغزلها  
 او نفا في ظاهر الرواية بخلاف امته فانه لا يجب مجامعتها اصلا  
 ويجوز الخل بغيره او نفا وعدم تنوية بين الضرتين او الضرات  
 في غير الجماع في ظاهر الرواية وروى وجوب التنوية فيه ايضا  
 وعدم الاجتناب من البول وترك الختان بلا عذر **الفصل**  
**الثامن** في اوقات الرجل هي الذهاب الى مجلس المعصية اما  
 لضعفها او لنظر البها والخروج الى الجهاد او اذنه والديه ولو كانا  
 كافرين الا ان يغيب عن طاعة الله انما كره ما لمقاتلة اهل دينها  
 لا لشبهة فيجوز وكذا اكل شجر نخاف فيه الهلاك كركوب البحر و  
 المفاوز او كانا محتاجين الى النفقة او الحاجة وحكم احدهما

حكمها والفوار من الطاعون والدخول عليه المشي في ملك الغير  
 بلا اذنه وارا او بستانا او كراما او ارضاء من ذنوبه او مكروية  
 وان ارضاء جزا بلا حائط ولا خندق وكان المرور لحاجة فلا يفتقر  
 من غير ضرر يرجى الجواز لوجود الاذن دلالة وعادة ويدخل فيه  
 الدخول الى ضيافة بلا دعوة ويستثنى الدخول بخوف ضياع ماله كما  
 اذا اخذ رجل ثوبه فدخل داره جازان يدخل صاحبها داره ايضا  
 لياخذه وكذا اذا وقع الف في درهم من ماله في دار رجل وحاق  
 ان لو اعلم صاحب الدار منه ان يدخل بغير اذن لكن يعلم بغير  
 انه يدخل داره لهذا المشي في المقابر واتباع البنا والبناء  
 وزيارتهم القبور ولو وجد طريقا في المقبرة ان وقع في قبلة انهم  
 احد ثوبه لا المشي والقعود على القبر كالمشي ودخول الجنب  
 والحائض والنفساء المسجود ويدرج في القبله والمصحف  
 وكتب الشريعة في النوم واليقظة اذا كانا في حداثتهما دون  
 احد الجائسين او الفوق ووضعها عليهما وعلى الخبز وضرب  
 احد بها ولو حيوانا بغير ذنب وحق ونفاره ذنب لا عثارة  
 ويكذب كل الجهد من حق الحيوان فان الفقهاء قالوا العذاب  
 فيه مشعين وكذا الذي ان لم يستحل في الدنيا وان في مالها  
 واثبات الظلمة من غير ضرورة ويكره الدخول في المواضع المشرفة  
 كالمسجد والدار بالرجل اليسرى والمواضع الميسرة كالخلاء  
 والحمام باليمين والسنن عكسها او يخرج عكس الدخول من  
 النفل ونحوه واخراجهما على هذا في الرجل كاليه وقد ذكرنا والدخول  
 على الابل بقتة عند القدوم من السفوف وتخطي رقاب الناس  
 في المسجد اذا لم ير في الصفوف الاول فرجة واما المعاصي العدمية  
 فالقعود عن الجمعة والجماعة والتعمد والتعميد والمج والجماد والفرجين  
 والدعوة التي ليس فيها منكر فان الاجابة واجبة عند



البحر سنة مؤكدة عند آخرين وان علم ان ثمة لعبا او غنا او نحوهما  
من المنكرات لا يجوز الذهاب مطلقا وان لم يجد فوجد ثم فان  
لم يقدر على تغييره وكان مقتضى يجب ان يخرج ولا يقدر مطلقا  
ايضا وان لم يتمكن مقتضى فان كان على المائدة او على مائة من  
لا يقدر والا فلا بأس بالقعود والاكل وان كان الا على فاسقا  
معنا يجوز ان لا يجيبه ثم الاجابة بتحقيق بالدخول والقعود فان لم  
ياكل فلا بأس به والا ففضل ان ياكل لو كان غير صائم كذا في الحكمة  
والقعود عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واعانة المظلوم  
والسمع في حاجة الحاجر وعش الميت او دفنه وانقاذ النساء او مال  
يصدد اليه ملك وبالسقوط او الخرق او الحق او نحوها لقادر من غير  
ضرر المتعين اما لعدم غيره او لعدم قدرته او لاجاله وعدم مبالاة به  
واما المنكرات لصلوة الرحم والعيادة والزيارة والتسنية والتغذية فمنه  
المستحبة ومنها تقود الاجرة عن خدمة المستاجر وملكوك عن خدمة  
الملك والزوجة عن خدمة داخل البيت والولد عن خدمة  
الوالدين والرعية عن اعادة الوالي مما ليس بمصلحة الا بعد **الفصل**  
**السادس** في اوقات بدن غير مختصة ببعض معين مما ذكره في كثيرة  
هذا **منها** الرقص وهو حركة الموزونة والاضطراب وهو غير  
الموزونة فكل من رقص غير مستثنى ويدخل فيهما ما يقدر بعض  
الصوفية في زمانا بل بنوا شدة من كل ما عداه منهما لا ينفقونه  
على اعتقاد العبادة فيخاف عليهم اعظم قال الامام ابو الوفاء  
بن عقيل قد نص القرآن على النهي عن الرقص ونقل ولا يمش في الارض  
مرحاضا ودم الخيال والرقص استلزم المرح والبطر وقال الطرطوشي  
حين سئل عن من هذا الصوفية اما الرقص والتواجد فاول من  
احد ثمانية اصحاب السامري لما اخذ لهم على عبد الخوار قاموا  
برقصون عليه ويتواجدون فهو دين الكفار وعباد العجى وقال

في التماخية

20  
وفي التماخية الرقص في السماع لا يجوز وفي الذخيرة انه كبيرة قال  
الامام البزازي في فتاواه وقال الغزالي ان هذا الغناء وضرب  
القصيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك والشافعي واجه  
في مواضع من كتابه وسيد الطائفة احمد النسوي صرح بحرمته  
ورأيت فتوى شيخ الاسلام جلال الحلة والدين الكيلاني  
ان مشي هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمته بالاجماع لازم ان يكون  
مستحبة وللشيخ الزمخشري في كشافه كلمات يقوم بها عليهم  
الطائفة ولصاحب النهاية والامام المجهول ايضا استدل من  
ذلك انتهى **ومنها** كشف العورة عند غيره الا بعدز وقدم في اوقات  
الحين وفي الحكمة ايضا الا بعدز خلق العانة والغسل في زمان  
سبر والتحنى والاستنجاء والتداوي بعد الحاجة **ومنها**  
لبس الحرير والذهب والفضة سوى اربع اصابع للذكر بالانوار  
صباغ غير ان الاثم في النصيب يكون على اللبس والذي لم يمتدح في حكم  
الخالص الا في الحب واما القعود والاضطراب عليه ونوسه فحائز  
عند الامام خلافا لما ذكره ان ليس الرجال الشباب المصوبة بالخط  
بالعصاف والزعفران والورس ولا بأس بتجنية المنطقة وحمل سيف  
بالفضة ويكره بالذهب ويكره بحرقه لمسح العرق والامشاط ان كانت  
منقوعة لانها وليس الكبر ويكره ستر الخيطان باللينود ونحوها للزينة  
لا للحر والبرد ولا بأس بان يكون في بيت الرجل ثياب وبليل  
لا يلبس واواني من الذهب والفضة للتحمل الا ان كان ثوبا كذا في  
الخلاصة واما تطويل الثوب الى ما تحت الكعب فان كان كسرا  
فمكروه وما والا فتشربها واما لبس الثياب الرقيقة فان لم يكن لكبر  
الرياء فيجاء بلبس مستحب في الاعيان والجمع ونحوها واما الخشنه  
والرفقة فمستحبة في اكثر الاوقات ان لم يقصد الرياء وليس  
المخيط وستر الرأس باللباس المتصل للمحرم والوجه المحرم وليس



الغير بلا اذنه **ومنها** ما سته بدن الاجنبية مطلقا بلا عذر الا كف العجز  
وعودة الغير مطلقا بلا عذر **ومنها** ما سته بشهوة غير زوجته وامته  
ويدخل في الماسة المضاجعة والمعاينة والتقبيل وماسة ما تحت  
الستر الى ما تحت الركبة بلا عذر من زوجته وامته **ومنها** ما سته  
او التقبيل **ومنها** ما سته في غيرهما قال بعضهم ان ارادة تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس  
وتكلموا في تقبيل يد غيره بما قال بعضهم ان ارادة تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس  
طوال الا ان لا يقبل يد احد ما تقدم في الفتاوى وفيه الى مع الصغر كبر  
ان يقبل الرجل في فم الرجل او يده او شئ مما منه او يعانقه وقال ابو كوف  
لا بأس **ومنها** السكنى في المسكن المصوب **ومنها** عقوق الوالدين او احد منهما  
انما يكون بالحق لفته في غير المحصنة او لاطاعة للمخدوق في محبة الخلق  
الكفو لا يحل العقوق حتى يجب على المسلم نفقة الوالدين الكافرين وخدمتهما  
وبرهما وزيارتهما الا ان يخاف ان يكلف اليه الكفر فيخرج من لارزونه  
كذلك في الخاصة ولا يقودهما الى السبحة ويقودهما الى المنزل **ومنها** قطع  
الرحم وهو حرام ووصفها واجب ومضاه ان لا يباها ويفقد  
بالزيارة او الالهة او الاعانة بالبدن والقول واقلة البتة ومار  
السلام والكتوبة والتوقيت فيه ويجب التحلي في حرم حرم وختن في غير  
الحرم منه ويدل على عدم وجوبه جواز النكاح والجمع بين امرأتين لو  
فرض كل منهما كرام لم يحرم عليه الاخرى او عدم جواز النكاح والجمع  
قطع الرحم في الجواز **ومنها** ابداء الزوجة زوجها وفي لفظها اياه وعدم  
رعاية حقوقه اعلم ان على المرأة ان تطيع زوجها في الاستمتاع  
شأنه الا ان تكون حائضا او نفسا فلا يمكنه من الاستمتاع ويجب  
الازار وعليها خدعة داخل البيت وبإياديه من الطبخ والكسب **ومنها** ما  
ولو لم تفعل اثبت ولكن لا تجبر عليها قضاء **ومنها** العكس قال الفقيه  
ابو الليث حق المرأة على الزوج خمسة ان يخدمها من وراء السترة  
ولا يدعها ان تخرج من السترة فانما عودته وخرجها ثم وترك لمرودة

وان يعلمها

وان يعلمها ما تحتاج اليه من الاحكام كالوضوء والصلوة والصوم  
ومالا بدلهما منه وان يعلمها من الخصال وان لا يعلمها وان يتعلمها  
تطاولا ونصيبها **ومنها** اضاءة الرجل اولاده وما يجب عليه  
نفقته من الاقارب والارقاء والدواب فانه راع فمذهبا  
رعايه بئس عنهم يوم القيمة خصوصا الاولاد فانه يجب على الاب  
نفقة اولاده الصغار وكسوتهم وتعليمهم وتأديبهم قال الله تعالى  
قوا انفسكم واهليكم نارا وان لا تبس الحرام ولا تخضب احدكم  
وارجلهم بالحناء ولا يفيد قوله مهم فعدت وانا غير راض لان  
الرجال قوا امون على انفسهم والنهي عن المنكر فرض **ومنها** الخلوة  
مع الاجنبية فانها حرام **ومنها** تشبه الرجل بالمرأة وبالعكس  
اما في الملوك وعصيانه لمولاه **ومنها** سوء الملكة اعلم انه يجب على  
المولى تعليم مولاه القرآن بقدر ما يقدر في الصلوة وسائر ما يجب  
ان كان مسلما ويأمره بالصلوة والصوم ولا يستخذه زمان  
او ابنا حتى قالوا يجب على المولى ان يوضو معه ويحاربه  
اذا مرضا ولم يقدر على الوضوء بنفسهما **ومنها** اذني الجار **ومنها**  
مجالسة السوء **ومنها** فتح الفم عند التثاؤب وعدم دفعه  
**ومنها** الجلوس في الطريق اذا لم يعط حقة وهو غصن البصر وكيف  
الاذي ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وارشاد  
السبي كذا ورد في الحديث **ومنها** الجلوس كان فخره من الظل و  
الشمس **ومنها** القعود وسط الحلقة **ومنها** الجلوس مكان غيره و  
التفريق بين اثنين **ومنها** القعود في المسمى لمصيبة مكرهه وكذا  
للتيارة والتكسب حتى الكفاية بالاجرة وفي الخلاصة وينبغي ان يكون  
للسقاء هذا الحكم **ومنها** الاخذ في السلام فانه مكرهه **ومنها** السير  
فمن حرام فان اعتقد التأثير منه فهو كافر **ومنها** تعليق التمام ونحوه  
واما تعليق التعويد فلا بأس به ولكن ينه عنه عند الخلوة والتوبة



كذا في التاتارخانية **منها** الوشم ونحوه **منها** توفير الشارب  
 والا فضل في قص الشارب ان يجعل كالجب ويظهر الاطار وقد  
 مر قص اللحية اذا لم يزد على القصنة وحلقها وكذا حلق راس المرأة  
 بلا عذر وكذا القراع **منها** ركوب النساء على السرج بلا عذر  
**منها** ترك الوليمة **منها** ترك البستوة وفيه بدع راجع عن **منها**  
 الانبطاح بلا عذر **منها** النوم على سطح ليس بجو عليه **منها** استصحاب  
 الكلب ونحوه للموت في السفر **منها** سفوحه بلا زوج ولا حرم  
 ففي مدة السفر حرام باتفاق الحنفية واختلفوا فيها دونها **منها**  
 الركوب عند الوقوف الطويل وعدم التمدد **منها** سفوحه  
 او غشيش **منها** عدم التاجير **منها** ذهاب من اكل ماله راحة كريمة  
 الى المسجد والجمعة **منها** ترك الصلوة عمدا وهو من اكبر الكبائر  
**منها** ترك الوضوء والغسل الفرضين **منها** ترك الجمعة فانها  
 واجبة على القول الاقوى عند الحنفية **منها** تعديل الاركان في البستوة  
 الصفوف وموافقة الامام وترك كل سنة مؤكدة كالغسل في  
 العشر الاواخر من رمضان والتمراويج والجمعة فانها سنة  
 على الكفاية وانتهى فيها والسواك وفعل كل مكره تحريما **منها** ترك الجمعة  
 لمن لا عذر له **منها** ترك الزكوة وانتهى من الكبار **منها** ترك الصوم  
 بلا عذر **منها** ترك الكفارة والقضاء والمنذور **منها** ترك صدقة  
 الفطر والاضحية للفقير فانها واجبة **منها** ترك الحج الفرض **منها** ترك الجمعة  
 وهو فرض عين اذا كان النية غايا والا ففرض كفاية **منها** الفوارق  
 من الزحف اذا لم يزد الكفار على ضعف المسلمين **منها** العينة  
 بكونها صاحب الهداية وغيره **منها** نسيان القرآن بعد تعلمه  
**منها** الربوا وتلقي الجلب وسبع الى ضرر لباي والسوم على السوم  
 والخطبة على الخطبة ان وجد دليل الرضا لباي والاحكام و  
 التفريق بين مملوكين صغيروا او صغيرة وكبيرين بما قرابة محرمية

**منها** مثل الغنى **منها** الرجوع في البسة **منها** اقتناء الكلب لغير صيد وشاة  
 وخوف من الدصوص وغيرهم فان ارسل صاحبه في الكلب فليخرج من المنع فان  
 اية يرفع اليكم فممنوع وكذا الدجاجة والحش والجول **منها** ايقاع التجموع في القبور  
 فانه اسراف وبدعة وضلالة وانما ذاك ما جرت به **منها** اقتناء امرأة  
 لا تصلي في الخداصة رجل له امرأة لا تصلي بطلقها قال الامام ابو حفص  
 ان يلقى الله ومعه ما في عنقه احب الي من يلقى ومعه امرأة لا تصلي **منها**  
 توسيد الشريعة من غير قصد حفظ في الخداصة ومن توسيد خطبة فيها اخبار  
 النبي عليه السلام ان قصد الحفظ لا يكره وان لم يقصد كره وفي الحديث  
 كذا اذا كان للرجل حوائج وفيها دواهم مكتوب فيها شيء من القرآن او  
 كان في الجول كتب النفقة او كتب النفير او الصحف فحسبها اوقافا  
 كان من قصد الحفظ فلا بأس به وقد مر في هذا فيما تقدم واذا  
 اسم الله على كاهه ووضع تحت طنفة يجلسون عليها فقد قيل له  
 قال الابري لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطح كذا هنا وانما حمل  
 المصحف او شيء من كتب الشريعة على دابة في حوائج وركب صاحب  
 الجوارق على الجوارق لا يكره انتهى **منها** جعل شيء في قرطاس فيه اسم الله تعالى  
 في الخداصة ويكره ان يجعل شيئا في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كان  
 الكتابة في ظاهره او في باطنه بخلاف الكسب يكتب عليه اسم الله تعالى لانه  
 الكسب يعظم والقرطاس يسهل انتهى وكذا البساط او مصحف كتب عليه  
 في النسيء الملك يكره بسطه والقعود عليه واستعماله فلو قطع خوف  
 من حر وقت او خط على بعض الحروف حتى لم يبق الا كلمة متصلة لا شيء  
 الكراهية كذا في الخداصة **منها** اسك المعازف في البيت وانما كان  
 لا يستعملها فانه اثم لانه اسك هذه الاشياء يكون التمتع عادة  
 كذا في الخداصة وغيره **منها** التصديق على اليمين في المسجد الا ان  
 ان يكون محتاجا ولا يتخطى رقاب الناس ولا يمس يده في المصاحف  
 فلا بأس في على المحتار **منها** التصديق على من علم انه مسرف



او صار في المعصية **منها** الانتفاع ببدل ما اخذ غلط علم صاحبه  
 اولم يعلم فيكون لقطعة فالانتفاع به خرام على التقديرين كمن سب  
 ثوب غيره او غداهموا ويترك ماله **منها** الاستهزاء ممن باع بكرة او  
 بسعة لا يرضاه ويخاف بفقص ضربه السلطان فانه لا يجل وكذا الاكل  
 والانتفاع به والحيلة في مسئلة السهم ان يقول المشتري بعتي  
 كما تحب كذا في الحداصة وغيره **منها** اخذ الوكيل بالصدق منه  
 لنفسه فانه لا يجوز بل اذا اذن الموكل **منها** ركوب البحر لمن لا يقدر على  
 دفع الغرق بلا ضرورة في الذخيرة اذا اراد ان يركب السفينة في  
 البحر للتجارة او لغيره فان كان بحال لو غرق السفينة امكنه دفع  
 الغرق عن نفسه بكل سب يدفع الغرق به عن له الركوب في  
 السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق لا يجل له الركوب انتهى  
**منها** اقراض البطل درهم ثم يأخذ منه بهاميات اثنى عشر  
 شيئا فانه مكرهه كالسفايح وينبغي ان يستودعها البقال ثم  
 يأخذ منه ما يشاء فاذا اضرع فلا ينبغي ان يبقا **منها** خبث البسب  
 ونحوه في القفص فانه لا يجوز كذا في التنازلية هذا تام القول  
 في التقوى فعليك ايها الناس ان يها فانه جامعة لكل بالزم وكافية  
 في النجاة من عذاب الله تعالى وعقابه وغضبه ومخبطه في الدنيا  
 والقبور وما بعده وفي الفوز برضا الله تعالى ومحبة ودخول جنة فلهذا  
 كثر جدا الاحكام والوصية بها في كتاب الله تعالى وسنة جسيمه عليه الصلوة  
 والسلام في كل الامور والاصناف والاشياء والاعمال والامور  
 الخطية عندنا وفرض عند الله في وكان اهتمام الله  
 اجتهادهم فيها خصوصا فيما يتعلق بحقوق العباد والبهائم والله  
 المستعان وعليه التكلان والصلوة والسلام على سيدنا  
 محمد سيد المرسلين وعلى آله واصحابه اجمعين  
 والحمد لله رب العالمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على نبيه **وج** فان الكبار على ما ذكره الشيخ  
العالم العلامة ابن حجر البين في كتاب الزواجر الاثر من  
اربعة كبيرة الشكر الاكبر والشكر الاصغر وهو الرثاء والغضب  
بالباطل والحق والحق استكبارا واختقار للمؤمنين في الآلا  
يعني والطبع وخوف الحق وسخط المقدور والنظر الى الدنيا  
وتعظيمهم لعناهم والاسخا بالفقراء لفقهم والحرص  
والشغف في الدنيا والمباهاة بها والتنزه للمؤمنين بها  
التنزه به والمداينة وحس المرح بالالفقه والاستغفار  
بعيوب الخلق عن عيوب النفس ونسي النعمة والحمية  
لغيره ومن الله وترك الشكر وعدم الرضا بالقضاء وهو  
ان حقوق الله تعالى واوامره على الانس وتخزيه بعبادته  
تعالى وازدراء له واحتقار له يا هم واتباع الهوى والاعراض  
عن الحق والكفر والخذاع وازدراء الحق الدنيا ومعاندة الحق  
سوء الظن بالبدل وعدم قبول الحق اذا جاء بالانوار  
وجاء على يد من تكرهه وتبغضه وفرح العبد بالمعصية والاصبر  
عليها والرضا بالحياة الدنيا والطمانينة اليها وتباعد  
الله تعالى والدار الآخرة وغضب العبد لنفسه وانتصاره  
لها بالباطل والامتن من شكر الله بالانتماء في المعاصي  
مع الاتكال على الرحمة والياس من رحمة الله وسوء الظن بالله  
والفنوط من رحمة وتعمد العلم للدنيا وكتم العلم وعدم العمل  
بالعلم والدعوى في العلم والقان او شي من العبادات زهوا  
وافتخار بغير حق وواضعة وواضعة عن العلماء والاستخفاف

بهم والكذب على الله تعالى او على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن  
سنة سيئة وترك السنة والتكذيب بالقدر وعدم الوفاء  
بالعهد ومجبة الظلمة والفسقة باي فسق كان فسقهم وبعض  
الصالحين واذية اولياء الله تعالى ومعاذ الله ومنك  
الدهر والكل التي تعظم مفديتها ونشيد صبرها  
يسخط الله تعالى ولا يلقى لها قائلها بالاكفران نعمه المحسن  
وترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكره وقسوة القلب  
بحيث يحس صاحبها على منع طعام المضطربا والرضا بكثرة  
من الكبار والاعانة عليها وملازمة الشغل والغش حتى  
يغشاه الناس انشاء شره ونسب الداهية والدناير وضربها على  
كيفية من الغش لو اطلع عليها الناس كما قبلوها والاكل و  
الشرب في نية الذهب والفضة ونسيان القرآن او  
آية منه او حرف والجدال والمراء وهو الخاضعة والحاجة طلب  
القدر والغلبة في القرآن او الدين والنسوط في الطريق وعدم  
التنزه من البول في البدن او الثوب وترك شي من  
من فرائض الوضوء وترك شي من فرائض الغسل وكشف  
البدن لغير ضرورة ودخول اي انقض وتعمد ترك الصلوة  
وتعمد تأخير الصلوة عن وقتها او لغيرها عليه من غير عذر  
كسيف او مرض على القول بجواز الجمع به وترك فرض من  
فرائض الصلوة او واجب من واجباتها والنوم على سطح  
لا تحج له والوصل وطلب عمه والوشم وطلب عمه وترك  
الاستئذان في تحديقها وطلب عمه والتكلم في وجود الوجه  
وطلب عمه والمرد من يدي المصعب اذا صلب الى مشرة  
بغير طهارة وطباق اهل التقية او البعد او نحوها على ترك  
جماعة في فرض من مكتوبات الخمس وقد وجدت فيهم



شروط وجوب الحج دوامه الان القوم وهم له كارهون  
 وقطع الصنف وعدم تسوية دم ببقية العام ورفع البصر  
الى السمي والثقات والا اختصار في الصلوة والنحو والفقير  
ساجد وايقا للسرج عليها وانها ادنا والطواف بها  
واستئذانها والصلوة اليها وسفر الان وحده وسفر  
المراة وحدها ببطريق يخاف فيها على بعضها وترك السفر  
او الرجوع منه نظير او ترك صلوة الحج من غير عذر ومط الرفا  
يوم الحج والحجوس وسط الحكمة وليس الذكر او الحج البالغ الها  
التعاقل لحرير من غير عذر كمن فعل او حكمة ويحل الذكر البالغ  
العاقل بذهب مخاتم او بفضة غير خاتم وتشبه الرجال با  
النساء فيما يختص بهن عرفا غالبا من لباس او كلام  
او حركة او نحوها وعكس وليس المراة توبار فيتق بصف  
بستر تأ وميلها واما التما وطول الازار او الثوب او الكلم او  
العذبة خيلاء والتختر في المشي وحض نحو الحجبة بالسواد غير  
غرض نحو جها وقول الان ان الخط مطرا نابو كذا مفتقا  
ان له تأثيرا وحش او لطم نحو مخوذ وشق الحجب والنبا وسمها  
وحلق او تف الشعر والدعاء بالويل والشور عند المصيبة  
وكسر عظم الميت والحجوس على القبور والنبا لها وتشيعن  
الحنا يز والرقى وتحلق النائم والنحو وز وترا هته لقاء التي تق  
وترك الزكوة وتأخير باجد وجوبها غير عذر سرى وشح الدين  
على مدونة المعصر مع علم باعتبار ه بالملازمة او الحبس  
والحنانة في الصدقة وجباية المكوس والدخول في شي من  
توابعها كالكتابة عليها لا تقص حفظ حقوق الناس الى انه  
ترد الهم ان تس وسوال الغنى مال او كسب النصدق عليه  
طحا وتكثرا والا الحاج في السؤال لموذي لمسول ايذا شديدا

ومنع الان لقية او مولاه مس اليه لا اضطراره اليه مع قدرة  
المانع عليه وعدم عذره لمنع والمن بالصدقة ومن فضل الماء  
بشرط الاحتياج او الاضطرار اليه وكفان نحو الحلق المستند للفرا  
نعمه الحائق وان بال ال يل بوجه الله تق له عنه الحجبة وان لمنع  
المسؤول سأله بوجه الله وترك صوم يوم من رمضان الا فلا  
فيه بجاء او غيره بقية عذر من نحو مرض او سفر وتأخير قضا بقدر  
بفطره من رمضان وصوم المراة وزوجها حاضرا غير رضا  
وصوم العبد من اداء بشرق وترك الا عتكاف للمنذ والمضيق  
وابطاله بنحو جماع والجماع في المسح ولومن غير معتكف وترك الحج  
مع القدرة عليه الى الموت والجماع من عاده عالم مختار في الحج  
نيل تحت الاول او في العمرة قبل تختلها وقيل لحم بالحج وعمره صبي  
ما كول او حشيا وان تأمن بريا او في احد اصوله ما هو بمنه الضيق  
عامدا عالم مختار او احرام كلية بنطوع حج او عمرة من غير اذن المسلم  
وان لم تخرج من سبها واستحلال السبت الحرام والالحى في حرم عمرة  
واحاقه اهل المدنية واراد بهم سبوا واحد حدث اي ان  
فيها وايو محمد ت ذلك الا ثم وقطع نحوها او حشيا وترك  
الا ضحية مع القدرة عنه من قل بوجوبها او بيع جلد الا ضحية والضحية  
بمعيون كقطع شي من نحو الفه او افنه ووسمه في وجهه واحد  
عوضا وقتل غير الاكل وعدم احد القتل والذبح والذبح باسم  
غير الله على وجهه لا يكفر به بان لم تقص تغظيم المذبح له كبح التغظيم  
بالعبادة والسجود وتسبب السواك والسنة بلك الاملاك واكل  
المسكر الطاهر كالخشب والافيون والسكران وهو النجس  
كالعنب والزعفران وجوزة الطيب واكل الدم المسفوح او  
لحم الخنزير او الميتة وما الحق بها في غير مخصصة واحق الحوان بالبار  
وتكاد النجس المستقذر والمضر واكل الربا واطعام وكتاب



وشما وده السعي فيه والاعانة عليه والميل في الربا وغيره عند من قال  
 بتجربتها ومنع الغنى واكل المال بالسيوعات الفاسدة وبسائر  
 وجوه الكسب المحرم والاحكام والتقنين بين الوالدة وولدها غير  
 المميز بالبيع ونحوه لا بنحو العتق والوقف وبيع الثوب والذهب و  
 نحوها ممن علم انه يحصره خيرا او الامر ومن علم انه يفسده والامة  
 ممن يحلها على البغاء والخشب ونحوه ممن يتخذ الله لهو والسلاح  
 للجهنميين كمن يتعبدون بها على قتالنا والتم من يعلم انه يشربها ونحو  
 الخشب يشبه تمام من يعلم انه يستعملها في الخشب والبيع على الغير والشراء  
 على سرائه والغش في البيع وغيره كالنصرته وهي منع حلت ذات  
 اللبس ايها ما كثرته وانفاق السلفه بالجذب الكاذب ونحوه  
 الكيل او الوزن او الذرع والقروض الذي يحرقها للمقروض والعتاة  
 مع نية عدم الوفاء او مع عدم رجائه بان لم يضطر ولا كان له  
 جهة ظاهرة يفي منها والدائن جاهل بحاله ومطل الغنى بعد مطالبته  
 من غير عذر واكل مال النعم وانفاق مال ولو فلسا في محرم ولو غيرة  
 وايداء الحار ولو ذميا كان شرف على حرمه او سبي ما يؤذيه حاله  
 لا يسوغ له شراعا والبناء فوق الحاجة للبناء وتغييره من الارض  
 واضلال الاعشى عن الطريق والتصرف في الطريق الغير النافذ بغير اذن  
 اهلها والتصرف في الشارع بما يضر المارة اضرارا بليغا غير سابع  
 والتصرف في الحد المشتمل بغير اذن سريته بما لا يحتمل عادة  
 عند من قال بحرمه ذلك وامتناع الضامن ضمانا صحيحا في عقدة  
 من ادب ما ضمنه للمضمن له مع القدرة عليه سواء ضمن باذن  
 ام لا وحياته احد الشرعيتين شرعية او الوكيل لموكله والافار  
 كذا بالاحد ورثة الاجنبي بدني او عيني وترك اقرار المريض  
 بما عليه من الديون او عنده من الاعيان او الميعاد من غير اليقظة  
 من ثبت بقوله والافار بالنسب كذا بالاحد وجده كذلك وانما

العارية في غير المنفعة التي استعارها لها او اعارتها من غير اذن  
 مالكها عند من قال بممنها او استعارها له المدة الموقوفة بها والغصب  
 وتأخير اجرا لاجرا ومنه منه بعد فراغ عمله والبناء بعرفة او فزلفة  
 او من عند من قال بتجريمه ومنع الناس من الاشياء المباحة لهم  
 على العموم او الخصوص كالارض المسينة التي يجوز لكل احد احياؤها  
 وكالشارع والمساكن والربط وكالمعادن الناطقة والظاهرة  
 والكراسي من اثار ريع واخذ اجرة وان كان خرم ملكه او دكانه  
 والاشياء على ما يباح ومنع من السبل ونحوها لغير شرط الوفاء  
 وان تصرف في اللقطة قبل استيفائها شرط الوفاء وكمن  
 رتبها بغير علم به وترك الاستعمال عند اخذها والاضرار في الوصية  
 والنجاسة في الامانات كالوديعة والعين الموهونة والمستأجرة  
 وغير ذلك والقتل اي ترك التزوج ونظر الاجنبية بشهوة وخوف  
 فتنة ولمسها كذلك وكذا الخلوة بها بان لم يكن معها محرم لاجد بها  
 يحتمل ولا امرأة كذلك ولا زوج لملك الاجنبية ومنع من البنية  
 مع الاحد والجمل مع الشهوة وخوف الفتنة والغيرة والتكبر عليها رضى  
 وتغيرا والتنازل بالاقاب المكروهة والسخرية والاستهزاء بالمسلم  
 والتمية وكلم ذي النبايين وهو ذو الوجهين الذي لا يكون عند الله  
 وجهها والهمت وعصن الولي موكلته عن النكاح بان دعتا الى ان  
 يزوجهما من كفؤ لهما وهي بالغة عاقلة فامتنع والخطبة على خطبة  
 الغير لاجازة الصريحة اذا اجب البها صريحا من بغير اجابته ولم  
 ياذن ولا اعرض به ولا هم ونحوه المرأة على زوجها اي اوف  
 عليه والزواج على زوجته وعقده الرضى على محرمه بنسب او رضاع  
 او عصا مارة وان لم يطأ ورضي المطلق بالتحليل وطواغية المرأة  
 المطلقة عليه ورضي الزوج المحلل به وافتء الرجل من زوجته  
 وهي مسرة بان يذكر ما يقع بينهما من تفاصيل الجماع ونحوها ما يحفى



واثبات الزوجة والسرية في دبرها وان يباح حليلته بحضرة امرأة  
 اجنبية او رجل اجنبي وان يتزوج امرأة وفي غرضه ان لا يوفيا  
 صداقتها لو طلبة ونصير في روح على ان يكون من معظم او  
 ممتن بارض او غير بارض الصورة لا نظير لها كقوس في اجنحة النقط  
 وهو الدخول على طعام الغيرة لياكل منه من غير اذنه ولا رضاه وكل  
 الضيف زائد على الشئ من غير ان يعذر من الضيف بذلك الكثر  
 الا ان الاكل من مال النفس بحيث يعلم انه يضرة ضررا يتبين  
 والتوسع في الماكول والمشرب شرها وبطرا وترجيح احدى الزوجات  
 على الاخرى ظلم وعدوانا ومنع الزوج حقها من حقوق زوجة الواحدة  
 لها عليه كالمهر والنفقة ومنعها حقها عليها كذلك كالتمتع من غير  
 عذر شرعي والتمتع جريان بهما اخاه المسلم فوق ثلثة ايام لغير غرض  
 شرعي والتطبير وهو الاغراض عن المسلم بان يلقاها ينقض  
 عنه بوجهه والثبات من وهو تغير القلوب المؤدى الى احد  
 ذنبي وفروج المرأة من سها متعطرة متزينة ولو باذن الزوج  
 ونشوز المرأة بنحو خدجها من مثلهما بغير اذن زوجها ورضاه لغير  
 ضرورة شرعية كاستفاد لم يكفها اياه او خشيته كان حشيت  
 فحج او نحو انهما من سها وسؤال المرأة زوجها الطلاق من غير ما  
 والديانة والقيادة بين الرجال والنساء او بينهم وبين المرد ووطي  
 الرجعية قبل ارجاعها من معتقد خيبر والايام لمن الزوجات كالحيف  
 لمتنق من وطنها اكثر من اربعة اشهر والظهار وقذف المحصن  
 والمحصنة زنا او لواط والسكوت على ذلك وسب المسلم والامانة  
 في عضة ونسب الا ان العن او شتم والديه وان لم يسبها  
 ولعنة سبها ونسبها الا ان من نسبه او من ولده وانت  
 الى غير ابية مع علم بطلان ذلك والطمع في النسب الثابت في ظاهر  
 الشرع وان تدخل المرأة على قوم من ليس منهم زنا او وطئ

بشبه

بشبه والحيانة في انقضاء العدة وخروج المعدة من المكن الذي  
 يلزمها ملازمة الى انقضاء العدة بغير عذر شرعي وعدم اجداد  
 المتوفى عنها زوجها ووطئ الامة قبل استبراءها ومنع نفقة  
 الزوجة او كسوتها من غير مسوغ شرعي واصناف عياله كالزوجة  
 كالاولاد الصغار وعقوق الوالدين او احد هما وان على ولو  
 مع وجود اقرب منه وقطع الرحم وتولي الابن غير مولى  
 واف والقن على سببه وابق القن من سببه واستخدام  
 المحرور رقيقا وامتناع القن مما يلزمه من خدة سببه و  
 امتناع السببه مما يلزمه من مؤنة قننه ومكليفه اياه على لا يطقة  
 وضربه على الدواب وتعذيب القن بالخصا ولو صغيرا او  
 معيره او الدابة او غيرها بغير سبب شرعي والتحريض على الهائم  
 وقتل المسلم او الذي لا يملكه من عدا او سببه وقتل  
 لنفسه وقوله لمسلم باكا فرحيت لم يخفوه به بان لم يرد به  
 مشيئة الاسلم كغرا وانما اراد مجر والاب والاعانة على قتل  
 المحرم او مقدامة وحضوره مع القدرة على دفعه فلم يدفع  
 ضرب المسلم او الذي بغير مسوغ شرعي وترويع المسلم والامانة  
 اليه بسلاح او نحوه والسب الذي لا كف فيه وتعذيب وطئ على  
 والكمائة والعرافة والطيرة والتخيم والخرق والحقافة واثان  
 كاهن واثان عراف واثان طارق واثان منجم واثان  
 ذي طيرة ليطير له او ذي عيبا فله ليطاله والغبى ان لا يزوج  
 على الامام ولو جائرا بئنا ويل او مع تأويل يقطع بطلانه و  
 نكث بعة الامام لغرض ديني وتولي الامة او الامارة  
 مع علم بخيانه نفسه او عزمه عليها وسؤال ذلك وبذل  
 مال عليه مع العلم او العزم المذكورين وتوليته جائرا او فاسقا  
 احدا من امور المسلمين وعمل الصالح وتوليته من يهودونه

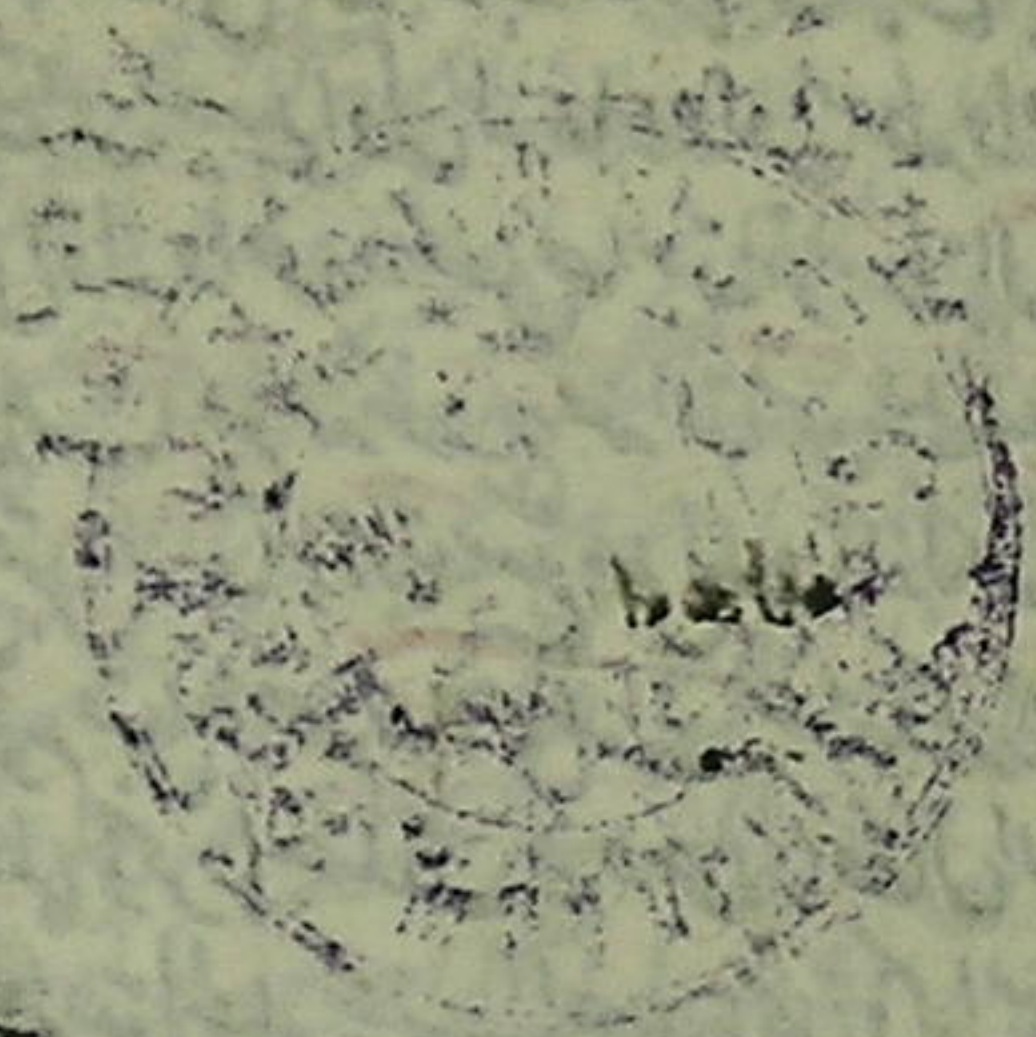


وجور الامام او الاميرة القاضي وغث لرعيته واحتجابه عن قضاء  
حوالهم المهمة المضطرب اليها بنفاد ونايته وظلم السلاطين  
والامراء والفضاة وتغيرهم بسلا او ذميا نحو كل مال وضرب  
او شتم او غير ذلك فخذ لان المظلم مع القدرة على نصرة  
والدخل على انظمتهم مع الرضى بظلمهم واعانتهم على الظلم والسعاية  
اليهم باطل واذا المحسن اي منعه من يريد استيفاء الحقوق  
منهم والمراوهم متعاطي منفعة يترتب بها امر شرعي و  
الشفاة في حد من حد والله تعالى وهبكم العلم و  
تتبع عوارته حتى يفضي ويؤله بها بين الناس واظهار رزق  
الصالحين في الملأ وانتهاك المحارم ولو صفا رزق  
المخلوة والجداهة في اقامة حد من حد والله تعالى والزنا و  
الواطى وايان البهيمه والمراة الاجنبية في دبرها وموت  
النساء وهي ان تغفل المراءة بالمراءة مثل صورة ما يقبلها  
الرجل ووطئ الشريك لامة المشركة والزواج لزوجة  
الميتة والوطئ في نكاح بلا ولي ولا شهود او في نكاح المتعة  
وطئ المستأجرة وانت اى احرارة لكن يزن بها الوتر  
وقطع الطريق اى اخافتها وان لم يقبل نفقا ولا اخذ مالا  
وسرق الخ مطلقا والسكن من غير ما لو قطرة ان  
كان شافعا وعصا احدهما واعتصم به وجهه وطلب حمله  
لنحو سر به وسقيه وطلب سقيه وبعده وشراؤه وطلب  
احدهما والكل ثمة وانت اى احدهما والقبال على معصوم  
لا رادة نحو فتى اذا اخذ ماله وانتهاك حرمة بضعة او  
لا رادة تزويجه ونحو يفه وان يطلع من نحو ثقب ضيق في  
دار غيره بغير اذنه على حرمة النسب المحدث فوم يكون  
اطلاعه عليه وترك ختان الرجل والمراة تعبد البلوغ وترك

الحما وعند تعينه بان دخل الحسبون دار السلام واخذوا سلمها  
وامكن بكتيبة منهم ترك الناس من اصد وترك اهل اقليم  
تخصيص نفورهم بحيث يخاف عليها من استيلاء الكفار  
سبب ترك ذلك التخصيص وترك الاو بالمعروف وترك  
النهي عن المنكر مع القدرة بان من على نفسه ونحو ماله ونحو لفة  
القول الفعل وترك رد السلام ومحبة الان ان يقوم الناس  
له اقنابا وتخطا والفار من الخفاف اى من كافر او كفار لم  
يزيد واعلى الضعف لا التحرف لقتال او لغيره الى فئة يستبى بها  
والفار من الطاعون والمغفل والسنة عليه من الغيبة و  
ظلم او قتل او عذر من له ذمة او عهد والله لاله على غيرة  
المسلمين وانما ذنوبهم تكبرا او نحوه او لم يبق عليها رهانا  
او مقاومة والمناضلة بالسهم كذلك وترك الرمي بعد ثمة  
رغبة عنه بحيث يؤدي الى غلبة العدو واستتماره باهل الاسلام  
واليمين الغموس والكي دية وان لم يكن غموسا وكثرة الايمان  
وان كان صادقا والخلف بالامانة او بالصنم مثل وقول  
بعض المحاربين ان فعلت كذا فتمو كافر وبرى من الاسلام  
او النبي والمخلف بغير الاسلام كاذبا وعدم الوفاء بالندار  
سواء كان نذر قربة ام نذر لجاج وتولية القضاء وتولية وماله  
لمن يعلم من نفسه الخيانة او الجور او نحوهما والقضاء  
بجهل او جور واعانة المبطل ومساعدة وارضاء القاضي  
وغرفة الناس على خط الله تعالى واخذ الرشوة ولو بحق وعطاء  
واعطاء وباطل والسعي بينهما بين الراشي والمرشعي واخذ  
مال على تولية الحكم ودفعه حيث لم يتعين عليه القضاء ولو  
لم يتره النذل وقبول الهدية بسبب شفاة عنه والمقصود بها  
او بغير علم كوكلاء القاضي او لطلب حق لكن مع اظهار له و



وكذب لا يذاهل الخصم والتسلط عليه والخصومة لمحض العناد بقصد  
 قهر الخصم وتكرره والمراء والجدال المذموم وجور القاسم في نفسه  
 والمقوم في تقويمه وشهادة الزور وقبولها وكنتم الشهاداة  
 بلا عذر والكذب الذي فيه عداوة وضرب والجلوس مع سيرة الخمر  
 وغيرهم من الفسق انما هي لموجبات الفقهاء والقراءات  
 الفسقة والفسا رسوا كان مستغفرا لم يقترنا بلعب مكرهه  
 كالشطرنج او محرم كالنرد واللعب بالرد واللعب بالشطرنج  
 عند من قال بتحرمة ذلك اكثر العلماء وكذا عند من قال بحله اذا  
 اقترن به قمار او اخراج صلوة عن وقتها او سباب او نحوها  
 وضرب وترويضه ورويه زمار واستماعه وضرب  
 بكوبة واستماعه التشبيب بخلام ولو غير معين مع ذكرانه  
 بعيشته او بامرأة اجنبية مخفية وان لم يذكرها بالفحش او بامرأة  
 مبهمه مع ذكرها بالفحش وانما هذا التشبيب ويحرم له ولو  
 يصدق وكذا ان اشتمل على فحش او كذب فافحش وانما  
 الشوا مشتمل على الجور واذا عتبه والاطراء في الشرع بالجملة العادة  
 كان يجعل الجاهل او الفاسق عالما او عدلا والنكس به مصروف  
 اكثر وقتة فيه ومبالغة في الذم والفحش اذا منع مطلوبة وادمان  
 صغيرة او صفات تركت تغلب معا صبه طاعة وترك التوبة  
 من الكبيرة ونقض الانصار وشتم وهدم  
 من الصيانة ودعوى الان على غيره  
 بما يعلم انه ليس له واستخدام الخبيث  
 بغير موافقة شرع كان يعتقد باطلا  
 وبسته على استخدام  
 م









صلوات عليه وسلم انما التنية موافقة سمي في الصدقة  
 عليه وان اختلفت الصلواتان فصلوتان ودعاء وسؤال وصدقة  
 الله تعظم وثالثها الثالثة موافقة الحائكة فيها الرابعة حصول  
 عشر صلوات من الله تعالى على المصلي عليه مرة واحدة التي  
ان ترفع له عشر درجات ان يكتسب له عشر حجة  
 البقاء ان يحى عنه عشر ذنوب ان يرضى استجابة  
 دعائه اذا قدمها امامه في تصاعد الدعاء الى الله تعالى وكان  
 موقوفي بين السماء والارض الثامنة انها سبب الشفاعة صلى الله  
 عليه وسلم اذا هو قدام رسول الله صلى الله عليه وآله في الجنة  
 انها سبب لغفران الذنوب الكاوية عشر انها سبب لكفاية  
 العبد ما اثمه الثانية عشر انها سبب لقرب العبد من ربه صلى الله  
 عليه وسلم يوم القيمة الثالثة عشر انها تقوم مقام الصدقة  
 لذي العشرة الرابعة عشر انها سبب لقضاء الحاجات التي  
 انها سبب لصدقة الله تعالى على المصلي وصدقة ملائكة عليه  
 ال وسنة عشر انها زكوة للمصلي وطهارة ودعاء انها سبب  
 انها سبب لتسليم العبد بالجنة قبل موته الثانية عشر انها سبب  
 للنجاة من اهل النار الثالثة عشر انها سبب لروايتي صلى الله عليه  
 وسلم عليه عشر انها سبب لطيب المجلس وان لا يعود  
 على اهل يوم القيمة الى ادية الخمس انها سبب لتذكير العبد  
 بالسيئة التي نية والعشر انها سبب لنفي الفقر الثالثة  
والعشر انها تنفي عن العبد اسم النجس اذا صلى عليه عند ذكره  
 صلى الله عليه وسلم الرابعة والعشر انها سبب لنجاة من الدعاء  
 عليه ريع الانفس اذا تركها عند ذكره صلى الله عليه وسلم  
الخامسة والعشر انها ترمي صاحبها على طريق الجنة  
 وتخطي تباركها عن طريق الجنة السادسة والعشر انها ترمي

من سن

من سن المجلس الذي لا بد كرامته في ذم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والعشرون انها سبب لتقام الكلام الذي ابتداء بحمد الله والصدقة  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم الثامنة والعشرون انها سبب لوقوع  
 نور العبد على المصطفى الثانية والعشرون انها سبب لاجابة الدعاء  
 من المحققين الثالثون انها سبب لابقاء الله تعالى الشاهد الحين  
 للمصلي بين اهل السماء والارض لان المصلي طالب من الله تعالى  
 ان يشي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكرمه ويشرفه بالخاء من  
 العن فلما يدان يحصل للمصلي نوع من ذلك الحاديه والثلثون انها  
 سبب لكرامة في ذات المصلي وعنده وعمره واسباب مصالحه لان المصلي  
 واجر رتبة ان يبارك فيه وعلى كره والدعاء مستجاب والخاء من  
الثانية والثلثون انها سبب لتسليم ربه الله تعالى الثالثة والثلثون  
انها سبب لادام محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزاوتها ونضا عنها  
 وذلك غرض من غرضه والاين الذي لا بد لان العبد كلما اكثر من ذكر محبوب  
 واستحضاره في قلبه واستحضار محبته ومعانيه الى الله تعالى  
 حبه له وزاد شوقه اليه واستولى على جميع قلبه واذا عرض عن ذكره  
 واحضار محبته بقلبه نفق حبه الرابعة والثلثون ان الصدقة  
 عليه صلى الله عليه وسلم سبب لمحبة الله تعالى فانها اذا كانت سببا  
 لزيادة محبة للمصلي عليه فكذلك هي سبب لمحبة الله تعالى عليه  
 عليه وسلم الخامسة والثلثون انها سبب لهداية العبد وحسنه  
 فانه لما اكثر الصدقة عليه صلى الله عليه وسلم وذكره استولى محبة  
 على قلبه فلا يبقى في قلبه معارضة لشي من اوامره ولا شيء لا شك  
 في شئ مما جاء به بل يصير ما جاء به مكتوبا مسطورا في قلبه لا يزال  
 يقواه على تعاقب احواله وليقتب الهدى والفلاح والنوع العلوم منه  
 وكلما ازاد في ذلك بصيرة وقوة ومعرفة ازاد صدقة عليه  
 صلى الله عليه وسلم السادسة والثلثون انها سبب ليعرض المصلي

لا يتم



عليه صلى الله عليه وسلم وذكره وكفى بالعبد نصرا ان يذكر اسم الله الخ  
بين يدي رسول الله عليه وسلم الرابع والثلاثون انها بسبب  
لتثبيت القدم على الصراط ولجواز النعمة والتشوق ان الصلوة  
عليه صلى الله عليه وسلم اداء لاقل القليل من حقه وشكر  
على نعمته التي انعم الله بها علينا مع ان الذي يستحقه من ذلك لا يحصى  
عليه ولا قدرة ولا ارادة ولكن الله سبحانه يكرم رضى من عباده  
بالسبح من شكره واداء حقه التاسعة والثلاثون انها مضمونة  
لذكر الله تعالى وشكره وموفية الغام على عبده بارساله  
فالصلى عليه صلى الله عليه وسلم قد تضمنت صلوة عليه ذكر الله  
تعالى وذكر رسوله حقيقة ان يحويه بصلوة عليه ما هو اهلها كما  
عرفنا ربنا تعالى وهدانا الى طريق مرضاته فهي مضمونة لجميع الابرار  
الرابعون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من العبد  
هي دعاء ودعاء العبد وسؤاله من ربه تعالى نوعان احدهما  
حواليه ومهمات وما ينويه في الليل والنهار فهذا دعاء وسؤال و  
اخبار بحب العبد ومطلوبه والثاني سؤاله ان يثني عليه بحسبه وحمده  
صلى الله عليه وسلم ويريد شرفه وتكريمه واشادة  
ذكره ورفعته ولا ريب ان الله تعالى يحب ذلك ورسوله صلى الله  
عليه وسلم يحبه فالمصلي عليه قد صرف سؤاله ورغبته الى محاب الله  
ورسوله صلى الله عليه وسلم واشاد ذلك على حوائج ومجاهد بل هذا  
المطلوب من احب الامور اليه واشاد ما عنده فقد اثار ما يحبه الله ورسوله  
صلى الله عليه وسلم على ما يحبه هو ومن اثار الله تعالى على غيره فلهذا  
اثره الله تعالى على غيره لان الجزاء من جنس العمل ولو لم يكن من  
فوائد الصلوة عليه الا هذا الكف وفي الحقيقة فوائد الصلوة على النبي  
صلى الله عليه وسلم لا تحصى ثم تامل ان الله ولا تستقصي في الدنيا والآخرة  
لا سيما في المضائق في الميت واليوم وقضا الحاجات صلى الله عليه وسلم له ومجبه

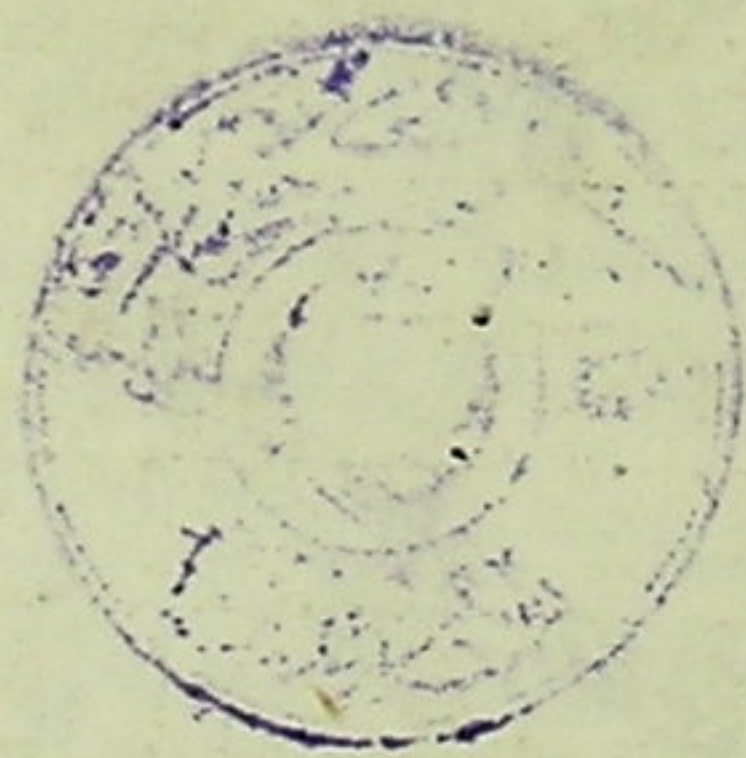


بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الطاهرين  
الطاهرين

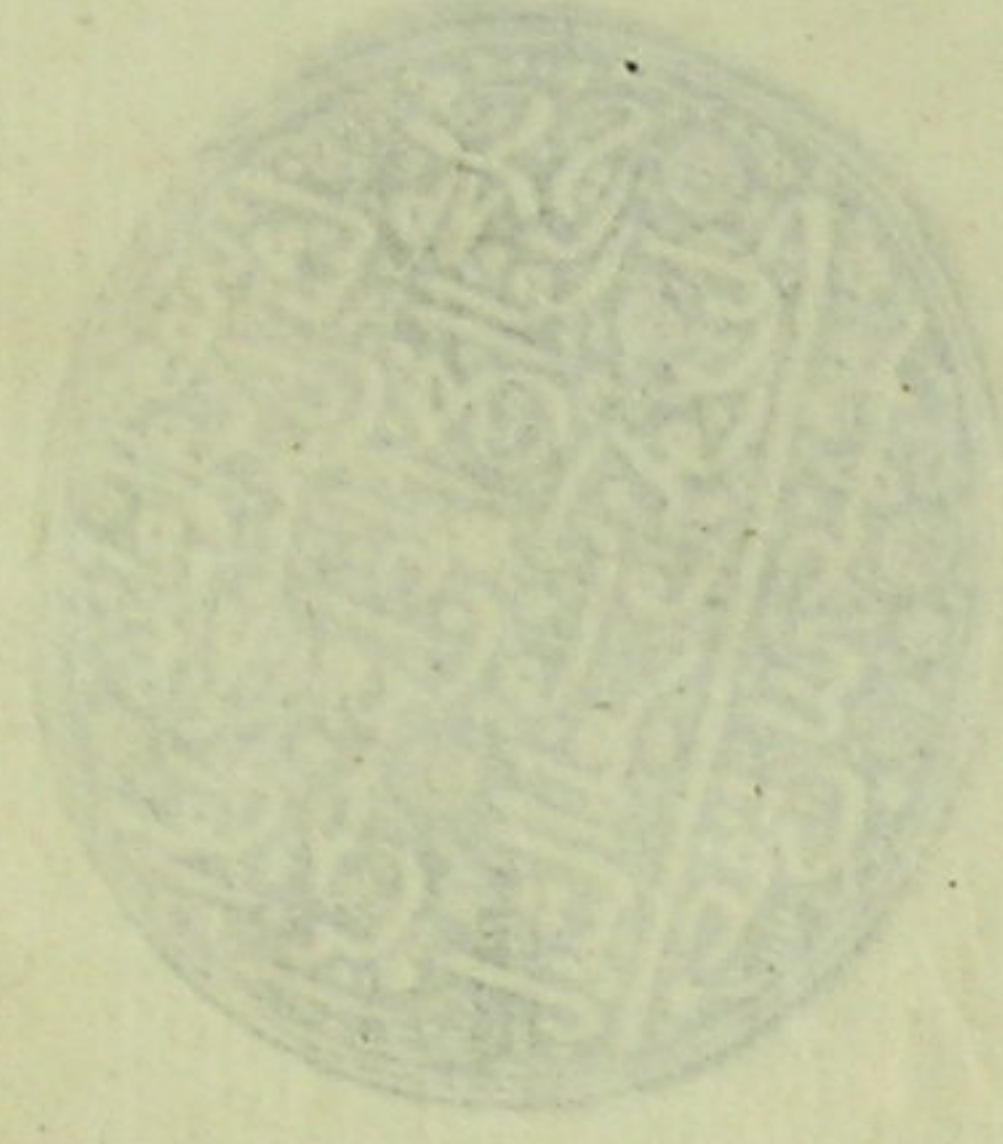




اجمعين والحمد لله رب العالمين  
 تمت الرسالة في  
 في اليوم السادس والعشرين  
 من شهر المحرم سنة  
 بعناية الله تعالى  
 لمسيح ومائة  
 والف



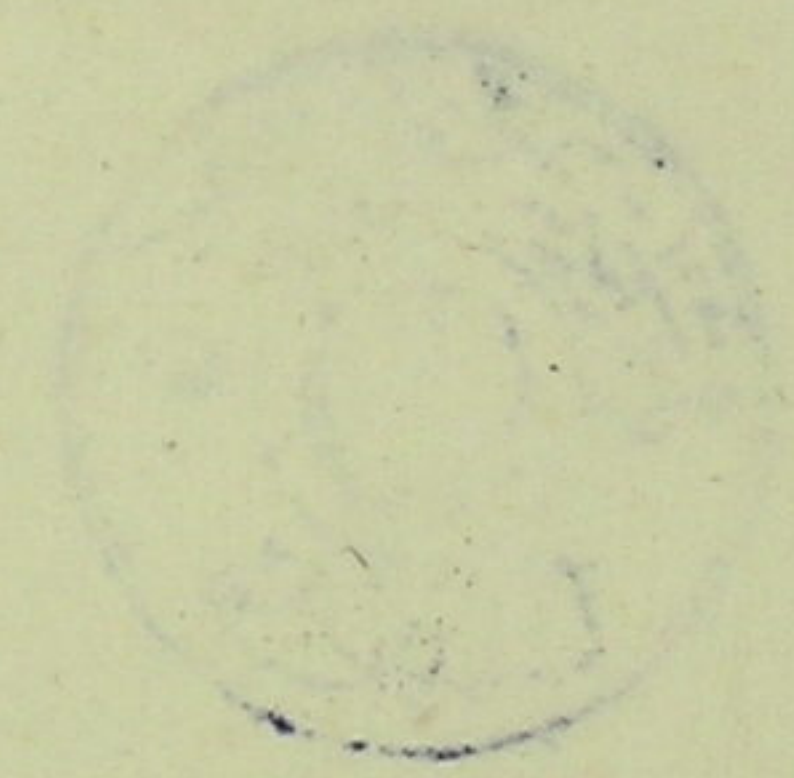




Handwritten text in Arabic script, likely a library inventory or a list of books. The text is written in a cursive style and includes several lines of information, possibly detailing the titles, authors, and locations of the books. Some words are written in red ink (rubrication).

بالتاريخ

Handwritten text in Arabic script, likely a library inventory or a list of books. The text is written in a cursive style and includes several lines of information, possibly detailing the titles, authors, and locations of the books. Some words are written in red ink (rubrication).





بسم الله الرحمن الرحيم

نحرك على ما عدتنا من قواعد العقائد الدينية. ونحولنا من غور  
المعارف اليقينية. ونصل على نبيك المبعوث بالمعجزات  
الظاهرة والآيات الباهرة. وعلى آله الكرام واصحابه العظام  
والذين اتبعوهم ما جان الى يوم القيام باب في بيان العقائد  
العضدية جامعة للفقهاء السادة مع غاية من التبيين  
والتهذيب. ونهاية من حسن التنظيم والترتيب. باب  
ان امرنا شرعا وانما يكشف مقاصد ما كافي في  
تحقيق قواعد ما عرضنا عن الاطباء الملل. والايجاز المثل  
تبصرة للطلاب. وذكرنا في الباب باب ثانيا  
استنبط بالفوائد الدينية في شرح العقائد العضدية  
رتبنا لا ترغ فلو ان بعد اذ قد تنبأ وهب لنا من كبر  
رحمة انك انت الوهاب قال المصنف قال النبي صلى الله عليه وسلم  
النبي ان ان بعث الله نبي لم يبعث الا بالحق وقد يخفى  
من له سريرة وكتاب فيكون اخضر من النبي والنام في النبي للعبد  
الناجى رجب والمراوينا محمد عليه الصلوة والسلام على ما يفاق  
اليه الذين في هذا المقام سنة في امة الاجابة كما هو  
الظاهر من هذا الاستدلال والمحلى على الدعوة بعبد الله  
وسبعين فرقة لها من معجزة عليه السلام حيث وقع ما اخبر به نال  
الامم كان المسلمون عند وفاة النبي يوم عرفة واحدة وطرفة  
واحدة الامم كان سبط النفاق ويظهر الوفاق ثم شاء الحق  
فيما بينهم اولاني امور اجتهادية لا يوجب ايمانا ولا كفرا وكان  
تضمن منها اقامة مراسم الدين وادامة مناهج الدين القويم وكان  
يندرج ويترقى شيئا فشيئا الى اخر ايام الصحبة حتى ظهر عبد



اشكال

الجهنم

الجهنم وغلمان المشقى ويونس الاسواري وخالفوا في القدر واستن  
جميع الاشياء الى تقدير الله تعالى ولم يزل يخالف في شعب والاراء  
تتفرق حتى تفرق ابن السدام وارباب المقالات الى ثلث وسبعين  
فرقة وقد ذكرها المصنف في اخر المواضع فمن اراد معرفتها فليرجع اليه  
كلها في النار من حيث الاعتقاد والآحادية قبل ومن هم في الفرقة  
الناجية نال الذين هم على ما عليه واصحابي في رواه الترمذي وهو  
اشارة الى مقاصد هذه الرسالة عقائد الفرقة الناجية ولم  
بالعقائد ما يقصد بنفس الاعتقاد ودون العمل فان الاحكام المأخوذة  
من الشريعة تسام احداهما ما يقصد به نفس الاعتقاد وكقولنا  
الله عالم بكل شيء وبصيرة وهذا يسمى اعتقادية واصلة وعقائد  
وقد دون علم الكلام بحفظها والاشارة الى ما يقصد به العمل كقولنا الوتر  
واحد والزكوة فريضة وهذه تسمى عمليّة وفرعية واحكاما  
ظاهرة وقد دون علم الفقه لها وهم الاشاعرة ومن يجز وخذوا  
اعني الماتريدية فالاشاعرة اصحاب ابي الحسن علي بن ابي حمزة  
بن سالم بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى  
الاشعري صاحب رسول الله عليه وسلم اول من خالف ابا علي في  
ورجح عن مذهبه الى السنة في طريقة النبي واجماعة في طريقة الصحابة  
رضي الله عنهم اجمعين والماتريدية اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ  
ابي نصر العياشي تلميذ ابي بكر الجوزجاني صاحب ابي سليمان الجوزجاني  
تلميذ محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى وماتريدية من تروى  
سنة مشهورة من اهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام  
واكثر الاقطار هم الاشاعرة وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية و  
بين الطائفتين في بعض الاصول اختلاف كبير في الكون والخلق  
الاستثنائية في الايمان وسبب ايمان المقلد وغير ذلك والمحققون  
من الفرقين لا ينسب احدهما الى البدعة والضلالة فالبطلان



المتعصبين حتى يجمعوا الاختلاف في الفروع ايضا بدعة وضعية كالقول  
 بكل متردك النسبة عمد او عدم نقض الوضوء بالرجوع من غير السيلين  
 ويجوز السكاح بدون الولى والصلوة بدون الغائبة ولا يعرفون  
 ان البدعة المدعومة هو المحدث في الدين من غير ان يكون في غير الدين  
 والثابطين ولا دل على الدليل الشرعي ومن اجمل من يجعل كل امر  
 لم يكن في زمن الصحابة بدعة مذمومة وان لم يقبل دليل على صحة  
 لقوله ثم اما كم ومحدثات الامور ولا يعلمون ان المراد بذلك هو  
 ان يجعل في الدين ما ليس منه كذا ذكره العلامة النفاذاني  
 في شرح المقاصد اجمع السلف من المحدثين واية المسلمين واهل  
 السنة والجماعة على ان العالم اى ما سوى الله تعالى من الموجودات  
 مما يعلم به الصانع يقال عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم النبات  
 وعالم الحيوان الى غير ذلك فخرج صفات الله تعالى لانها ليست  
 بغير الذات كما انها ليست بعينها حادث بمعنى انه كان بقدره الله بعد  
 ان لم يكن اى وجوده عدم خلا فاللفظ سفة حيث ذهبوا الى قدم  
 السموات والارض بموادها وصورها لكن بالرفع بمعنى انها لم تخلق  
 قط عن صورة نعم اطلقوا القول بحادث ما سوى الله تعالى لكن  
 بمعنى الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق عدمه عليه المشهور في الاستدلال  
 على حدوث العالم انه اعيان واعراض لانه ان قام بذاته فعين  
 والافوض والاعيان اجسام وجواهر لانها ان كانت مركبة فاجسام  
 والافوض هي الاعراض التي لا تتجزى والكل حادث اما الاعراض فبعضها  
 بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة والسواد بعد البياض  
 وبعضها باللسان وهو طبايان عدم كانه اضداد ذلك فان القدم  
 ينفي عدم لان العيان كان واجبا لذاته فظاهرا والآن لم يستند  
 اليه بطريق الايجات او القصاد عن الشيء بالقصد والاختيار يكون  
 حادثا بالضرورة والمستند الى الموجب القديم قد يم ضرورة امتناع

ثم وانما لها و قدم الغاصر بموادها وصورها  
 صح

مختلف

تختلف المعلول من العلة واما الايمان فلا يتخلو عن الحوادث و  
 كل ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث اما المقعدة الاولى فلا يتخلو  
 لا يتخلو عن الحركة والسكون وصحاحا ثانيا اما عدم التخلو  
 الجسم والجواهر لا يتخلو عن الكون في حينه فان كان سبوقا يكون  
 آخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن وان لم يكن سبوقا يكون  
 آخر في ذلك الحيز بل في حيز اخر فتتوكل فخصي وهذا معنى قوله في الحركة  
 كونان في اثنين في مكانين والسكون كونان في اثنين في مكانين  
 واجبة فان قيل يجوز ان لا يكون سبوقا يكون اخر اصلا  
 كما في ان محدث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا قلنا هذا  
 المنع لا يصح لانما فيه من تسليم المدعى على ان الكلام في الاجسام  
 التي تحدث فيها الاكوان وتحدثت عليها الاعراض والازمان  
 واما حدوثها فلا يتخلو من الاعراض وهي غير باقية ولان الحركة  
 لا فيها من الانتقال من حال الى حال يقتضي المسبوقية بالغير والاية  
 تنافيها ولان كل حركة فخصي على التفضي وعدم الاستقرار وكل سكون  
 فهو جائز الزوال لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة وقد عرفت  
 ان ما يجوز عدمه يتبين قدمه واما المقعدة الثانية فلا يتخلو  
 الحوادث لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل وهو محال  
 ههنا ابحاث الاول انه لا دليل على انحصار الاعيان في الجواهر  
 والاجسام وانه لا يتبين وجوده فممكن يقوم بذاته ولا يكون تحيزا  
 كالحقول والنفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة وجواب ان الحادث  
 حادث ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان المنجزة  
 والاعراض لان اوله وجود الجردات غير نامة على ما بين في المطول  
 ان في ان ما ذكر لا يدل على حدوث جميع الاعراض اذ منها ما لم  
 تدرك بالمشاهدة جديدة ولا حدوث اصداؤه كاعراض القائمة  
 بالسماويات من الاشكال والامتدادات والاصواء والجواب



ان هذا غير محقق بالبرهان لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الازمان  
 ضرورة انها لا تقوم الا بها الثالث انه لو كان كل جسم في حيزه لزم عدم  
 تناهي الاجسام لان الحيز هو السطح الباطن من الحدود الخارجية للسطح  
 الظاهر من الحيز والجواب ان الحيز عند المتكلمين هو الفراغ المتصور بهم  
 الذي يشغل الجسم وتنفذه فيه ابعاده الرابع ان الازل ليس عبارة  
 عن حالة مخصوصة بل هي لزوم من وجود الجسم فيها وحوادثها  
 بل هي عبارة عن عدم الازلية او عن استمرار الوجود في ازمنة  
 مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ومعنى ازلية الحوادث  
 انه ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى لا الى بداية ولا الى نهاية  
 وهم مسلمون انه لا شيء من جزئيات الحركة بقديم وانما الكلام  
 في الحركة المطلقة والجواب ان تعاقب الحوادث الخيرة المتناهية  
 محال لوجوب الحد في طريق التطبيق وهو ان يفيض حصة من الحوادث  
 المتعاقبة من الان واذ في يوم الطوفان كل منهما الى النهاية  
 ثم تطبق بينهما بحسب فرض العقل اجمالا بان يقابل الاول من هذه  
 بالاول من تلك وهكذا فاما ان يتطابقا فينتهي اولى الكل والجزء  
 او لا فينتقلح الطوفانية ويلزم انهما الى النهاية لانها لا يزيد عليها  
 الا بقدر متناه واثباتها طريق التكاثر وهو انما نفوض سلسلة من  
 الحوادث المعين الذي هو سبق بحدوث وليس بقا على حادث  
 اخر بمنزلة المعلول لا غير فلضرورة تضاد البقية والمبوءية  
 وتكاثر المتضادين في الوجود لزم ان يشتمل السلسلة على سبق  
 غير مسبوق وهو المنتهي والجواب انه لا وجود للمطلق الا في ضمن  
 الجزئي فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل من الجزئيات  
 فمردود بان المطلق كما يوجد في ضمن جزئي له بداية فيأخذ من تلك  
 الحيزية حكمه كذلك يوجد في جميع الجزئيات التي لا بداية لها  
 فيأخذ ايضا حكمها ولا استحالة في اتصاف المطلق بالمتناهي

حس

بحسب الحيزية وبانه لو صح لزم ان لا يوصف بغير الجنان بعدم التناهي  
 فالصواب ما قدمناه من الجواب وعلى ان العالم قابل للفناء اى  
 لعدم الطاري على الوجود وهو فرع لحدوث فمن قال انه قديم قال  
 لا يجوز عدمه لما تقدم واما من قال انه حادث فقد قال يجوز ازيد  
 فانه لكون ما بهيته من حيث هو قابلية لعدم حيث كانت متصفية  
 به والعدم قبل الوجود كالعدم بعده لا يميز بينهما ولا اختلافا  
 فيما جاز عليه الاخر ولم يبق الا في ذلك احد الا التكرارية فانهم لم يترجموا  
 بحدوث الاجسام قالوا انها ابدية فمتنسخة واما على ان النظر  
 اى الفكر في معرفة الله تعالى اى لا من حصولها واجبت لقولنا  
 من انظر واما ما في السموات والارض فانظر الى آثار رحمة الله كيف  
 يحس الارض بعد موتها والارض للموتوب ولقوله ثم حين نزل ان  
 في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لا تدرك  
 الابصار ويل من لا كما بين الجبيل ولم يتفكر فيها فقد اورد غير التفكر  
 في ذلك المعرفه فهو واجب اذ لا وعيد على ترك غير الواجب  
 والمعتمد في اثبات وجوب النظر ان معرفة الله تعالى واجبة  
 اجماعا وهي لا تتم الا بالنظر واما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو  
 واجب وبه اى بالنظر الصحيح يحصل المعرفة بخلاف التسمية حيث  
 ينكرون افادة النظر العلم اصلا وبعض الفلاسفة حيث يكرهون  
 في افادة العلم في الالهيات بناء على كثرة الاختلاف وناقض الالهيات  
 والجواب ان ذلك كلف والنظر فلان في كونه النظر الصحيح  
 من العقل مفيد للعلم على ان ما ذكرتم استدلال بالنظر فغيره  
 اثبات ما نصبت فمتناقض فان زعموا انه معارضة الفاسد بالقابل  
 فلما اما ان يفيد شيئا فيكون فاسدا او لا يفيد شيئا فيكون معارضة  
 فان قيل كون النظر مفيد للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه خلاف  
 كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان كان نظريا يلزم اثبات



النظر بالنظر وانه دور في الضروري قد يقع فيه خلاف اما العباد او  
اولئك في الادراك فان الحقول متفاداة بحسب الفطرة بالتفان من  
العقل واستدلال من الآثار وشهادة من الاخبار والنظري قد  
ثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال العالم متغير وكل متغير  
حادث فيفيد العلم بحادث العالم بالضرورة وليس ذلك بحقيقة  
هذا النظر بل كونه صحيحا مقرونا بشرايط فيكون كل نظر صحيح  
مقرون بشرايط مفيدة للعلم ولا حاجة الى العلم ضرورة ان من  
علم ان العالم حادث وكل حادث فله مؤثر علم ان العالم له مؤثر  
سواء كان هناك معلوم اولاد ذهب الملاحدة الى ان مودة الله  
لا تحصل بدون العلم وهذا لا بد لنا وعلى ان للعالم صانعا قدما  
لم يزل ولا يزال لان العالم حادث كما هو وكل حادث فله محدث  
بالضرورة فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى محدث قديم والاول  
باطل لا نتعين الثالث واجبا وجوده لذاته متفاداة بالنظر الاول  
اذ لو كان جائزا لوجود المكان من جهة العالم فلم يصح محذرا للعالم وجوده  
مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علميا على وجود مبداء له قريب من هذا  
ما يقال ان مبداء الممكنات باسرها لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان  
ممكنا لكان من جهة الممكنات فلم يكن مبداء لها لا خالق سواه  
جوهر اكان المخلوق او عرض للنصوص الدالة عليه كقوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهل من خالق غير الله وخلق كل شيء  
قال امام محمد بن في الارست واتفق ائمة السلف قبل ظهوره  
والا هو آية على ان الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه وان الحوادث  
كلها حدثت بقدرته الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بقدرته  
العبادية وبين ما لا يتعلق فان يتعلق الصفة بشيء يستلزم تأثيرها  
فيه كالعلم بالمعلوم والارادة بفعل الغير فالقدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها  
اصل واتفقت المعتزلة ومن تابعهم من اهل البدع على ان الجب

موجود

موجود لان العالم محض عون لما بقدرهم ثم المتفردون منهم كانوا متفردون  
من تسمية العبد خالقا لقرب عهدهم باجماع السلف على انه لا خالق  
الا الله واجترأ المتأفرون فسموا العبد خالقا على الحقيقة وقال الامام  
محمد الاسلام لما بطل الجحيم بالضرورة وكون العبد خالقا لا خاله  
بالدليل وجب الاقتضا في الاعتقاد وهو انها مقدرة بقدرته  
التي تتعالى اختراعا وبقدرة العبد عدها من التعلق بعبر عنه  
بالاكتساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور ان يكون  
على وجه الاختراع اذ قدرة الله تعالى في الازل متعلقة بالعالم من غير  
اختراع ثم يتعلق عند الاختراع نوعا آخر من التعلق فحكمة العبد اعتبار  
نسبها الى قدرته ليس كسباله وباعتبار نسبتها الى قدرته الله تعالى  
خلقا فهو خلق للرب ووصف للعبد وكسب له وقدرته خلق  
ووصف للعبد ليس كسب له متصف بجميع صفات الكمال منزلة  
عن جميع سمات النقص باجماع العقلاء على ذلك فهو عالم لان خلقه  
متقن وكل من متقن فهو عالم اما الاول فظ لمن نظر في الاقا  
والانفس وتأمل ارتباط العلويات بالفلية سيما في الحيوانات  
وما هديت اليه من مصالحها واعطيت من الالات المناسبة لها  
وبعين على ذلك علم النشريك ومنها فخلق الانسان واعضائه  
التي قد كبرت عليها المجربات واما الثاني فضروري وفيه عليه  
ان من رأى خلقا متقنا يتقن الفاظ عذبة وشجيرة تدل على  
معاني دقيقة موقفة على الضرورة ان كاتبه عالم وكذلك من سمع  
خطا منتظما مناسب للمقام من شخص يضطر الى ان يخبر بانه  
عالم فان قيل المتقن ان اردت به الموافق للمصلحة من جميع الوجوه  
فمروا بشيء من مفردات العالم وحركاته الا وبشئ من مفردات  
ويمكن تصور على وجه الكمال او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه  
فلما يدل على العلم او ما من اثره لا يمكن ان يتفح به متفح سواء كان



منزه عال اول كاهن النار وبريد الماء واما انما كانت فيسنة لنا  
 وكيف يدل على علم الفاعل ونقول ايضا انه منقوص بفعل الفعل لتلك  
 البسوت المستعدة المتأدية بلا فرجار وسط واختيار باليد  
 للمسدس لانه اوسع من المثلث والمربع والمثلث لا يقع بينهما فخرج كما يقع  
 بين المدورات وما سواها من المضلعات وهذا لا يعرف الا بالحوادث  
 من اصل الهندسة وكذلك العنكبوت ينسج تلك البسوت ويصنع  
 لها سدس ولحمه على تناسب هندسي بلا آلة مع انه لا علم لها بما يصدر  
 عنها وما يصنع من الحزم والجواب عن الاول ان المراد بالمتقن ما  
 نشاهد من الصنع الخريب والنتيجة العجيب الذي يخبر فيه العقل  
 ولا تمتد الى كمال ما فيه من المصالح والمنافع ولا شك في ذلك  
 على علم الصانع ويوصي ما ذكرناه في مثل الكتاب والخطاب اذ لا  
 شتر في الدلالة على العلم خلوته عن كل حل واستتماله على كل حال حتى  
 لو امكن ان يكت احسن منه كويتكم بافصح منه لم يدل على علم وعن الثاني  
 انما لا نسلم عدم علم الفاعل والعنكبوت بالفعلة لانه انما يخلق الله تعالى  
 فيها علمها بذلك الفعل الصادر عنها او يلهمها حالها لا ما هو مبداء  
 لذلك الفعل بجميع المعلومات الممكنة والواجبة والمستعدة لان الموجد  
 للعدو انه والمقتضى للمعلومية ذوات المعلومات ومعلوماتها وبنسبة  
 الذات الى الكمال سواء فاذا كان عالما ببعضها كان عالما بأكملها  
 فاذا رأى يصح منه ان يحاد العالم ويتركه فليس شيء منها لازما لذاته  
 يستحيل التفكاكه عنه والى هذا ذهب المتكلمون كلهم واما الفيلسوف  
 فانهم قالوا انما يحاد العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع  
 خلوته عنه فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لا اعتقادهم انه نقصان  
 واشتباهه الا بحاجتهم ان الكمال التام واما كونه قادرا  
 بمعنى ان شاء فعل وان لم يزل لم يفعل فمتفق عليه من العقول  
 الا ان الحكماء ذهبوا الى ان مشيئة الفعل الذي هو القبط فيكون

لازمة لذاته كقوله العلم وسائر الصفات التي لا يستحيل ان يكون  
 بينهما فمقدم الشريعة الاولى واجب صدقه ومقدم الثانية  
 مستند الصدق وكلت الشريعتين صادقتان في حق التدقيق  
 والدليل على كونه قادرا بالمعنى الاول انه ان لم يكن قادرا على  
 بالذات لزم احد الامور الاربعة اما ان يخلق الحادث بالكلية او عدم  
 استنداده الى المؤثر او التسلل او تخلف الاثر عن المؤثر الموجب  
 التام وبطلان هذا اللوازم كلها دليل على بطلان المذموم اما بيان  
 الازمة فهو انه على تقدير كونه قادرا موجبا اما ان لا يوجد  
 حادث او يوجد فان لم يوجد فهو الامر الاول وان وجد فاما  
 ان لا يستند ذلك الحادث الى وجوده او الى مؤثر موجود او يستند  
 فان لم يستند فهو الامر الثاني فان استند فاما ان لا يستند  
 الى قديم او يستند فان كانت فهو الامر الثالث وان استند فلا بد هناك  
 من قديم يوجب حادثا بلا واسطة من الحوادث وفي الحقيقة  
 فيلزم الرابع على جميع الممكنات لمشي ما عرفت العلم وهو ان مقتضى  
 هو الذات والمصالح المقدورة به لا يمكن لان الوجوب والانع  
 الذي انشأه كمال المقدورة ونسبة الذات الى جميع الممكنات على  
 السور فاذا ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها امرها الارادة  
 صفة تالفة مغايرة للعلم والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين  
 بالوقوع والدليل على بطلان ان الضدين يستلزمان القدرة سواء  
 انما يمكن ان يقع بهما هذا الضد يمكن ان يقع بهما ذلك الضد من  
 غير فرق بينهما في امكان الوقوع وكل واحد منهما فرض وقوعه فان  
 نسبة تالفة الى الاوقات المعينة كلها سواء كما يمكن ان يقع  
 في وقته الذي وقع فيه يمكن ان يقع فيه وغيره فلا بد تخصيصه  
 بالوقوع دون غيره وتخصيص وقته لوقته المعين دون  
 الاوقات من بطلان تخصيصه لوقته والالزام ترجيح احد الطرفين



على الاخر لا يخرج ههنا وليس ذلك المخصص هو القدرة لا استواء نسبتها اليها  
والا لاوليات كلها كما عرفت ولا العلم لانه تتبع الوقوع فلا يكون  
الوقوع تباعا له والا لزم الدوران هو امر ثالث وهو المظن فان قيل  
الارادة من حيث هي ارادة نسبتها الى الصديق والى الاوقات  
سواء اذ لم يجوز تعلقها بهذا الصديق يجوز تعلقها بالصدف الاخر وكما  
يجوز ارادة وقوع واحد منهما في وقت يجوز ارادة وقوعه في وقت  
آخر فيجوز فيها ويترجم الترتيب لان ذلك بل هي صفة تعلقها بها  
وقوعه في وقت معين لذاتها المخصوصة فلا حاجة الى صفة اخرى  
لا يقال اذا تعلققت الارادة لذاتها باحد جانبي الفعل في وقت معين  
على وجه مخصوص فيجب ذلك الجانب في ذلك الوقت على ذلك  
الوجه ويمتنع الاخر فيجب ان لا يجانب وسلب الاختيار لا يقول  
وجوب الشيء بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه جميعا  
لانه تعالى خالق لما بقدرته من غير اكرام فيكون مبرا لما بالضرورة  
والمحض له انكره و ارادة الله تعالى للشروع والقبض حتى قالوا له  
براد من الكافر والفاقد ايمانه وطاعته لا كفارة ومعصيته زعمهم  
ان ارادة القبيح شبيهة بحقيقة واجادة ونحوه يمنع ذلك بل القبيح سبب  
القبيح والاتصاف به فعندهم يكون اكثر ما يقع من افعال العباد  
على خلاف ارادة الله تعالى وهذا شنيع جدا فيكون باجماع انبياء  
عندهم السلام على ذلك فانه لو اترعنهم انهم كانوا يثبتون له الكلام  
ويقولون انه تعالى امره كذا ونهى عن كذا واخر كذا وكل ذلك من  
افعال الحكم فثبت المدعى فان قيل صدق الرسول موقوف  
على تصديق الله تعالى اياه اذ لا طريق الى موصفة سواه وانه احب  
عن كونه صادقا وهو كماله خاص له تعالى فاذا ثبت توقف صدق  
الرسول على كماله تعالى فان ثابت حكم الله تعالى به ودور قلنا  
لانهم ان تصدقوا له كلام بل هو اظهرها المعجزة على وفق دعواه فانه

يدل على صدق ثبوت الكلام ام لم تثبت وسيجي التحقيق كل من اتقن  
من جميع بغيره لانه النصوص الفاظة واجماع الانبياء يدل  
جميع العقلاء على ذلك وهو منزه عن جميع صفات النقص كما  
سبق من اجماع العقلاء على ذلك فلا شبهة له اي لا يشبهه  
شيء في الصفات فان صفاته من العلم والقدرة وغير  
ذلك اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا تناسب بينهما ولا له  
له ولا مثل له الله هو المثل المماثل والمثل هو المثل ترك في  
تمام الماهية والدليل على يقينها انه لو لم يتركه في الذات  
والحقيقة لكانت بتعين ضرورة التنسب فان التشاكس  
في تمام الماهية لا بد ان يتجاها بتعين وتخصص بمنازعة بينهما  
وتعدد ولا يشك ان ما به الاشتراك غير ما به الاختيار فيلزم  
التركيب في هوية كل منهما وهو ينافي الوجوب الذاتي ولا يمتنع  
ولا تنافي له لا لاول السمعية كاجماع الانبياء على الدعوة الى  
التوحيد ونفي الشرك وكما لنصوص القطعية من كتاب الله تعالى  
على ذلك والمشير في ذلك بين المسلمين ربهم التامخ المشابه  
بقوله نعم لو كان منها الله الا الله تفردا وتقريره انه لو امكن الباطل  
لا يمكن سبها تماثل بان يرد احدهما حكمة زيد والاخر كونه  
كل منهما ~~مما~~ في نفس امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما  
اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين وحي اما ان يحصل  
فيجتمع الضدان اولا فيلزم محذورهما وهو امارة محدوث ذلك  
والامكان لما فيه من شئ لئلا يحتاج فالتقدم لا يمكن  
التماثل المستلزم للمحذور فيكون محالا وهذا الفصيص ما يقال ان احدهما  
لم يقدر على مخالفة الاخر لزم محذور وان قدر لزم محذور الاخر وبما  
سبق فمع ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تماثل وان يكون  
المانعة والمخالفة غير ممكنة لا مستلزما لما لا مانع اجتناب



الارادتين كإرادة الواحد حركة زيدة وسكونه معاً ولا ظهير له أي لا يخل  
 ولا يخل في غيره لأن الحال في الشيء يفتقر إليه في الجملة سواء كان حلول  
 جسم في مكان أو عرض في جوهر أو صورة في مادة كما هو رأي الفلاسفة  
 أو صفة في موصوف كصفات المحركات والافتقار إلى الغير ينافي الوجوب  
 فإن قيل قد يكون حلول امتزاج كالماء في الورد قلنا ذلك من خواص  
 الأجسام ونفوذ في الالتصاق وعادة الحلول الجسم في المكان والاعتماد  
 بذاته حادث أي موجود بعد العدم لأنه صفة تعلق صفات كمال فتكون  
 عنها نقص والنقص غلبه محال اجتماعاً يكون شيئاً من صفاته حادثاً و  
 أن كان خالياً عنه قبل حدوثه وأما الإضافات والتركيبات  
 بعد ما لم يكن تكونه تعلق موجوداً مع كل حادث بعد ما لم يكن معه وزوال  
 هذه المعية إذا عديم الحادث فيجوز فيها ما بذاته تعلق ولا يتغير بغيره  
 لا متناع اتحاد الاثنين ضرورة ولأنه يلزم كون الواجب هو الممكن و  
 الممكن هو الواجب وذلك محال بالضرورة ليس يجوز ما غلبه فأنه  
 اسم للشيء الذي لا يتجزى وهو متغير وجزء من الجسم والله تعالى متعال عن  
 عن ذلك وأما عن الفلاسفة فلا ننم وإن جعلوه أسماً للوجود لا في موضوع  
 محدد أو كان أو متغير لكنهم جعلوه من أقسام الممكن وأرادوا به الماهية  
 الممكنة التي إذا وجدت كانت لا في موضوع ولا عرض لأنه لا يقوم بذاته  
 بل يفتقر إلى محل يقوم فيكون ممكناً ولا جسم لأنه من كسب وتخيير وذلك  
 أمارة الحوادث ولا في حيزه ولا في جهة لأنها من خواص الأجسام و  
 الجسديات ولا يشترط اليه ههنا وهناك ولا يصح عليه الحركة والانتقال  
 لما سبق ولا الحمل ولا الكذب لأنها نقص والنقص غلبه تعلق وهو  
 تعلق حقيقي للمؤمنين يوم القيامة كالدلالة السمعية أما الكتاب فقوله وجوه  
 لو شئنا ناضرة إلى ربنا ناظرة وأما السنة فقوله أم أنكم سترون  
 ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور رواه أحد عشر من  
 أكابر الصحابة رضي الله عنهم وأما الإجماع فهو أن الله كالتواضعين

على دفع الرؤية في الآخرة وإن الآيات الواردة في ذلك محمولة على  
 ظهورها ثم ظهرت مقالة الخلفين ومنعت بشبههم وتأويلاتهم و  
 أقوى شبههم أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مقابلة وجهه  
 من الراءى وذلك محال وجواب منع هذا الاستدلال واليه استدل  
 بقوله من غير موازاة ومقابلة وجهه وقياس الخائب على الشاهد  
 فاستدل بأن قيل لو كان جائزاً للرؤية ومحاسن مسلية لوجب أن يروى  
 في الدنيا والآخرة أن يكون بحضرة جبال شاهقة لا تراها وأنه  
 سفسطة قلنا نعم فإن الرؤية عندنا بخلاف الله تعالى لا يجب عند  
 اجتماع الشرائط ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن هذا أمر ديني  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قلنا لا بالقبول وفي الأول دليل على أنه تعالى  
 غير مرئي لما لا يكون وذلك لأنه يتحقق النقص إلى قولنا كل ما لم يكن  
 لم يشأ الله وفي الثاني دليل على أنه مرئي بجميع الكمالات لا يتحقق  
 بذلك الطريق إلى قولنا كل ما كان نقضاً لله الله تعالى والكفر والمجادلة  
 بخلفه وأرادته كما مر غير مرة خلافاً للمعتزلة وقد سبق تكليمهم مع  
 ولا يرضاه لقوله تعالى ولا يرضنا لعباده الكفر عنى لا يحتاج إلى شيء  
 في ذاته وصفاته لأنه لا احتياج إلى الغير ينافي الوجوب ولا حاله  
 عليه بل هو الحاكم على الإطلاق لقوله تعالى له الحكم ولا يجب عليه  
 شيء مما أذله حكم عليه ولأنه لو وجب عليه شيء فإنه لم يستوجب الإذن  
 بتركه لم يتحقق الوجوب وأنه استوجب كان ما قصا لذاته شيئاً  
 بفعله وهو محال كاللطف وهو فعل يقرب العبد إلى الطاعة ويقربه  
 عن المعصية لا إلى حد الإلحاد وليس اللطف المقرب أو يحصل الطاعة  
 وليس المحصل وذلك كاللذائق والآجال والقوى والآلات  
 وأعمال العقل ونصب الأدلة وما شئت ذلك والمعتزلة أو جوبه عليه  
 واستدلوا على الوجوب بأن منع اللطف لنقص الغرض الذي هو  
 الإتيان بالأمور به ونقص الغرض فيجب بتركه ورد بمنع



المتقدّمين يجوز ان لا يكون الامر به مراداً وغرضاً ويتعلق بنقضه  
 حكم ومصالح والا صلح ذهب البغداديون من المحتملة الى انه يجب  
 على الله تعالى ما هو اصلي لعباده في الدين والدنيا وقال البصريون  
 بل في الدين فقط ويعنون بالاصح الالفح والبغداديون الاصح  
 في الحكمة والتدبير ويرد عليهما ان الاصح للكافر الفقير المغلوب  
 في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق فلم يرع في حقه ما كان  
 اصح له فلا يكون الاصح واجبا عليه والعوض عن الالام وذهب  
 المعتزلة الى وجوبه عليه لانه مستدسر بان تركه قبيح لكونه ظلي  
 فيجب وجوبه بان القبح الحق منتف عن الشرع لا يتعلق بافعال  
 تعالى ولا يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية غنا  
 للمعتزلة ان اثاب على الطاعة فنقضه من غير وجوب عليه ولا استحقاق  
 من العبد لان طاعات العبد وان كثرت لا يفي بها العبد  
 عليه فكيف يتصور استحقاق عوض عليها وانه عاقب على المعصية  
 بنجده لان الكلي ملكه ان يتصرف فيه كيف يشاء ولا يقي منه  
 لكون ذلك بالشرع ولا يتصور في افعاله ولا ينسب فيها الفعل  
 او يحكم الى جور وظلم لانه ان الكلي ملكه ان يتصرف فيه كيف يشاء  
 بفعل ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بحكمته لا مانع من شئته ولا اراد  
 الحكيم لا عزم من فعله لانه لو كان لفعله غرض لكانه هو ناقصا بذاته  
 مستكملا بتحصين ذلك الغرض لانه لا يصح غرضه للفعل الا ما هو  
 اصح له من غيره وهو جبر الكمال فان قيل لانه الماركة لان الغرض  
 قد يكون عايداً الى غيره فليس كل من يقف لغرض يقف لغرض نفسه  
 قلنا نفخ غيره ان كان اوله بالنية التي تعالى من عدمه جاء  
 الالزام والا لم يصح ان يكون غرضه والمعتزلة ابتوا الفعل غرضاً  
 واحتجوا بان الفعل كذا عن الغرض عبث وانه قبيح يجب تنزيه  
 الله تعالى عنها ليست اسباباً باعثة على اقداره وعلى مقتضىه

عنه وروى ان العبد ما كان خالياً  
 عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى  
 بحكمة متقنة مشتملة على حكم ومصالح  
 لا تخصي راجعة الى مخلوقات الله تعالى

لغا عليه

لغا عليه فلا يكون اغراضاً له ولا عللاً غائية لا فعله حتى يلزم استحالة  
 بهما بل يكون غايات ومنافع لا فعله واثاراً راجعة عليه كما  
 البه قولهم راعى الحكمة فيما خلق وادوا ونفع فيها الفوائد والمنافع لكن  
 لا يشي لمهما باعث له نفعه على الفعل وان كانت مقبولة له تعالى  
 وما ورد من ~~ظهور الظواهر~~ الدالة على تعيين افعاله فهو محمول على  
 الغاية والمنفعة دون الغرض والعلل الغائية لغرضها ورحمة  
 لا وجوباً ولا حاكيم سواه فاما عدمه فيجب قبيح للفعل حكمه  
حسن الاشياء وتجهها ككون الفعل سبباً للثواب والعقاب  
 فالحسن ما حسنه الشرع اي لم يبه عنه نهي تحريم او تنزيه كالواجب  
 والمندوب والمباح فان المباح عند اكثر الاشعة من قبيح  
 بحسن وكفضل الله سبحانه فانه حين ابدى بالاتفاق واما فعل البهائم  
 فنقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح بالاتفاق المخصوص وفعل الضبي  
 مختلف فيه كذا في شرح المواقف والقيح ما في الشرع اي نهي  
 عنه نهي تحريم او تنزيه وليس للفعل صفة حقيقة او اعتبارية با  
 باعتبارها بحسن او قبح كمال به بعض المعنوية كما سبأ في ولو  
 عكس الشرع الامر بغير ما حسنه وحسن ما قبحه لكان الامر بالعكس  
 فصار الحسن قبيحاً والقبيح حسناً كما في الشرع من الوجوب الى الحرمة  
 ومن الحرمة الى الوجوب وقابلت المعتزلة بل اي كمال بالحسن والقبح  
 هو العقل والفعل حسن او قبيح في نفسه والشرع كاشف ومبين و  
 ليس له ان يعكس الامر ولا يبدل اولاً من تحريم النزع فنقول  
 بحسن والقبح يقال لمعان ثلثة الاول صفة الكمال والثاني  
 والنقص يقال التحسين والتحسين قبيح ولا نزاع في ان مدرك العقل  
 الثاني ملائمة الغرض ومناصرة وقد كثر عنها بالمصلحة والمفيدة  
 وذلك ايضا عقلي ويختلف بالاعتبار فان قيل زيد مصلحة  
 لا عداة مفيدة اولها بالثالث تعلق المدح والثواب



او الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع فهو عند الاشاعرة مسمى وعند  
المعتزلة عصى فانهم قالوا لا يفسد في نفسه مع قطع النظر عن الشرع  
جهة محسنة او مقبحة ثم انما قد تدرك بالضرورة كحسن الصدق  
النافع وقبح الكذب الضار وقد يدرك بالنظر كحسن الصدق الضار  
وقبح الكذب النافع مثلا وقد لا يدرك بالعقل ولكن اذا ورد  
الشرع علم ان جهة محسنة كما في صوم اخر يوم من رمضان  
او مقبحة كصوم اول يوم من شوال ثم انهم اختلفوا في ان  
منهم الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لا لصفات فيها يفيضها  
وهي بعض من بعدهم من المتقدمين الى اثبات صفة حقيقية  
توجب ذلك مطلقا وهي البهيمية من متاخرهم الى اثبات  
صفة في الشيء مقتضية لغيره دون حسن او لا حاجة به الى صفة  
محسنة له بل يكفي محسنة انتفاء الصفة المقتضية وهي الجاني  
الى نفيها فيها مطلقا فقال ليس حسن الافعال وقبحها لصفات  
حقيقية فيها بل لوجوه اعتبارية واصناف اضافية مختلفة  
بحسب الاعتبار كما في لطم البتة تاديبا وظلما اجبت الاشاعرة  
بان العبد محبور في افعاله واذا كان كذلك لم يكن العقل فيها حسن  
ولا قبح اتفاقا لانه ان العبد ان لم يتمكن من الترك فذاك وان لم  
يتوقف على مرجع بل صدر عنه تارة ولم يصدر اخري من غير سبب  
كان اتفاقا وان توقف على مرجع لم يكن ذلك من العبد والاشاعرة  
وجب العقل عنده والاعجاز مع العقل والترك فاحتمل المرجع  
اخره فيكون اضطرارا او على التقدير فلا اختيار للعبد فيكون  
مجبورا واحتجت المعتزلة بوجوب الاول انما طعون بانهم يفتقرون  
الى تعلق من العارف بذاته وصفاته ان يشرك به فيبطل  
الزوجه والولد وما لا يليق به من صفات النقص وسماوات الخدوش  
بمعنى انه يستحق الذم والعقاب في حكم الله تعالى سواء در الشرع

او لم يرد واجب بان مني القطع على استقار الشرايع على ذلك واستمرار  
العادات بمثل في الاشياء فصار قهرا كذا في العقل بحيث يظن  
انه محروك حكم العقل الثاني انه لو لم يكن وجوب النظر وبالمجدة اول  
الواجبات عقليا بل شرعا لما صح للبني الزام النظر في المجردة لعدم  
الوجوب قبل ثبوت الشرع واجب بان المتوقف على النظر  
هو العلم بالوجوب لا نفسه ولقوة هذين الوجهين ذهب بعض  
اهل السنة وهم الحنفية الى ان حسن بعض الاشياء وقبحها ما يدرك  
بالعقل كما هو رأي المعتزلة كوجوب اول الواجب ووجوب  
تصديق النبي عم ووجه تكذيبه دفعا للثبوت وكثرة الاشراك  
بالله تعالى ونسبة ما هو في غاية الشناعة اليه على من هو عارف  
وبصفاته وكما لانه وجوب ترك ذلك ولا نزاع في ان كل واحد  
وكل خوام قبيح الا انهم لم يقولوا بالوجوب والحرمة على الله تعالى وجعلوا  
الحاكم بالحسن والقبح والخلق لافعال العباد وهو الله تعالى والعقل آلة  
لعدوه بعض ذلك من غير ايجاب ولا توليد بل بايجاد الله تعالى من  
غير كسب في البعض ومع الكسب بالنظر الصحيح في البعض وهو  
اي الله تعالى غير متبعض ولا متجزئ في البعض واخره لما في ذلك  
من الاحتياج المتأخر للوجوب ولا حمله ولا نهاية له لان ذلك  
من خواص المقدور صفاته اي كل واحدة من صفاته الحقيقية  
كالعدم والقدرة والارادة واحدة بالذات لان ذلك البق بكمال  
التوحيد ولانه لاولين على تكثير كل منها في نفسها غير متناهية  
بحسب التعلق اما بالفعل كما في العلم واما بالقوة كما في القدرة  
فان تعلقها لا يقف عند حد لا يمكن تعلقها بالخير وان كانت  
كل ما يتعلق به بالفعل متناهيها متعلقا متناهيها بالفضل دائما  
غير متناهية بالقوة دائما وعلى هذا ففسد الصفات التي  
لها تعلق بالغير كالارادة والسمع والكلام والسمع والبصر الخ



بخلاف ما لا يتعلق بالغير كالحياة في وجد في مقدوراته فليس من كثر  
 لأن ما وجد منها مشاهد ومقدوراته غير متناهية عن لاسية بها  
 من النسب المقدارية ولا الزيادة والنقصان في مخلوقاته ما يشاهد  
 الله كان وما لم يشأ لم يكن ولقد تعالى عما يشاء وما يشاء  
 تظهر في صور مختلفة وتنفذ على أفعال شاذة وذو واجتهاد مني وثبات  
 ورباع مقبوس من قوله تعالى جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مني  
 وثلاث ورباع ولعله لم يرد خصوصية الأعداد ونفي ما زاد عليها  
 لما روي أنه عليه السلام رأى جبرئيل ليلة المعراج وله ستماية  
 جناح منهم جبرئيل وهو ملك مقرب يتعقل به القادر العليم و  
 تسليخ الوحى وميكائيل يتعقل به تعيين الأرزاق وإسرافيل يتعقل  
 به نفخ الصور للموت والبعث وعزرائيل يتعقل به قبض الأرواح  
 خصص بالذكر لزيادة فضله وشهرته لكل واحد منهم من الملائكة  
 مقام معلوم في المعرفة والعبادة والانتفاء إلى الله في تدبير  
 العالم لا يعصون الله ما أمرهم فخاضوا وضروا فيفعلون ما يؤمرون  
 في المستقبل فإن قيل ليس قد كفر بالبس وكان من الملائكة  
 بدليل صريح استثنائية منهم قلنا لا بل كان من الجن يفسق عن أمر ربه  
 لكنه لما كان في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة و  
 وكان جنيا واحدا فمضوا فيما بينهم صريح استثنائية منهم فغلبوا وأما  
 هاروت وماروت فالأصح أنها ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا  
 كبيرة وتعد بهما إنما هو على وجه المعجزة كما يعاتب الأنبياء  
 على الزلة والشبه وكما يعظان الناس ويقولان إنما نحن فتنة  
 فلا تكفروا ولا كفر في تقديم السحر من اعتقاده والحنى به والقولان  
 وكذا سائر الكتب الألهية كلام الله غير مخلوق أقام غير مخلوق  
 مقام غير حادث شهما على الخلق وبها وقصدا إلى جبر الكلام على  
 وفق الحديث حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق ومن



قال انه مخلوق فهو كذا بالبد العظيم وتخصيصا على محل الخلف بالعبارة المشبهة  
بين اهل السنة والمعنة له وهو ان القرآن مخلوق او غير مخلوق ولهذا  
يترجم المسئلة بخلق القرآن وتحقيق الخلف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات  
الكلام النفس ونفسه والافضل لا نقول بقدم الالفاظ وكهوف  
وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفس ودليلنا انه ثبت بالاجماع  
وتواتر النقل عن الانبياء انه تعالى متكلم ولا معنى له سوى انه متصف  
بالكلام ويتبع قيام اللفظي الحادث بذاته تعالى فتعين النفس في  
واما استدلالهم بان القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق و  
سميت الحوادث من التأليف والتنظيم والانزال والتشريع وكونه عز  
مسموعا فقصي معجزا الى غير ذلك فانما يقوم محجة على المناجزة القائلين  
بقدم التنظيم لا علينا لاننا قائلون بحدوثه وانما الكلام من المعنى القديم  
والمعنة له لما لم يكنهم انكار كونه تعالى متكلما ذهبوا الى انه متكلم بمعنى  
ايجاد الاصوات وكهوف في محالها وايجاب اشكال الكتابة في  
اللوحي المملوظ وان لم يقرأ على اختلاف بينهم وانست خبير بالمتحرك  
من قامت به الحركة لا من اوجد بها واعلم ان للمصرفة مقالة مفردة في  
تحقيق كلام الله تعالى ومحصلها ان لفظ المعنى يطبق تارة على لفظ  
المدلول مدلول اللفظ واخرى على الامر القايم بالغير فالشيخ الاشعري  
لما قال الكلام هو المعنى النفس فهم الاصحاب منه ان ما واه مدلول  
اللفظ وحده وهو القديم عنه ، واما العبارات فانما تسمى كلاما  
مجازا لدلالة على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان الالفاظ حادثات  
على مذهبهم ايضا لكنها ليست كلاما حقيقيا وهذا الذي ضمنوه من كلام  
الشيخ له لوازم كثيرة فائدة كعدم الكفار من انكسار كلامه ما بين  
وفتي المصاحف مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة  
وكعدم كون المعارضة والتحدى بكلام الله الحقيقي وكعدم كون المقود  
والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما لا يحفى على المتقطين



في الاحكام الدينية فوجب حمل كل اسم الشيخ على ان اراد به المعنى الثاني فيكون  
 الحكم النفس عند امره انت مثلاً للفظ والمعنى جميعاً قاطبة انما كانت  
 وهو المكتوب في المصحف المقروء باللسان المحفوظ في الصدور  
 والمكتوب غير المكتوبة والمقروء غير القراءة والمحفوظ غير المحفوظ وما  
 يقال من ان الحروف والالفاظ متغيرة متعاقبة مجوابه ان ذلك  
 المتبني انما هو في اللفظ بسبب عدم سعة الالة فاللفظ حادث  
 والادلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوثه ودون حدوث  
 المحفوظ جميعاً بين الادلة قال المحقق الشريف في شرح المواقف  
 وهذا الحمل للحكام الشيخ بما اختاره محمد الشيرازي في كتابه المسمى  
 بنهاية الاقدام ولا شبهة في انه اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة  
 الى قواعد الالة واسماؤه توقيفية اي يتوقف اطلاقها على اذن الشرع  
 قال العلامة الشافعي في شرح المقاصد لا خلاف في جواز اطلاق  
 الاسماء والصفات على الباري تعالى اذ اردوا اذنه الشرع وعدم  
 جوازه اذ اردوا منزهة واما الخلق في البرية اذن ولا مانع وكان هو  
 موصوفاً بمعناه ولم يكن اطلاقه موهوماً بما يستحيل في حقه فحينئذ لا يكون  
 وعند المعتزلة يجوز واليه مال القاضي ابو بكر منها وتوقف امام من  
 وفصل الامام الغزالي فقال بجواز الصفة وهو ما يدل على معن  
 زائد على الذات ودون الاسم وهو ما يدل على نفس الذات لانه لا يكون  
 ان يسمى النبي محمد باليس من اسمائه بل لو سمي واحداً من افراد الناس  
 بما لم يسم به ابواه لما ارتفعنا فالباري تعالى وتقدس اولى قالوا  
 اهل كل لغة يسمونه باسم مختص بلفظه خداه وشكرى وسكع  
 ذلك وذاع من غير تكثير فكان اجماعاً قلنا كفى بالاجماع وليد  
 على الاذن الشرعي وهذا ما يقال انه لا خلاف فيما راود الاسماء  
 الواردة في الشرع قال امام الحرمين معنى الجواز وتعدله محل وقوعه  
 ومحوة وكل منهما حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي والقبس انما

يعتبر في العملي دون الاسماء والصفات واجيب بان النسبة من باب  
 العملي وافعال الذات وقال الامام الغزالي اجزاء الصفة اخبارية  
 مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول لا مانع بالبرهان الدالة على باقية الصفة  
 بل استجابة بخلاف التسمية فانه تصرف في المسمى لا ولاية عليه الا  
 للاب والخالك ومن يجري مجرى ذلك فان قيل فلم لا يجوز من تعاقب  
 والفظن والذكر وما اشبه ذلك قلنا لا فيه من الابهام الشبهة  
 استغناء مع خصوصية تمنع في حق الباري تعالى فان المعرفة قد تستمر  
 بسبق عدم والظن بمرحلة ادراك ما غاب وكذا جميع الالفاظ  
 الدالة على الادراك حتى قالوا ان الدار بية يشترط ضرب من المحنة ولا  
 افعال الفكر والروية وما فيها بهام لا يجوز بدون الاذن وفقاً كالصبر  
 والشكر والحليم والرحيم فان قيل قد وجدنا من الاوصاف ما يمنع اطلاقها  
 مع ورود الشرع بها كالمكر والمستنزي والمنزل والمشي والحرث  
 والزراع والرامي قلنا لا يكفي في صحة الاجزاء على الاطلاق مجرد وقوعها  
 في الكتاب والسنة بحسب مقتضاها بالمقام وانسياق الحكم بل يجب  
 ان لا يخفى عن نوع تعظيم ورعاية ادب انتهى اعلم ان ما ورد في التوقيف  
 في المستهزاة وتسعون ائمة فليخصها احصاء الله الرحمن الرحيم  
 الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق  
 البارئ المصور الغفار الغفار التوكل الرزاق الفتاح العليم  
 القابض الباسط الخافض الرافع المذل المذل السميع البصير الحكيم العدل  
 اللطيف الخبير الحكيم العظيم الغفور الشكور العلي الكبير الحفيظ المقيت  
 الحسيب الحنن الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد  
 الباعث الشهيد الحق الوكيل القوي المتين الولي المحصي المبدئ  
 المعيد المحيي المميت القيوم الواحد الاحد الصمد القادر  
 المقدر المتعال المتكبر المقدم المؤخر الاول الاخر الظاهر الباطن الوالي المهيمن  
 المتعالي البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والاكرام



المقسط الجامع الغني المغني المانع الضار النافع النور العادي البديع  
 البتة الوارث الرشيد الصبور منزه عن الهوى والسمات الحسن بن  
 امته تولى به كتمان يغتم علينا حجج ابواب الخيرات ويخولنا ويرحمنا  
 انه هو الغفور الرحيم والمعاد اي المسما في كما هو المتبادر عند اطلاق  
 اهل الشرع حتى لا نه امر ممكن اخبر به الصادق اما الامكان فلا يكون  
 فيما لا علم بعد الوجود او تفرق بعد الاجتماع ومات بعد الحضور فيكون  
 كذلك والفاعل هو الله القادر على كل الممكنات التي لم يكن  
 والجزئيات واما الاخبار فلما توارت من الانبياء سيما بنينا  
 انهم كانوا يقولون ذلك ولما ورد في التنزيل من نصوص لا يحسن  
 اكثرها التاويل مثل قوله تعالى من يحيى العظام التي رميمت  
 ان شاء اول مرة فاذا هم من الاحداث الى ربهم ينسلون  
 فيقولون من يعيدنا قل الذي قطعكم اول مرة يحبس الان  
 ان لم يجمع عظامه على قاردين على ان تستوي بانه وقالوا لجلودهم لم  
 شهدتم علينا قالوا انطقوا الله الذي انطق كل شيء فكما تضمنت جلودهم  
 به لانهم جلدوا غيرهم يوم تشقق الارض عنهم يوم اذك حشر  
 علينا بغير افعال بعد اذ انشأ ما في القبور الى غير ذلك من الآيات  
 وفي الاحاديث ايضا كثرة وبالجملة فاشبهت المعاد جسمان  
 ضروريات الدين وانكاره كفر بيقين واما المعاد الروحاني اعني  
 التذات النفس بعد المفارقة وتاملها بالذات والالام العقلية  
 فلا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر منكره ولا مانع شرعا  
 وعقلا من اثباته بخش الاجاب ويعاود فيها الارواح بالاجاد  
 بعد الفناء عند بعض المتكلمين او بالجمع بعد تفرق الاجزاء عند بعضهم  
 ونحو التوقف وهو اختيار امام الحرمين حيث قال يجوز عقلا ان يعود  
 اجزاهم ثم تعاد وان تبقى اعراضها المعهودة ثم تعاود  
 ولم يدل قاطع سمعي على تعيين احدهما فلا يسجد ان يصير احب الى العباد

على صفة اجسام التراب ثم ياتي تركيبها الى ما عهد ولا يخفى ان سديم  
 منها شئ ثم يعاد واما علم وكذا الجبارة والمجاسة لنصوص  
 الدالة عليها والحكمة في المجاسة من ان الحاسب خبير وان الله  
 بصير طيور مرات ارباب الكمال وفضائح اصحاب النقضات على  
 رؤس الاشهاد زيادة في لذات هولاء ومسراتهم والام والملك  
 واخراتهم وفي هذا ترغيب في الخيرات وزجر عن السيئات والاصحاب  
 حق وهو جبر محدود وعلى من جهنم يروى الاولون والآخرون ادق  
 من الشر واحد من السيف على ما في ورد في الحديث الصبي وثبت ان  
 يكون المور عليه هو المارد بكل بور وكل احد النار على ما قال الله تعالى  
 وان منكم الا واردا وانكره القاضى عبد الجبار وكثير المعنونة زعموا انهم  
 انه لا يمكن العبور عليه ولو امكن فغيبه تعذيب ولا عذاب على المؤمنين  
 والصلوات يوم القيمة وجواب ان امكان العبور ظاهر كل شئ  
 على الماء والطيران في الهواء غايته محالة العادة ثم الله سهل  
 الطريق على من اراد ان ورد في الحديث ان منهم من هو كالبرق الخاطف  
 ومنهم من هو كالريح الهامة ومنهم من هو كالجوار ومنهم من هو كخوز  
 ويعلق يديه ومنهم من هو كخز على وجهه والمنية ان حق لقوله تعالى ونضع  
 الموازين القسط ليوم القيمة فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة  
 راضية واما من خفت موازينه فانه هاوية وذهب كثير من المفسرين  
 الى انه ميزان كرفقان وان على بالحدس الحقيقة  
 لا مكانها وقد ورد في الحديث تفسيره بذلك وانكر بعض المعنونة  
 ذهابا الى ان الاعمال اعراض لا يمكن وزنها فكيف اذا زالت ونكالت  
 واجيب بانه يوزن صحايف الاعمال وقيل بل تجل الحسب احب  
 نورانية وان كانت احب باطنية واما لفظ الجمع فلا يستلزم  
 وقيل لم يكن مكلف ميزان واما الميزان الكبير واحد فلهما راجعة  
 الامر وعظم المقام وخلق الجنة والنار اي هي مخلوقتان الان



وزعم اكثر المعتزلة انها انما يخلق ان يوم الجزاء لنا وجهان الاول قصة ادم  
وحواء اسكانهما الجنة ثم اخراجهما عنها باكل الشجرة وكونها  
مختصتان عليهما من ذوق الجنة على ما نطق به الكتب والسنة  
وانتقد عليه اجماع الامة قبل ظهور الخلفين فحملوا على استنباط  
من باب ان الدنيا تجري مجرى السحاب بالدين والمراعاة  
لاجماع المسلمين ثم لما قيل بخلق الجنة بدون النار فثبتوا ثبوت  
ثبوتها الثاني الايات الصريحة في ذلك كقوله تعالى ولقد رآه  
نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عند ما حنت المأدب وكقوله  
في حق الجنة اعدت للمتقين اعدت للذين آمنوا بالله وحده  
وارزقت الجنة للمتقين وفي حق النار اعدت للكافرين ووردت  
الحجج للنفاذ من حملها على التعبير عن المستقيم بلفظ الاضطر بالغة  
في تحققة مثل ونفخ في الصور ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار  
خلاف الظاهر فلا يعقل اليه بدون قرينة قالوا لو خلقنا له الملك  
لقوله تعالى كل شيء باكمف الا وجهه والذات لم يزل يجمع على  
دوامها وللشخص الشاوية بدوام اكل الجنة وظلمها واجيب  
بتخصيصها من آية الهلاك جماعين الادلة وبان الدوام المجمع عليه  
هو انه لا انقطاع لمقاييما ولا انتهاء لوجودها بحيث تبقى  
على عدم ثباتها بحيث يبقى في دوام الاكل فانه على التجدد والانقضاء  
مطلقا وهذا لا ينافي فناء لحظة وبان المداوان كل ممكن فهو باكمف  
في حد ذاته بمعنى ان الوجود لا يتكافى بالنظر الى الوجود الواجب  
بمنزلة عدم تحيد اهل الجنة في الجنة ويحيد الكافر في النار باجماع  
المسلمين على ذلك هذا حكم الكافر الجاهل المعاند وكذا من بالغ  
في الطلب والنظر واستفزع الجمهور ولم ين المقصود خلافا للخط  
والصبري حيث زعم انه معذور اذ لا يثبت بحكمة الحكم ان ينفذ  
مع بذله الجهد والطاقة من غير جرم ونقصير كيف وقد قال الله في

وما جعل الله عليكم في الدين من حرج ليس على الاغنى حرج ولا على الاوسع حرج  
ولا على المريض حرج ولا على المتعب حرج ولا على المتعب حرج ولا على  
وغيره للمفوض الواردة في هذا الباب هذا في حق الكفار غنا  
او اعتقاد او اما الكفار حكم كطفال المشركين فكذلك عند  
الاكثر من لدخولهم في العمومات ولما روي ان خديجة ضربت  
النبي دم عن اطفالها الذين ماتوا في الجاهلية فقال لهم في النار فان  
المعتزلة ومن تبعهم لا يذنبون بل هم خدام اهل الجنة على ما ورد  
في الحديث لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى ولا تجزون الا  
ما كنتم تعملون ونحو ذلك وقيل من علم الله منه الايمان والطاعة  
على تقدير البلوغ فخر الجنة ومن علم منه الكفر والعصيان فخر النار  
ولا يخلد لهم صاحب الكعبة في النار وان مات قبل التوبة  
خلافا للمعتزلة بل يخرج اخوان الجنة تفضيلا وجوبا لنا وجه  
الاول الايات والاحاديث الدالة على المؤمنين يدخلون الجنة  
البتة وليس ذلك قبل دخول النار وفاقا فتعين ان يكون بعده  
او بدونه قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن عمل مثقالا  
من ذكرا او انثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة وقال النبي  
من قال لا اله الا الله دخل الجنة وقال من مات لا يشرك بالله  
شيئا دخل الجنة وان زنى وان سرق الثاني النصوص  
المشعة بالخروج من النار كقوله تعالى النار مثوكم خالدن فيها  
الا ما شاء الله فمن رزق عن النار وادخل الجنة فمقفا  
وقول النبي ومن يخرج من النار قوم بعد ما تمسحوا وصاروا فحما  
فيموتون كما يموتون نيب الجنة في جيل السيل وخبر الواحد  
لم يمين حجة في الاصول لكن بغية التأييد والتأكد بقوله النصوص  
اجتمعت المعتزلة بالايات الدالة على الخلود المتناهية للكافرين  
وغيره كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له اجره ثم خاتمة



فيها ابداد وقولها ومن يقين مؤمن مستحقا فخره جهم خالدا فيها وقولها  
 واما الذين فسقوا فاولهم النار بكل اراوا ان يخرجوا منها اعيدوا  
 وغير ذلك من محض الجواب انا يخص تلك العمومات بالكفار  
 او تحمل الخلود وان كان ظاهرا في الدوام على المكث الطويل فانه  
 قد يستعمل فيه كسجين مجلد ووقف مجلد او يقيد السيات بقيد  
 الاستبدال او نحو ذلك كما قيل في آية القتل ان التعيين بالوصف  
 ليس بالحيثية فيختص بمن قتل مؤثرا لا يمانه جمعا بين الادلة  
 واختلفت الروايات في الكيفية روي ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان من قتل النفس بغير حق وقذف المحصنة والزنا و  
 الغار من الرخف والسر والكل مال التبر وعقوق الوالد بن الحسين  
 والا يحا في الحرم وزاد ابو هريرة روى اكل الربوا وزاد على ذلك  
 السرقة وسرقة الخمر وقيل كل ما كان مفدية مثل مفدية  
 شيء مما ذكر او كثر منه وقيل كل ما توعده عليه السارع مخصوصه قتل  
 كل معصية اصر عليها الجسد من كبرية وكل ما استغفر عنها في صغيرة  
 وقيل انها السمان اضايفان لا يعرفان بذاتهما مكل معصية  
 اضيفت الى ما فوقهما في صغيرة واما اضيفت الى ما دونهما  
 من كبرية والكبرية المطلقة هي الكفر اذ لا ذنب اكبر منه والعفو عن  
 الصغائر والكبائر دون التوبة ومعنى العفو ترك عقوبة الجرم  
 واستر عليه بعد ما اخذت جازية خلافا للمعصية لانا لا نأخذ بالثبوت  
 الناطقة بالعفو والغفران وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو  
 عن السيئات او بوجهين ياكسبوا ويعفو عن كثير ان الله  
 يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم ان الله لا يغفر لشركه  
 ولا يغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان ربك لذو مغفرة للناس  
 على ظلمهم وفي الاحاديث كثيرة والمعصية لا تخصونها بالصغائر والكبائر  
 المفرونة بالتوبة وتكون ابو جهمين الا اول الايات والاحاديث

الواردة في وعيد العصف والجواب انها على تقدير عمومها انما تدل على  
 الوقوع دون الوجوب وقد كثرت النصوص في العفو فخص  
 المغفور عن عمومها الوعيد وزعم بعضهم ان الخلف في الوعيد  
 كرم فيجوز من الله تعالى والمحققون على خلافه كيف وهو يدل لقول  
 وقد قال الله تعالى ما تبدل القول له في آية الله ان الذنب اذا  
 علم انه لا يجاقب على ذنبه كان ذلك تقديرا له على الذنب وانما  
 للمعصية عليه وهذا ينافي في حكم ارسال الرسل والجواب ان مجزى جواز العفو  
 لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن الحكم كلف العمومات  
 الواردة في الوعيد المفرونة بنجاة من التوبة ترجح جانب الوقوع  
 بالنسبة الى كل واحد وكفي به زاجوا والشفاعة حق لمن اذن  
 الرحمن لقوله تعالى لو لم يبق الا شفاعة الامن اذن له الرحمن  
 ورضي له قولا ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له من الذي  
 شفع عنده الا باذنه وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لاهل الكبار من امته في خطا السيئات اما في العصف واما بعد  
 دخول النار خلافا للمعصية وهذا مبني على ما سبق من جواز العفو  
 بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وعندهم لا يجوز له تجزئ ما يشره  
 بل تواتر معنى من الشفاعة لاهل الكبار كقوله عام اذ خرت شفاعة  
 لاهل الكبار من امته واحتجت المعصية لقوله تعالى وانفقوا يوم  
 لا تحصى نفس عن نفس شيئا ولا تقبل منها شفاعة وقوله تعالى  
 ما للظالمين من حميم ولا شفاعة بطاع والجواب بعد تسليم ذلك انما  
 العموم في الشفاعة والارمان والاحوال انه يجب تخصيصها  
 جمعا بين الادلة ولما كان اصل العفو والشفاعة ثابتا بالادلة  
 القطعية من الكتاب والسنة والاجماع قلت المعصية بالعفو  
 عن الصغائر مطلقا وعن الكبائر بعد التوبة وبالشفاعة لرفع  
 الدرجات وزيادة الثوابات وكلها فاسد اما الاول فلانه



القاب ومرتكب الصغيرة المجتنب عن الكبيرة لا يستحق العذاب  
 عندهم فلا حظ للعفو واما الثاني فلان النصوص دالة على الشفاعة بخبر  
 طلب العفو عن الجنابة وهو مشفق عليهم اي مقبول الشفاعة كما ورد  
 في الحديث ان الله تعالى يقول استغفر لشعبك وستر عيوبهم  
 عذاب القبر للمؤمن العاصي ولكل فرقة كليات كقوله تعالى  
 في آل فرعون ان رجسهم على ما عداوا وعشتا اي قبل القصة  
 وذلك في القبر بل قيل قوله تعالى ويوم تقوم الساعة ادخلوا  
 آل فرعون اشد العذاب وكقوله تعالى في قوم نوح اغرقوا  
 فادخلوا ناراً وادفنا للشعبي وكقوله تعالى ربنا امتنا اثنتين  
 واحيينا اثنتين واحدى الحيوتين ليست الا في القبر ولا يكون  
 الا لا تخرج ثواب او عقاب بل لا اتفاق وكقوله تعالى و  
 لا تحبين الذين قتلوا في سبيل الله اموات بل احياء عندهم  
 ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله والاحاديث المتواترة  
 المعنى كقوله عم القبر روضة من رياض الجنة او حفرة من حفرة  
 النيران وكقوله عم استغفر هو من البول فان عامة عذاب القبر  
 وكما روي انه من يقبر فيقال انها البعذابان الحديث الى غير ذلك  
 من الاخبار المستورة المشهورة وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم استغفر الله من عذاب القبر واستغفر ذلك في الآية  
 الاثورة وانكر عذاب القبر بغض المعتزلة والروافض لانه  
 الميت حماد لا حيوة له ولا ادراك فتعذبه محج وجواب انه يجوز  
 ان يخلق الله تعالى في جميع الاجزاء وبعضها نوعا من الحيوة فذكر  
 ما يدرك ألم العذاب اوله المقيم وهذا لا يستلزم إعادة  
 الروح الى بدنه ولا ان يتحرك ويضطرب او يرى اثر العذاب  
 عليه حتى ان العرق في الماء او الكول في بطون الحيوانات  
 او المصلوب في الهواء يعذب وان لم ينطق عليه ومن تأمل

في الكتب

في عبيد

في عبيد ملكه وملكوته وغائب قدرته وقبره لم يستحق مثل ذلك  
 فضلا عن الاستحقاق وسؤال منكر وكثير لقوله عم اذا قبر الميت  
 اتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لهما المنكر والمكفر الكبر  
 فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل فيقول هو عبد الله ورسوله  
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولان قد كنا  
 نعلم انك تقول هذا ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين  
 ثم ينزل فيه ثم يقال له ثم فيقول ارجع الى اهلي فاخبرهم فيقولان  
 ثم كنوثة العود من لا يوفى ظمته الا احب اهله اليه حتى يبعث الله  
 من مضجه ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس يقولون  
 نفقت مثله لا ادرى فيقولان قد كنا نعلم انك تقول ذلك  
 فيقال للارض التزمي عليه فتلتزم عليه فتختلف اضراسه فياخذها  
 معذبا حتى يبعثه الله من مضجه ذلك والاحاديث في هذا المعنى  
 وفي كثير من احوال الاخرة متواترة المعنى وان لم يبلغ احادها  
 التواتر وبعثة الرسل جمع رسول فتقول من الرسالة وهي سفارة  
 العبد بين الله تعالى وبين ذوي الالباب من خلقه يري  
 بها عليهم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدنيا والاخرة وقد  
 عرفت معنى الرسول والنبى في صدر الكتاب بالمعجزات جمع معجزة  
 وهي امر يظهر بخلاف العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين  
 على وجه المنكرين عن الايمان بمنزلة من كذب ادم الى سينا محمد  
 صلى الله عليه وسلم حق اما نبوة ادم فبالكتاب الدال على انه  
 قد اذن من مع القطع بانه لم يكن في زمانه نبى اخر من الوحي لا غير  
 وكذا بالسنّة والاجماع فانكار نبوة علي بالنقل من البعض كونه  
 كذا واما نبوة محمد عدم فلانه ادعى النبوة وظهر المعجزة اما دعوى النبوة  
 فقد علم بالتواتر واما اظهر المعجزة فلو جهن احد في انه اظهر كلام  
 الله تعالى وتحدت به البلى مع كمال بقاء نعمه فجزا عن معارضة



اقصر سورة منه مع تهاكم على ذلك حتى خاطوا بالمجهول واعضوا عن  
 المعارضة بالحدوف الى المقارعة بالسيف ولم يتقن احد  
 منهم مع توفر الدواعي لان بشيخ فهايد انه قد دل ذلك قطعا على  
 انه من عند الله وعلم منه صدق دعوى النبي يوم علموا عاديا لا يقدر  
 فيه شيء من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن سائر العلوم  
 العادية وثانيهما انه نقل عنه من الامور الخارقة للعادة ما بلغ القدر  
 المستر من اعنى ظهور المعجزة حد التواتر وان كانت تفصيلها  
 احاد الكشافة على رضى وجود حاتم وهي مذكورة في كتب السير  
 وقد يستدل ارباب البصائر على نبوته بوجهين احدهما ما تواتر  
 من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها واخلاقه العظيمة  
 واحكامه الحكيمة واقدامه حيث يحجم الابطال ودثوثه بعصمة النبوة  
 في جميع الاحوال وثباته على حاله لدر الاهوال بحيث لم يجد اعداؤه  
 مع شدة عدائهم ومحورهم على الطعن فيه مطعنا ولا الى القدر  
 فيه سبيلا فان العقل يحزم باعتناء اجتماع هذا الامور غير الاشارة  
 عليهم السلام وان كجج الله هذا اليك لانت في حق من يعلم انه لا يقدر  
 عليه ثم محمد بن عثمان وعشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الاديان  
 وينصره على عدايه ويحيى اثاره بعد موته الى يوم القيامة وثانيهما  
 انه ادعى ذلك الامر العظيم من انظر قوم لا كتب لهم ولا حكمه  
 معهم وبين لهم الكتاب والحيمة وعلمهم الاحكام والشرائع  
 وانهم محارم الاحق واكمل كثير من الناس في الفضائل العلمية  
 والعلوية ونور العالم بالانوار الصالح واظهر الله دينه على الذين  
 كلفه كعادته ولا محن للنبوة والرسالة سوى ذلك ومحمد صلى الله  
 عليه وسلم خاتم الانبياء لقوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم  
 النبيين ولقوله يوم كلفنا رضى انت مني بمنزلة هرون من موسى الا  
 انه لا نبي بعدي فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى ثم بعده

فانا نعم كنهه يتابع محمد ام لان شريعة قد نسخت فلا يكون اليه وجه في  
 احكام بل يكون خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاشياء  
 معصومون من الكذب خصوصا فيما يتعلق بأمر الشرائع وتبليغ  
 الاحكام وارث الاله اما بعد ان لا جماع واما سهر وافضل الذين  
 ومن الكفر قبل الوحي وبعد بالاجماع ومن الكبار بعد ايامهم  
 فحوزة الاكثر من واما الصغار فيجوز عدا عند المهور خلافا لما في  
 واثباته وتجوز سهره بالاتفاق الا ما يدل على الخفة كسيرة لفته  
 والتطهيف بحبه لكن المحققين مشروطون ان يثبتوا عليه فثبتوا عنه  
 هذا كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدوره الكبرية وذو  
 المعنونة الى امتناعها لانها توجب النفرة المانعة عن اتباعهم  
 فيفوت مصالحة البعثة والحق منع ما يوجب النفرة كعصم الامهات  
 والفجور والصغار والذلة على الخفة ومنع الشبهة صيد الصغيرة  
 والكبرية قبل الوحي وبعد كنههم حوزوا اظهر الكفر نفقة بهذا ذكره  
 العلامة التفتازاني في شرح العقائد وقال في شرح المقاصد  
 والمذهب عندنا منع الكبار بعد البعثة مطلقا والصغار بعد  
 لا سهره وذوهم امام الحسن بن علي وابو هاشم من المعنونة الى حوز  
 الصغار بعد البعثة انتهى وبين كل مية ثمان مائة بحسب الظاهر فتأمل  
 وهم افضل من الملايكة العلوية عن كثرة الاسماء ومن  
 الملايكة السفلية بالاتفاق وعامة البشر من المؤمنين ايضا  
 افضل من عامة الملايكة وعند المعنونة وايه عبد الله الحكيم  
 والقاضي ابي بكر الملايكة افضل والمراو لا فضل اكثر لوانا  
 ذلك لان الان ان يحصل الفضائل والكمالات العلمية والعملية مع  
 وجود العوائق والموانع من الشهوة والغضب وسنوح الحاجات  
 الضرورية من الكسب عن الكسب الكمال ولا شك ان العبادات  
 وكسب الكمالات مع الشوائب والصوارف اشق وادخل في ذلك



فيكون افضل واهل بيعة الرضوان وهم الذين بايعوا تحت الشجرة و  
اهل غزاة بدر وهم الذين جاوروا مع رسول الله بقرب قيس بدر  
وكانوا ثلثمائة وثلاثة عشر شخصا والكفار تسعين وخمسين من  
اهل الحبة لورد والنصر بذلك وكرامات الاولياء حق التولي  
هو العارف بالبعد وصفاته المواظب على الطاعات المحتجب  
عن المعاصر المعوض عن الانهاك في الذات والشهوات وكرامته  
ظهوره خارج المعادة من قبة غير مقدس لدعوى النبوة و  
بهذا يتنازع عن المعجزة وبخارته الاعتقاد والحمل الصالح والتمتع  
من بيعة النبي عن الاستدراج وعن مؤلفات كذب الكذابين  
كما روي ان صليته دعا لاهل بيعة الرضوان صليته فصارت  
عينية الصليته عوراء وبيعتهم هذا امانة وقد يظهر الخوارق من قبل عوام  
المسلمين تخلصا لهم من المحن والمكاره وبمعونة فليدركوا  
ان الخوارق انواع اربعة محجزة وكرامة ومخوفة واهانة والدليل  
على حقيقة الكرامة ما تواتر من كبر من الصلوة ومن بعدهم بحسب لا يمكن  
انكاره خصوصا الامر المشترك وان كانت التفصيل احاد  
وايضاً الكتاب ناطق بظهورها من جريم ومن صاحب بيتها  
عدم وبعد ثبوت الوقوع لا حاجة الى اثبات الجواز والمحتجزة  
يكرهون كرامات الاولياء ووافقهم الاستدلال بالحق من انما  
لا تتخير عن المعجزة فليكون المعجزة حادثة على النبوة ونبذ باثباتها  
والجواب انها تنتمي بالتقدم مع ادعاء النبوة في المعجزة وعدم  
التقدم مع ذلك الادعاء في الكرامة يكون الله مقدر بها من ثبات  
ويختص برحمته من بر برفقه اسارة الى وجه شهادتها بالكرامات  
والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضي الله عنه  
تثبت امامته بالاجماع لان الصحابة قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في سفينة بنى ساعدة واستقر ابيهم بعد

الاشارة والمنارعة على خلافة ابي بكر فاجمعوا على ذلك وبايعه على  
على رؤس الاشهاد بعد توقف كان منه نصرا امامته مجمعا عليه  
ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد اذ لو نص لكان  
ادلى بالظهور من نصبه احاد والولاية والاحكام على الجنود في البلاد  
ولم يخف ذلك فكيف خفي هذا وان ظهر فكيف اندرس حتى لم ينقل  
الىنا فلم يكن ابو بكر اماما الا باختيار البيعة وامانته بر النصرة على  
غيره فهو نبي للصحابية كماله الى مخالفة الرسول وحق اللجاج  
وذلك مما لا يجوز على اخراجه الا بالردافض واعتقاد اهل السنة  
تلك كبة جميع الصحابة والشياطين عليهم كما اثبت الله ورسوله عليهم ثم  
عمر رضه لان ابا بكر رضي الله عنه من حيوة وعاشان رضوانا  
واملى عليه كتاب عمده لعمر رضه فلما كتب ختم الصحيفة واخرجها  
الى الناس وامرهم ان يبايعوا لمن في الصحيفة فبايعوا حتى رث  
بعدي رضه فقال بايعوا لمن فيها وان كان عمر وبالجملة وفتح الانبياء  
على خلافة ثم عثمان رضه لان عمر رضه لما استشهد ترك الخلافة  
مشورى بين ستة عثمان وعمر وعبد الرحمن بن عوف وطليحة و  
الخير الزبير وسعد بن ابى وقاص ثم فوض الامر فاستتم اليه عبد الرحمن  
بن عوف ورضوا بحكمه فلما رضى عثمان رضه وبايعه بحضور الصحابة  
فبايعوه وانقادوا لادامه وصلوا معه الجمع والاعباد فكان  
الخلافة في حقه اجماعا عام على رضلان عثمان رضه لما استشهد  
ورس الامر محمدا اجمع كبار المهاجرين والانصار على رضه  
والتسوية بقول الخلافة وبايعوه لما كان افضل اهل عصره  
واولهم بالجدالة وما وقع من المخالفات والمخاريات لم يكن عن  
نزاع في خلافة بل عن خطا من الاجتهاد والافضية لهذا  
الترتيب اى ترتيب الخلافة لعثمان الاناضل ابو بكر ثم عمر ثم عثمان  
ثم علي وعلى هذا الترتيب وجدنا السلف وحسن ظننا بهم بقضائهم



لو لم يعرفوا ذلك لما طبقوا عليه فوجب علينا اتباعهم وتقليد ما هم في  
فيه الى الله تعالى ومعنى الافضلية الى المعنى المراد بها هيمنة اكثر  
ثوابا عند الله بما كسب من خير لانه اعلم واشرف نسباً واما رتبة  
ذلك والكفر عدم الايمان عما من سلكه والايمان في اللغة التصديق  
وفي الشرع التصديق بما علم محي النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة  
ان تصديق النبي بم بالقلب فيما اشتهر كونه من الدين بحيث يعلمه  
من غير اقتتار بالنظر واستدلال كوحدة الصانع ووجوب  
الصلوة وحرمة الخمر ونحو ذلك ويكفي الاجمال فيما يلاحظ اجالاً و  
شروط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً حتى لو لم يصدق بوجوب  
الصلوة عند السؤال عنه وحرمة الخمر عند السؤال عنه كان كافراً  
وهذا هو المشهور عليه المجهول واختار الشيخ الى منصوص رحمه الله  
والنصوص ما صنفه لذلك قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم  
الايمان وقال الله تعالى وقبلة مطمئنين بالايان وقال الله تعالى  
ولا يدخل الايمان في قلوبكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت قلبي عند ديني  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل من قال لا اله الا الله هل شفقت  
عليه وذهب كثير من المحققين الى ان الايمان هو التصديق المذكور  
مع الاقرار وهو المحكي عن ابي حنيفة رحمه الله فقل هو من صدق  
بقبلة ولم يتفق الاقرار بالسنة في عمره مرة لا يكون مؤمناً  
عند الله ولا يستحق الجنة ولا النجاة من الخلود في النار بخلاف  
ما اذا جعل اسماً للتصديق فقط فان الاقرار شرط لا جواب الاحكام  
في الدنيا من الصلوة عليه والفرق في مقام المسلمين والمطالبة بالعبادة  
والزكوات ونحو ذلك ولا يخفى ان الاقرار عند الغرض لا بد ان يكون  
على وجه الاعلان والاعلان على الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف  
اذا كان لا تمام الايمان فانه يكفي مجرد التكليم وان لم يظهر عن غيره ثم  
اختلف فيما اذا كان قادراً وترك التكليم على وجه لا يابى او العاقل

مخلوطة

لا فسر

كالافس مؤمن وفاق والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة كافر وفاقا  
لكون ذلك من امارات عدم التصديق ولهذا طبقوا على كفر طائفة  
فان قيل لم جعل الاقرار الذي هو عمل الدين داخل في الايمان بخلاف  
اعمال سائر الاركان فاجابه ان الايمان وصف لسان المالك  
من الروح والجسد والتصديق عمل الروح فاجعل عمل سائر الاعمال  
واخل فيه تخفيفاً لكمال تصاف الايمان بالايمان وتيقن من  
الدين رأساً من كونه ذهاب اكثر السلف فجميع ائمة المحدثين  
وكثير من المتكلمين المان الايمان بتصديق بالجنان واقرار بالدين  
بالاقرار كان لكن لا يجعلون تارة العمل خارجاً عن الايمان بل يفتنون  
بداخل الجنة وعدم دخوله في النار وهو المحكي عن مالك وثالث فني و  
الاوزاعي وعليه اشكل ظاهر وهو انه كيف لا يستغنى الشئ عن الايمان  
مع اشتغاله بركته اعني العمل وكيف يدخل الجنة من لم ينصف بما جعل الايمان  
اسماً وجوابه ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس في دخول  
الجنة وهو التصديق مع الاقرار والعمل على ما اشهر اليه بقوله تعالى يا ايها  
المؤمنون الذين اؤذوا من الله وجبت قلوبهم الى قوله اولئك هم المؤمنون  
حقاً وموضع الخلاف ان يطلق الاسم للاول ام للثاني ولا يفرق احد  
من اهل القبله الا بما فيه نفي للصانع القادر المختار العليم او منكر او  
انكار النبوة او انكار ما علم محي محمد صلى الله عليه وسلم به ضرورة وانكار ما لم يحج  
عليه قطعا كاستعمال الحركات التي اجمع على حرمتها فان كان ذلك  
المحكي ما علم ضرورة من الدين فذاك داخل فيما تقدم ذكره والا  
فان كان اجاباً ظاهرياً فلا كفر في لفظة وان كان ظاهرياً فلفظ  
كذا في شرح الموافقة واما غير ذلك فالقابل به مستدع وليس  
بمكافرة وقبلة نعم اعلم ان جمهور المتكلمين والفقهاء على انه لا يفرق احد  
من القبله فان اشبه ما اطلقه الاشارة في اول كتابه بغير  
الاسلاميين اختلف المسلمون بعد تبليغهم عليه السلام في شيا

الدين لانه المتعين للبيان والظاهر  
ما في الباطن بحسب الصنع ولهذا  
جعل الحمد الذي هو فعل ص

لو حصر اد مع الاقرار وعلى هو الكامل  
المخفى بخلاف وهو التصديق



مثل بعضهم بعضا وتبرء بعضهم عن بعض فصاروا فرقا متبذرين  
 الا ان الاسلام مجموع ويعتمد في هذا مذهبه وعليه اكثر اصحابنا وقد نقل  
 عن الشافعي انه قال لا اريد شهادة احد من اهل الاطهار الا خطابة  
 فانهم يعتقدون حل الكذب وحكي الحاكم صاحب المختصر في كتاب  
 المستغنى عن ابي حنيفة انه لم يكره احدا من اهل القعدة وحكي ابو بكر الرازي  
 مثل ذلك عن الكرخي وغيره من اصحابنا من قال يكفر الخبيث لغيره  
 قال الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني يكفر من يكفرنا ومن لا فلا و  
 اختار الامام الرازي ان لا يكفر احدا من اهل القعدة وتمسك بانه  
 لو توقف على الاسلام على اعتقاد الحق في المسائل التي اختلف فيها  
 اهل القعدة كسنة الصفات وخلق الاعمال وعموم الادوة وقدم  
 الكلام وجواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع ان الحق فيها واحد كما  
 النبي يوم ومن بعد بطالبون بها من امن وفيتشون عن عقائدهم  
 فيها وينهونهم على ما هو الحق منها واللازم منتف قطعاً ولقائل ان  
 يحسب عنه بمنع الكرامة فان التصديق بجميع ما جاء به النبي اجمالا كاف  
 في صحة الايمان وانما يحتاج الى بيان الحق في التفاصيل عند الحاجة  
 وان كانت مخالفاً في تكفير الخبيث لغيره كحدث العالم تكلم  
 من مؤمن لم يعرف معنى الحادث والقديم صلياً ولم يخطر بباله حديث  
 حشر الاجاب وقطعاً لكن اذا لاحظ ذلك فلو لم يصدق كان كافراً  
 والتوبة وبهر النظم على المحصنة لكونها محصنة وقيل مع الزعم على التبرك  
 في الاستقبال واجبة لقوله تعالى لو لم يؤمن بالله وما جاء به من الحق  
لطفنا ورحمة واحسانا من الله تعالى لا وجوباً لما مره ولا امر بالمعروف  
تبع لما يؤمر به فان كان ما يؤمر به واجباً فواجب الامر به وان كان  
ما يؤمر به مندوباً فمندوب الامر به وكذا النهي عن المنكر شرع لما نهى عنه  
فان كان حراماً فالنهي عنه واجب وان كان مكروهاً فالنهي عنه مندوب  
وسرطاني سرط وجوبه ان لا يؤدى الى الفتنة والالام لم يجب ولم

ولم يندب وان يظن بقوله والالام لم يجب بل يندب اظهار الشك الاسلام  
 ولا يجوز التجسس والتفتيش عن احوال الناس بالكتاب والسنة اما  
 الكتاب فنقول تعالى ولا تجسسوا وقوله ان الذين يحبون ان  
 تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الا انه يدلي على حرة السعي  
 في اظهار الفاحشة ولا شك ان التجسس سعي في اظهارها واما  
 السنة فنقول عدم من تتبع عورة اخيه تتبع الله عورته ومن تتبع  
 الله عورته فخصه على رؤس الاشهاد والا وليس والاخرين وقوله  
 يرم من ابغى بشي من هذه القادورات فليستره بستر الله فانه  
 من ابغى لنا صفة اخفا عليه عند الله وايضا من سير به يوم انه  
 كان لا يجسس عن المنكرات بل يسترها ويكره اظهارها فتشك الله  
 على العقاب الصبيحة ووفقك لما يرضى من الاعمال ولما يصلح من  
 الاقوال معناه ظاهر هذا ما يستر لنا بعون الله وحسن توفيقه  
 من سره العقاب العصبية نفع الله به الطالبين وجعل زوالنا  
 يوم الدين انه خير موفق ومعين وفق الفراع  
 من هذه النسخة الشريفة في اليوم  
 السابع من ذي الحجة الشريفة  
 لسنة سبع ومائة والف









بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يطلق على معنيين احدهما الغوي وهو الوصف بالجميل على جهة  
التعظيم والتبجيل والآخر غي وهو من مسمى عن تعظيم المنعم بسبب كونه  
مستحقا وكل واحد منهما محتمل ههنا وعلى التقديرين اما ان يراد بالمنع  
المسمى للمعنى المسمى للمفعول او المسمى بالمصدر ويجوز ان يراد  
ما ينطلق عليه لفظ الحمد ليعلم الكمال ولا من التعريف بحتم ان يكون  
لاستحقاق وان يكون للمحسن وان يكون للمعبد الى رضى  
استحالة الى الفؤاد الكمال ولا من الملك ايضا يحتمل ان يكون  
لاختصاص الصفة بالموصوف وان يكون لاختصاص المتعلق  
بالمستحق كذا ذكره بعض المحققين في هذا المقام واختيار الخطاب  
على ما هو المشهور من طريق الغيبة يحتمل ان يكون للتبعية على القرب  
كما يدل عليه قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد وان يكون  
للاشارة الى انه ينبغي للمحسان بالاحتياط المحمود حاضرا ومجاها  
كما يلايه قول النبي عليه الصلوة والسلام الاحسان ان تعبد الله كأنك  
تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وان يكون لرعاية  
الاستغراب او لالتفات بناء على انه تعالى مذكور في السجدة  
مطريق الغيبة او براءة الاستدلال لان المقصود ههنا بيان طرق  
المناسبة وندار المناظرة على المناظرة وتقديم المستحق ان  
المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديم المستحق اليه يحتمل ان يكون  
لافاضة الاختصاص وان يكون للتعظيم والشرف وان يكون  
للتشويق الى المستحق لانه اهتم خصوصا في هذا المقام وان يكون  
لايهام انه لا يزدول سبحانه وتعالى عن الخلق او الاستدلال بذكره  
وان يكون لرعاية صفة الاستغراب وان يكون لجعل الرضوخ  
للطبع لان الحمد مقدم على الحمد بالطبع والمنته من من عليه

وفائدة

وفائدة اراد ما بعد الحمد هي الاشارة الى الالفة بالخبر عن ادائه  
كما ينبغي ووجه الخبر اما ان نعم سبحانه وتعالى في غاية الكثرة والجلالة  
بحسب لا ينفك عنها صحتها ولا يوازنها شكرها ولو ان  
الاتيان بالحمد على وجه الكمال يستلزم التمسك في المحامد كما يتبين  
سيرة المحققين وسيرة الفقيين من سيرة في حاشية المطالع فان  
يقين ان المنية منى عنها لقوله تعالى لا يسلطوا صديقا ثم بالمرن و  
الاذن قلنا هذا مدفوع بوجوه منها ان المنية بمعنى هومنة المنعم لا امتثال  
المنعم عليه ومنها ان الخطاب مخصوص بغير الله تعالى وبديل عليه  
قوله تعالى يحسنون عليك ان اسلموا قبل لا تمنوا على اسلمكم بل الله  
يمن عليكم ان يداكم الى ما بين الالة ومنها ان المنية بمعنى هومنة التي  
يكون الغرض منها توبيخ المنعم عليه وتخفيفه لا المنية التي يكون الغرض  
منها تبيين المنعم عليه ليدل على كبره في الكبران ومنها ان في الكلام مضى  
مخدوفا الى استحقاق المنية واستحقاق المنية مع الاعراض عنها  
ليس منها عناية بل المنية عنه هو المنية بالفعل وعلى نيك الصلوة  
والحمية الاضافة ههنا يحتمل ان يكون للمعبد الخارج فخر او تبين  
محبة عليه الصلوة والسلام وان يكون للاستحقاق في جميع الاشياء  
عليه السلام والسلام في الصلوة والحمية ايضا يحتمل ان يكون للمحسن  
وان يكون للمعبد الخارج ان الصلوة والحمية الكمالتان وتقدم  
المستحق ههنا وجوه تعرف بالمقابلة الى ما سبق مع ان عليه  
التناسيب بين اداء الصلوة والحمد ايضا يصح ان جعل وجهه له  
قال بعض ان حسن ولو اورد في المصدر الصلوة على النبي عليه  
الصلوة والسلام بالصلوة على آله واصحابه كما هو وان المصنفين  
لكان اوله واجب عنه بانه انما عدل عن الطريق المشهورة  
الى ان الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام متضمن للصلوة على  
آله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحمة للمؤمنين فنهول الرحمة



من امتد عليه متضمن نزولها عليهم فتركه بمنزلة قوله وهذا دعاء شمل  
للمبرية اذ اقلت بكلام خبري ان كنت باقيا باي وجه كان يطلب  
ملك الصحة اي صحة النقل ان لم تكن معلومة للطالب اذ لو كانت  
معلومة فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه طلبها  
الصواب وقد يقال المراد طلب الصحة مطلقا سواء كان  
برجوع الطالب بنفسه الى ما نقل عنه او بطلب بيان الصحة  
من الناقل فكذا الكلام في قوله قاله ليس وثبوتها قوله فيطلب  
الصحة دون ان يقال فيطلب التصحيح او بيان الصحة  
او مدعيها وهو من نصب نفسه لبيان الحكم اما باليد  
او بالتبنييه وما يقال من ان الظاهر تفسيره بمن يفيد مطابقة  
النسبة للواقع سواء كان الحكم بدلييا ظاهريا او بدلييا خفيا  
محتجا الى ازالة غشاؤه او نظريا مدفوعا بان المتبادر من  
المدعى من يفيد الحكم المحتاج الى الدليل او التبنييه وهذا القدر  
كاف في تخصيص التفسير على ان التحريم يستلزم كون  
المدعى اعم من الناقل وحيث لا يحسن التقابل بينهما واختار المدعى  
على المحلل لانه الشخص الم يقيم الدليل لم يصرف على ان التحليل  
ينبغي على الشيء فاما لم يصرفنا لم يصرف على الكلام ههنا  
ففي قبل الشرع في اقامته وهو ظاهر فالدليل اي فيطلب  
ملك الدليل على دعواك وذلك اذا كان المطلوب نظريا  
غير معلوم اذ لو كان بدلييا او نظريا معلوما فطلب الدليل  
عليه لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر اذ الدليل هو المكتوب  
من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري وهذا التعريف شمل  
للدليل الصحيح والفاقد فالمراد بقوله قاله ليس فيطلب الدليل  
الصحيح اذ لو كان وظيفة الطلب فجزء طلب الدليل و  
وظيفة المحلل مجرد اقامة الدليل لم يكن للمناقشة في مقدما

الدليل وجهه وفي قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجازة سماحة ظاهرة  
والمعنى لا يستعمل لفظ المنع مسبويا الى النقل والمدعى الاجازة  
كونه مجازا ويحتمل ان يراد انه لا ينبى مفهوم المنع الى النقل  
والمدعى الاجازة على تقديرين نتيجة انه اذا قلنا هذا النقل مم  
يتبعن المجاز في لفظ المنع بان يراد منه مطلق طلب البيان  
او طلب بيان الصحة واما اذا قلنا هذا المدعى مم فيجوز المجاز  
في الطرف بان يراد منه طلب الدليل اذا كان نظريا وطلب  
التبنييه اذا كان بدلييا خفيا والمجاز في النسبة والمجاز في  
الحذف اي ليدعم ولا يتبعين شي من المجازات هذا اذا كان  
ذلك القول وانما قبل اقامة الدليل على المدعى واما بعد اقامة  
الدليل عليه فيجوز المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير  
ولهذا يقال ان منح المدعى الدليل راجع الى دليله فلا يستقيم المقصود  
الا ان يقال المراد بالمجاز ما يطبق عليه لفظ المجاز في الشئ  
الكل ثم الظاهر ان المراد من النقل المعنى الحاصل بالمصدر لا  
المنقول كما قبل لان المنقول غير متمم الصحة فلا يتحقق به المؤقتة  
والمنع لا حقيقة ولا مجازا الا باعتبار النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر  
والمراد من عدم منح النقل والمدعى الاجازة عدم منحها من حيث  
انها نقل ومدعى لان نقل النقل قد يكون مقدما للدليل  
فيمنع حقيقة من هذا الجبئية لان حيث انه نقل وحكاية  
والمدعى ايضا قد يكون مقدما لدليل مدعى اخر فيمنع حقيقة  
من هذا الجبئية لان حيث انه مدعى اذا المنع في عرفهم  
طلب الدليل على مقدمة والمراد بالمقدمة ههنا ما هو  
ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزءا منه او لا والاول  
ان يقول على المقدمة لان اضافتها الى ضمير الدليل يستلزم  
تجريدتها عن الدليل المعبر في مفهومها وايضا يستلزم



اعتبار التوحيد في نسبة المنع الى الدليل كما سيجي في عبارة المصدر  
والنسخة يحتاج تصحيح الضمير الى صفة عن الظاهر والدليل المطلوب  
الى مطلق الدليل ثم الظاهر ان المراد من المقدمة المقدمة  
المعينة وهو المشهور فيها بينهم ومن الطلب الطلب من  
المستدل وهو الموافق للمعروف ثم ان المنع له معينان احدهما  
اعظم متناول للمناقضة والنقض والمعارضة جميعا وهو السؤال  
والدخل في معارضة الدليل سواء كان بطريق المطالبة او الابطال  
والثاني اخص وهو طلب الدليل على المقدمة ويقال له جواز  
مناقضة ونقض تفصيلي ولا يترجم شي من هذا الثلاثة  
على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المصدر على المعنى  
حتى كلما مسبقا فالدليل الذي ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص  
بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني فالتمحيص ليس بجيد  
وايضوا ذكره انما يدل على ان النقل والمدعى لا يتحقق حقيقة  
واما على انها يتحققان محاذيا فلا ولوسم فلا يدل على حصر  
المنع في المحاذي لكونه الكناية وقد كسب عن الاول بان  
وجه تخصيص ان كل واحد من نقض النقل والمدعى معارضة  
محاذي قليل تاو جدا مختلفا منهما محاذي فانه كثير شائع  
فلما تعرض له دون اخويه وعن الثاني بان المقصود  
بالبيان هو الجواز السليم من المدعى لا الجزم الشكوكي لكونه  
غنا غنيا عن البيان وبان في الدليل مقدمة مطلوبة لم يذكر  
لظهورها وهي ان المنع معاني محاذية متناسبة للنقل والمدعى  
كطلب الصلة وطلب الدليل وعن الثالث بان الحصر  
اصنافي والمحاذي محاذي فيما يعبر الكناية والمحاذي انما ذكره  
ثم اذا كان المنع حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه  
الحقيقي محصرا فيه ثم الظاهر ان قوله فاذا استغلت

نما يكون

الدليل

بالدليل منع عطف على قوله فالدليل والفاء لا فائدة الترتيب  
بين طلب الدليل من مناصب الخصم واحدا لأمور المذكورة  
التي هي المنع والنقض والمعارضة ثم المنع اما ان يكون محاذيا  
منع محاذيا وهو لا يكون مع السند فهو طلب القسم الثاني  
فيستحق القسم الثاني في التقدم الا انه لم يحفظه المحققان  
لنسيان عن الفصل بين القسمين بالمتعلق بالقسم الثاني  
وهو قوله ولا بدفع السند اذ من الفصل بين القسمين  
وما يتعلق به بالقسم الاول ورعاية لكون المنع محاذيا  
كالسند بالنسبة الى المنع مع السند او يكون متناحيا مع  
ويقال له المستند ايضا وهو ما يذكر لتقوية المنع ثم المنع  
بالمعنى المذكور اذ اني للمفوض سند في المشهور في المقدمة  
لا الى الدليل فكأنه اسند الى الدليل لكونه كدليل في الاستدلال  
الى ما اسند اليه او للتبعية على انه ينبغي ان يتوقف استدلال  
حتى يقر المحلل مجموع مقدمات وليزيد ثم شرع ورعا للتبعية  
في كل ام المصغر غير ما ذكر فيقال في قوله فاذا استغلت به منع  
دون قوله فاذا اتممت الدليل منع بنسبة على ان الاشتغال بالمنع  
لا يتوقف على سماع الدليل كونه غايبا قال بعضهم الحسن ان  
يتوقف على ان يقر المحلل مجموع مقدمات ولعل لكن  
لا يلزم ذلك التنبه عطف قوله او نقض او عورض  
على قوله منع لان النقض والمعارضة بعد سماع تمام الدليل  
ثم ان ورود المنع انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات  
الدليل نظريا غير معلوم اذ لو كانت المقدمات ماسر بها  
بدلية او نظرية معلومة فلا يلحق منها وكل الدليل  
عليها على قياس ما عرّفه كذا الكلام في قوله او نقض او عورض  
ولا بدفع السند بالمنع والابطال الا اذا كان مباديا



المنع في دفع بالابطال يمكن ان يخص الدفع بالابطال كما هو  
 الظاهر ويكون المعنى لا يبطل السند الا اذا كان سدا  
 فانه حين يبطل اعلم ان السند قد يكون سدا وبالمعنى قد يكون  
 اخص وقد يكون اعم والمشهور ان السدا اداة وتخصص  
 العموم بين السند والمنع انما تعتبر بالقس الى نقض المقدمة  
 المنوطة بالمعنى المشهور في النسبة بين القضاء وقد يقال ان  
 السدا اداة وسائر النسب بين السند والمنع يعتبر بالتفكير  
 الى خفاء المقدمة المنوطة الذي بناء المنع عليه سواء كان مع  
 نقض المقدمة المنوطة ولا ثم اعلم ان الحكم من المحل على السند  
 المنع على وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء كان  
 السندا وبالمعنى لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا وجه  
 اثبات المقدمة المنوطة الذي يجب على المحل عند منع المنع  
 والثاني على سبيل النفي بالدليل او التشبيه وهو انما يفيد  
 اذا كان السندا وبالمعنى لان انتفاء احد المتبادرين  
 يستلزم انتفاء الاخر او يكون معه فانتفاء السند المسادوك  
 ينقض المنع فان قلت السند الاعم يفيد ابطاله كالمسادوك  
 لان بطلان الاعم يستلزم بطلان الاخص او يكون معه  
 يستلزم بطلان احد المتبادرين بطلان الاخر او يكون معه  
 فلا يصح حصر دفع السند في السدا في قلت هذا نوع لوثوق  
 الاول ان المراد بحصر دفع السند في السدا هو حصر دفع السند  
 الصحيح فيه والسند الاعم غير صحيح والثاني ان المراد بحصر السندا  
 بناء على عدم الانتفاء في السند الاعم والثالث ان  
 ابطال السند الاعم لا يمكن لانه يزعم ارتفاع النقيضين و  
 الرابع ان السند الاعم لا محالة مجامع للمقدمة المنوطة تحقفا  
 لمعنى العموم فبالبطلان يبطل المقدمة ايضا فلا ينفع ابطاله في

فمن دفع المنع ثم النقض منع الدليل ثم ههنا قد اقول ان نقض  
 اي الدليل على ظاهره بالتخلف اعترض عليه بان من دفع  
 النقض لا يحصر في تخلف الحكم عن الدليل بل قد يكون سدا  
 فداخر على اي وجه كان من الخصوصيات وجب  
 بان هذا الاعتراض انما يرد اذا حمل التخلف على تخلف الحكم  
 عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما يعبر عنه بالخلف  
 عنه سواء كان الحكم او غيره وتختلف الحكم سواء كان لازما  
 او لم يكن كما هو في الاستقراء والتعميل فكل ورود له لانه  
 اذا استلزم فداكان لانه تخلفا عنه فطحا ضرورة  
 ان ذلك الف واللازم غير متحقق في الواقع ومنع ان يعلم  
 ان النقض قد يكون على وجهين احدهما ان يكون دليل  
 المحل بحسب ما ياتي في مادة مع تخلف الحكم عنه وثانيهما ان  
 يكون زبدة دليله وخلصته جارية فيها مع التخلف واعلم ان  
 النقض بحسب الاصطلاح قد يطلق على معينين اخرين الاول  
 المنع بالمعنى الاخص كما يشير اليه سابقا ولكنه ههنا لا يقيد  
 بالنقيض بل بههنا قد يقيد بالاجمال والثاني في نقض المعرفة  
 طرأ وعكس قال بعض ان رخص وكثيرا ما يتوهم انه وجه  
 راجع الى احد النقيضين باعتبار حكم يتضمنه طرأ والتعريف  
 او عكس لان التعريف بالتصور فلا مجال للمناقشة فيه و  
 انا اقول بتصور المناقشة في التعريف لما اعتبر حكم ضمنيا  
 يقال ما هو الفرض من التصور لم يترتب عليه من يمين  
 جميع افراده عن جميع ما عداه الى غير ذلك فلا يحصر المناقشة  
 في الاشياء فيما يرجع الى الحكم بل اكثر المناقشة في الاشياء  
 الافعال الغير الموافقة للحكم والمحصاة او المحتوية على وجه  
 اخرى ليس من قبيل المناقشة في الحكم فالحق ان نقض



التعريف بمعنى آخر في شرح الادب المسعودي وهذا قدح في التوفيق  
 مع قطع النظر عن ان هناك حكما فاحفظه فانه من المباحث  
 النفيسة التي فزت بها والمحمدية على ما انتمى كلامه او هو  
 اي الدليل على ما هو ظاهر والمراد بالمعارضة هي المناقضة  
 على سبيل الممانعة لا ما هو المشهور من اقامة الدليل على  
 خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط بها قولك بل  
 بخلاف اي دليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المحدث  
 نقضه وهذا التقدير مني على ان المعبر في المعارضة ان  
 يكون دليل المعارض والا على نقض ما يدل عليه دليل المحدث  
 كما يفهم من كلام المحقق الشافعي قدس سره في هذا المقام  
 واورد عليه انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على اخص من  
 نقض ما يدل عليه دليل المحدث او ما يوافق الدليل المحدث  
 كالدليل الدال على حدود العالم من المتكلمين بالنسبة  
 الى الدليل الدال على قومه من الحكماء فيبطل كلام الشافعي  
 في مقابلة المحدث في المنع والنقض والمعارضة لظهوره في  
 منعا ولا نقضا ايضا واجيب عنه بان الدليل الدال  
 على اخص من نقض مدعي المحدث او ما يوافق الدليل المحدث  
 قطعاً ضرورة استلزام اخص للاعم واحداً من  
 الاخر فيجوز ان يكون ذلك الدليل الدال على اخص من حيث  
 انه يدل على نقض مدلوله لا مع قطع النظر عن هذه الحقيقة  
 لانها المقابلة على سبيل الممانعة ولا مانع الا باعتبار التفاضل  
 بل هو مع قطع النظر عن هذه الحقيقة ليس بقادح في مدعي  
 المحدث والمقصود حصر الكلام القادح فيه في المنوع الثلاثة  
 على ما لا يخفى ومنهم من فسر بخلاف المعبر في تعريف المعارضة  
 بطلان الشك في بطلان الجبارة المشهورة في تقرير المعارضة

معارضا  
 ص

من

من ان وليكم وان دل على ما اؤتمت لكن عند ما ينبغي ثم ان  
 دليل المعارض بان يكون عين دليل المحدث في المناقضة  
 العامة البور وفيه معارضة بالقلب او يكون صورة  
 كصورة فيستعمل معارضة بالمثل او لا يكون هذا ولا ذاك  
 فيستعمل معارضة بالغير ثم الظاهر ان قوله في الصور  
 اي النقض والمعارضة صحت ما نفع عطف على قوله منع  
 والحوال فائدة الترتيب بين منع المحدث والنقض والمعارضة  
 من السان على قياس ما عرفت في قوله فاذا استغلت به  
 ثم انه يجمل ان يراد بالمنع هي المناقضة الاعم وان يراد معناه  
 الاخص وهو الظاهر لكن الاول ادل والقول بان المعارضة  
 لا تعارض مدفوع بان الدليل الثاني للمحدث يجوز ان يكون اقوى  
 من دليل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز ان يكون  
 مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون  
 سلب حواجز المعارضة على المعارض على ما ينبغي لجواز كونها  
 مفيدة في المحل وهذا القدر كاف في حمل المنع في كلام المصنف  
 على المعنى الاعم وبان المعارضة على المعارضة وانه في كلام  
 المحققين فتكون جائزة عينهم واعلم انه اذا جتمع المنوع  
 الثلاثة على دليل فالاول تقديم المنع على النقض والنقض على  
 المعارضة اما الاول فلانه المحدث ما دام محتمل يكون التعديل  
 حقه لعدم حقيقته وليد او بطلانه وليس له ان يثبت  
 الا مطابقة ذلك ولا في المنع سلم واما الثاني فلان النقض  
 قدح في الدليل صريحاً بخلاف المعارضة فانها قدح فيه  
 ضمناً فلا عبرة بهما فترتيب المنوع الثلاثة على ما هو الظاهر  
 من الترتيب الطبيعي بينهما فانه قدح المناقضة الواضحة في  
 بعض الشروح بناء على ما قيل من ان النقض مقدم



على المناقضة كما ان المناقضة متقدمة على المعارضة على انها متقدمة  
 ايضا بانه يجوز ان يكون عدول المصوح على هو الاصل للثبوت وبالي  
 رعاية الاختصاص في بيان حكم النقض والمعارضة بقوله ففي  
 الصورتين صدرت مانعا او رعاية التماس في كون كل  
 منهما استدلالا وفي كون كل منهما راجعا الى مقدمة غير معينة  
 وذكر فيه ايضا ان المنوع الثبوت تجري في التثبت ايضا كما لا يخفى  
 على من تتبع فالفصل على الدليل بهما اما لاكتفاؤه بالاصل او  
 لمحد الدليل اعظم مما هو في بانه يجوز ان يكون جريانهما فيها  
 على سبيل المجاز دون الحقيقة وتؤيده ان الدليل معتبر  
 في تحريفها وحكمه على ما يلزم التنبه مجازا غير مناسب لمقام  
 التعريف ولو سلم فالمنوع التثبوت في التثبوت مما لا يجدي  
 كثير نفع ولذا يدفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع مواضع هذا  
 جريانهما من كل فم فم كانه لئلا التثبوت لم يتعارض لهما وقوله  
بان تقول بصيغة الخطاب متعلق بقوله في صدر الرسالة  
اذا قلت لم وتمثل ما سبق من المقاصد البتة فم  
 بكلام ازل وهو لا يستلزم وجوده عدمه فاعلم ان المقاصد  
 فان طلب صحة النقل بحضرة المقاصد او مدعيها دليل انه استدل  
 على صحة المعلوم الى استدل سببا ومقال الكلام حقيقة  
 الى ذاته او على صحة المجهول والمراد استدل بالشرع وفي  
 بعض النسخ استدل الله وكلمة الله موسى تكليما هذا بان الاستدل  
 الى ذاته وهو بقدر نحو وكلمة الله موسى تكليما وكانه لم يصح  
 بكلمة نحو او من ايها الملائكة وتقرير الدليل انه سبحانه  
 استدل الكلام حقيقة الى ذاته وكل ما استدل حقيقة الى ذاته  
 فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وقوله يمنع على صيغة  
 المجهول وكذا قوله او ينقض او يجارض على طبق قوله منع او

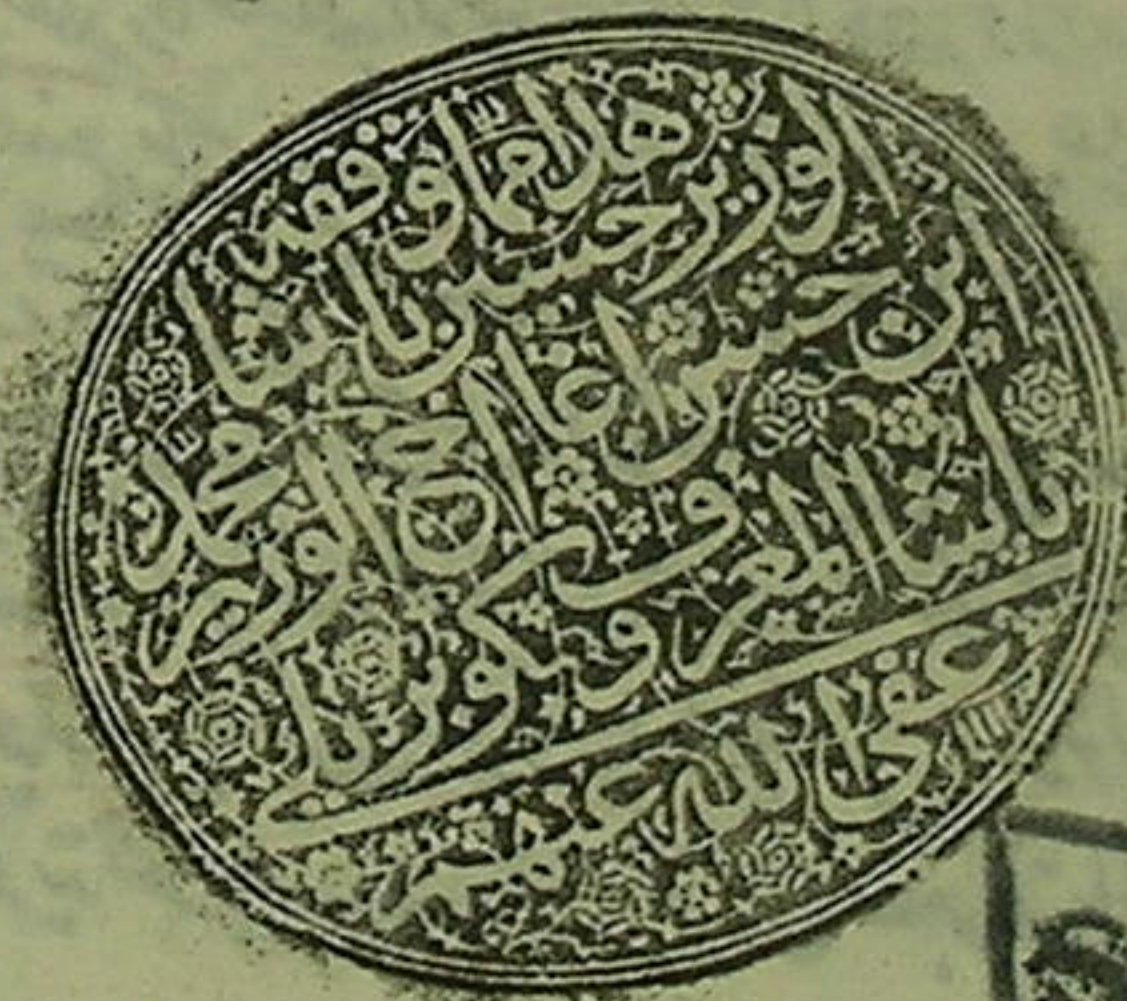
نقض

نقض او عود في اي فتمنع الدليل يجوز المجازا في الاستدلال  
 او في الطرف بان يقال لا نسلم انه استدل الى ذاته حقيقة  
 لم لا يجوز ان يراو خلق الكلام على سبيل المجاز باحد المعنيين فيجوز  
 بالاصل بحيث يمكن ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة  
 الممنوعة وان لم يتم في الواقع لكنه محتمل ان يكون ثابتا على المثل له  
 لم يستلزم استلزامه الى دفع المنع ويحتمل ان يكون المقصود  
 دفع التمسك المذكور بناء على فرض ما دالة التمسك وذلك  
 لان المنع المذكور مستندات اخر يجوز الاستدلال به والنقل لغيره  
 والاصل هو هنا يجوز ان يكون بمعنى الراجح عند عدم المانع وبقائه  
 الفرع وتقريره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع والاصل لا يحتاج  
 الى الدليل وانما المحتاج هو الفرع ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة  
 وهي ان الحقيقة اصل لا يصارح بها صراحة ومالهما واحد  
 لكن الثاني اظهر او ينقض اي الدليل المذكور بالخلق بان يقال  
 انه استدل بالخلق حقيقة الى ذاته حيث قال الله خلق سبع  
 سموات الاله وكل ما استدل حقيقة الى ذاته فهو صفة ازلية  
 فالدليل الدال على ان الكلام صفة ازلية جار في الخلق مع انه  
 امر اضافي اذ هو عبارة عن تعني القدرة بالمقدور فخلق الحكم  
 عن الدليل واليه استدل بقوله تعالى انه اضافة القدرة الى  
 المقدور والقدرة صفة ازلية تؤيد في المقدور استدل عند تعقها  
 بها وقوله فتمنع يتلوه على صيغة الخطاب على طبق قوله  
 ففي الصورتين مانعا استدل بانه اي الخلق وصف حقيقي  
 اي غير اضافي لقوته المقابلة وتقرير المنع مع الاستدلال  
 لا نسلم انه اضافي لم لا يجوز ان يكون صفة حقيقة كالقدرة  
 وقوله او يجارض عطف على قوله او ينقض وفي قوله بانه اي  
 الكلام تأدية المحذوف محذوف اي المبسوطة بالعدم



اذا الكلام ليس تأدية الحروف بل هو مركب من الحروف وهو المراد  
 ويؤيده قوله الله ان الكلام مركب من الحروف وتقرر المعجزة  
 ان يقال وليكم وان قول على ان الكلام صفة ازيلته قائمة  
 بذاته تعالى لكن عندنا ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام  
 مركب من الحروف احادية وكل ما كان كذلك لا يشت في الازل  
 فتمنع المفردة القائلة بانه تأدية الحروف احادية بان يقال  
 المناسيب لقوله ففي الصور من صرت مانعا ان يقول فتتمنع بان  
 يقال تقول على صفة الخطات لانهم ان الكلام مركب من  
 الحروف وسند هذا المنع قول الاخطى ان الكلام على الفؤاد  
 انما جعل الكلام على الفؤاد وليلا ومدار الاستغارة على الكلام  
 الاول حيث استعمل في غير المركب من

الحروف سواء وجد الكلام انما في  
 الكلام في نسخ هذا الرتبة او  
 وجد بطلان الله اعلم ما  
 وقع في بعض الكتب  
 في الكلمة والله اعلم  
 بالتصواب



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	AMCA ZADE MUSEYEV PASHA
Yeni	
Eski Kayıtları	456